

التقييدة اللطيفة حول مسانيد الإمام أبي حنيفة

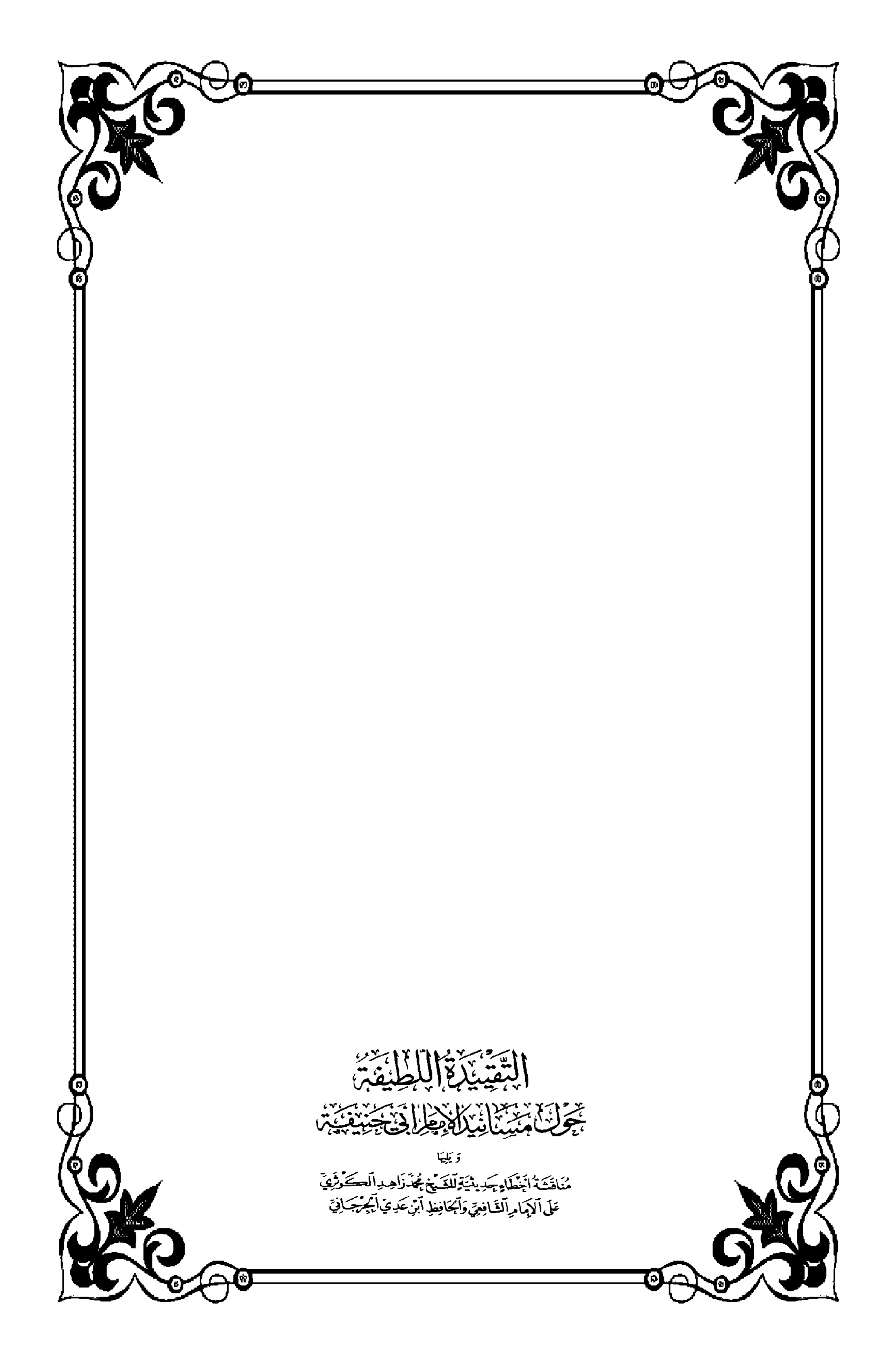
ويليها

مناقشة أخطاء حديثية للشيخ محمد زاهد الكوثري على الإمام الشافعي والحافظ ابن عدي الجرجاني

بقلم

محمود سعيد بن محمد ممدوح





التقييدة اللطيفة حول مسانيد الإمام أبي حنيفة

ويليها

مناقشة أخطاء حديثية للشيخ محمد زاهد الكوثري
على الإمام الشافعي والحافظ ابن عدي الجرجاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

الطبعة الأولى

١٤٤٥-٢٠٢٣

رقم الإيداع: ١٥٤٥٠/ ٢٠٢٣

الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧-٦٨٠٢-٢



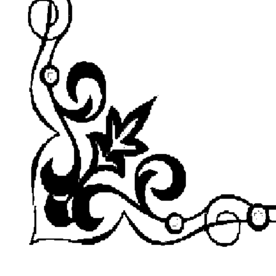
التقييدة اللطيفة حول مسانيد الإمام أبي حنيفة

ويليها

مناقشة أخطاء حديثية للشيخ محمد زاهد الكوثري على الإمام الشافعي والحافظ ابن عدي الجرجاني

بقلم

محمود سعيد بن محمد ممدوح




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدِنا ومولانَا محمد رسول الله، وعلى آله الأكرمين، ورضي الله عن صحابتِه والتابعين، والأئمة المُجتهدين.

وبعدُ؛ فهذه عُجَالة حولَ المَسانيد التي تصدَّت لجمعِ حديثِ الإمام أبي حنيفة النُّعمان بن ثابت -رحمه الله تعالى- وقد جعلتُها على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسةٌ حول كتاب «جامع المسانيد» للخوَارزميِّ، وذكر المسانيد التي لم يذكرها الخوارزميُّ.

الفصل الثاني: تجريدُ الأحاديثِ المرفوعة التي رُويتْ عن الإمام أبي حنيفة في كتاب «جامع المسانيد».

الفصل الثَّالثُ: رجال مسَانيد الإمام أبي حنيفة.

وسببُ هذه الدِّرَاسة أنني كنتُ شرعتُ في الكتَابةِ حولَ عملين خاصَّين برجال «مسند أبي حنيفة» هما: «مقدمة تنسيق النِّظام شرحُ مسند الإمام» للشيخ محمد حسن السَّنْبَهْلِيِّ، و«الإعلام برواة الإمام» للشيخ رشد الله الرَّاشدي رحمهما الله تعالى.

وتطلَّب البحث هذه الدراسةَ التي اشتدت الحاجة إليها لمعرفة حقيقة هذه المسانيد، فقد تجيَّش بعض مَن تأخر مِن السادة الحنفية وغيرهم بمسانيد الإمام أبي

حنيفة -رحمه الله تعالى- وعارضهم غيرهم، ولم أرَ مَن كشف النِّقَاب عن حقيقة هذه المسانيد بطريقةٍ يطمئنُّ الباحثُ المستقل المستفيد لها، فكتبتُ هذا البحث، مستعيناً بالله تعالى، وسميتُه:



والله تعالى أسأله الإعانة والتوفيق.

وكتب

محمود سعيد بن محمد ممدوح

الفصل الأول

«جامع المسانيد» للخوارزميِّ، والمسانيد التي لم يذكرها.

المطلب الأول: حول منهجِ الخوارزميِّ في «جامع المَسَانيد».

١- سببُ تصنيفِ «جامع المسانيد»:

الخُوارِزْميُّ نسبة إلى خُوارِزْمَ: «أوله بين الضَّمة والفتحة، والألف مسترقة مختلسة ليست بألف صحيحة، هكذا يتلفظون به»، كذا في «معجم البلدان» (٢/ ٣٩٥)، وهكذا سمعته من أهل هذه البلاد.

وجامعُ هذه المسَانيد هو الشيخ القاضي أبو المؤيد محمَّد بن محمود بن محمد الخُوارِزْميُّ الحَنَفيُّ القاضي -رحمه الله تعالى- تُوفِّي سنة ستمائة وخمس وخمسين، ولِيَ قضاء خُوارِزْم، ودخل الحرميْنِ، وبغداد، ودمشق، والقاهرة؛ ترجمه عبدُالقادر القرشيُّ في «الجَواهر المُضية» (٢/ ١٣٣)، والذَّهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٧٩٠)، وقاسم قطلوبغَا في «تاج التَّراجم» (رقم ٢٥٩).

وهو متأخر من أهل القرن السابع، وسكتوا عنه، فلم يذكروه بجَرحٍ ولا تعديلٍ، وشهرته بالعلمِ وتولِّيه القضاء عنوانان للعَدالة، وكان يمكن إدخاله في «الميزان» بالنظرِ إلى مواطن في كتابه لا سيما في المقدمة.

وقد أفصحَ الخوارزميُّ عن سببِ تصنيفه «جامع المسانيد» (١/ ٤) بقوله: «وقد سمعتُ بالشَامِ عن بعض الجاهلين مقدارَه -يعني أبا حنيفة- أنَّه ينقِّصُه ويستصْغرُه، ويستعظمُ غيرَه ويستحقرُه، وينسبُه إلى قِلَّة روايةِ الحديث، ويستدل باشتهارِ المُسنَدِ الذي جمعه أبو العباس محمَّد بن يعقوب الأَصمُّ للشافعيِّ رحمه الله،

و«موطأ مالك»، و«مسند الإمام أحمد» رحمهم الله تعالى، وزعَمَ أنَّه ليس لأبي حنيفةَ مسندٌ، وكان لا يروِي إلا عدَّة أحاديث.

فلحقتني حميَّةٌ دينيَّةٌ ربانيةٌ، وعصبيةٌ حنفيةٌ نُعمانيةٌ، فأردتُ أنْ أجمَعَ بين خمسة عشرَ مِن مسانيده التي جمعها له فحولُ علماءِ الحديث».

قلتُ: المسانيد تزيد عن هذا العدد، والقاضي الخُوارِزْمي لعلَّه لم يقف على مسانيد أخرى صنَّفها بعض المحدِّثين للإمام أبي حنيفة كـ: ابن عقدة، والدارقطني، وابن شاهين، وأبي بكر ابن المقريء.

٢- محتوى الكتابِ:

صدَّرَ الخُوارِزْميُّ كتابَه (١/ ٦٠) بحديث موضوع وهو حديث: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»، وهو من الأحاديث المشهورة بالوضع.

وقد جعلَ القاضي الخُوارِزْمي كتابَه على أربعين بابًا، وفي كلِّ باب فصول، فجاء كتابًا حافلًا في مجلَّدين في طبعته الأولى، ثم طبع أخيرًا في دار ابن حزم ببيروت.

فالبابُ الأوَّلُ: عنوانه «في ذكرشيء من فضائله التي تفرد بها إجماعا».

وثَمَّ ملاحظات على هذا الباب، سأذكر بعضها إن شاء الله تعالى بحسب نظري، أمَّا البحث والتقصي مع ماجاء في هذا الباب فيحتاج لمصنَّف خاص:

والأوَّل مِن الباب الأوَّل عَنْونَه القاضي الخُوارِزْمي (١/ ٧٨) بالأخبار والآثار المَرْوية في مدحِهِ دونَ مدحِ منْ بعدَه، وصدَّره بأحاديثَ مكذوبة مشهورةٍ بالوَضْعِ منها:

الحديث المكذوب: «أبوحنيفة سراجُ أمَّتي» (١/ ٨٠).

ومنها المختلَق المصنوع: «يكون في أمتي رجل اسمه النعمان، وكنيته أبو حنيفة،

هو سراج أمتي، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي» (١/ ٨١).

والموضوع الثالث هو: «سيأتي من بعدي رجل يقال له: النعمان بن ثابت، ويكنى بأبي حنيفة، ليحيين دين الله وسنَّتي على يديه» (١/ ٨٣).

والموضوع الرابع هو: «في كلِّ قرن من أمتي سابقون، وأبو حنيفة سابق هذه الأمة» (١/ ٨٣).

فهذه موضوعات مكذوبات مختلَقات، ذكرها الخوارزميُّ، مستسلمًا مرحِّبًا فرحًا محتجًّا!!!

ولم يتكلم على إسنادها، مع شهرتها بالوضع، والأسانيد التي ذكرها مختلَقة موضوعة.

فالحديث الموضوع الأوَّلُ: أسنده الخُوارِزْمي من طريق مأمون بن أحمد السُّلمي، وهو مِنْ أهل هَراة، كنيته أبو عبد الله، قال ابن حبان: «كان دجالًا من الدَّجَاجلةِ»، وقال ابن عساكر: «أحد المشهورين بوضع الحديث».

وقال أبو نعيم في مقدمة «مستخرجه على صحيح مسلم» (١/ ٨٣): «مثله يستحق من الله تعالى ومن الرسول ومن المسلمين اللعنة»، وفي «الضعفاء» لأبي نُعيم (٢٤٧): «مأمون بن أحمد السُّلمي من أهل هراة خبيث وضَّاع...، مثله يستحق من الله تعالى ومن الرسول ومن المسلمين اللعنة».

وترجمة المأمون هذا سوداء مشهورة انظر: «اللسان» (رقم ٦٢٨٢)، وكلمة الحافظ السيوطي في «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٢٣)، وأصلها من «المدخل» للحاكم (ص ٣٦) قال: «كل مَن رُزق الفهم في نوع العلم، وتأمل هذه الأحاديث علم أنها موضوعة».

والحديث الموضوع الثاني: أسندَه الخُوارِزْمي من طريق الكذاب المشهور محمد

ابن سعيد البورقي، قال الدارَقُطنيُّ في «سؤلات السَّهميِّ» (رقم ٣٩١): «كذَّاب حدث بغير حديث، وضعه عن سليمان بن جابر، قال: حدثنا بشر بن بحير، عن الفضل بن موسَى السِّيناني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رفعه أنه قال: «إنَّ في أمتي رجلًا اسمه النعمان، وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي ثلاثًا».

وفي «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٧٩) قال الحاكم النيسابوري: «هذا البورقي قد وضع من المناكير على الثِّقات مالا يحصى، وأفحشها روايته عن بعض مشايخه، عن الفضل بن موسى السِّينانيِّ»، ثمَّ ذكرالحديث الموضوع الذي جاء به الخوارزميُّ في مقدمته.

ثمَّ ذكر الخوارزمي طريقين لهذا الحديث الموضوع إلى الخطيب في «التاريخ» (١٣/ ٣٣٥) فهما تكرار ماسبق، فبإسناد الخطيب لمحمد بن سعيد الدورقي المروزي، وبالإسناد إلى أبي هريرة رفعه قال: «إنَّ في أمتي رجلًا يكون في أمَّتي رجل اسمُه النُّعمان وكنيتُه أبو حنيفة، هو سراج أمَّتي، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي».

قال الخطيب: «وهو حديث موضوع».

والحديث الموضوع الثالث: أسنده الخوارزميُّ من طريق الخطيب، وقد قال الخطيب في «تاريخه» (٢/ ٢٨٧): «أخبرنا أحمد بن عمر بن روح النَّهْرواني بالنهروان، من أصل كتابه قال: نبأنا أبو بكر محمد بن إسحاق القطيعي إملاءً، قال: حدثني أبو أحمد محمد بن حامد بن إبراهيم بن إسماعيل السُّلمي، قال: نبأنا محمد بن يزيد بن عبد الله السلميُّ، قال: نبأنا سليمان بن قيس، عن أبي المعلى بن المهاجر، عن أبان، عن أنس مرفوعا: «سيأتي من بعدي رجل يقال له: النعمان بن ثابت، ويكنى أبا حنيفة، ليحيين دين الله وسنتي على يديه».

قال أبو بكر الخطيب: «باطل موضوع، ومحمد بن يزيد متروك الحديث،

وسليمان بن قيس، وأبو المعلى مجهولان، وأبان بن أبي عياش رُمي بالكذب».

والحديث الموضوع الرَّابع: أسنده الخوارزميُّ من حديث حامد بن آدم المروزيِّ، أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: «أخبرني ابن لهيعة به مرفوعًا».

وهذا الكذب أظنُّ أنَّ الذي وضعه حامد بن آدم المروزي، فقد كذَّبَه غير واحد، وقال ابن معين: «هذا كذاب لعنه الله»، ومتنه منكر جدًّا، ولا يختلف عاقلان أنَّ ابن المبارك وابن لهيعة ماسمعاه ولا حدَّثا به، وإنما كذب عليهما.

التنبيه على موضوعات موقوفة:

ولم يقتصرالخوارزميُّ في المقدمة على الموضُوعات المرفُوعة بل أضافَ إليها آثارًا موضوعةً منها:

أثرٌ موضُوعٌ عن ابن عبَّاسٍ قال: «إنَّ الرأي الحسن يغني صاحبه، وإنه سيكونُ من بعدنا رأيٌ حنيفٌ تجري به الأحكامُ ما بقي الإسلام، وإنه كرأيِنا وأحكامِنا يقومُ به رجلٌ يقال له النُّعمان بنُ ثابتٍ ويكنى بأبي حنيفة، وهو منْ أهلِ الكوفةِ جِهْبِذٌ في العلم والفقه، يصرفُ الأحكامَ على وجوهِها، حنيفيُّ الدِّين والرأيِ الحسن».

انظر لهذا التَّهافت، والجهل، والسقوط في «جامعِ المسانيد» (١/ ١٩) من الطبعة الأولى، و (١/ ٨٩) من طبعة دار ابن حزم.

وهذه الموضوعات المرفوعات والموقوفات صدَّر بها الشيخ الموفق بن أحمد ابن محمد بن سعيد المكي الحنفي خطيب خوارزم ـ المتوفى سنة ثمان وستين وخمسمائة ـ كتابه «مناقب أبي حنيفة»، والكتاب طبع بدائرة المعارف النِّظَامية حيدر آباد الدكن بالهند، بدون تنبيهات على هذه الموضوعات، وقد تأثر بهذا الكتاب

كثيرون من الجهلة والمتعصبة، وماذا أقول: في رجل يصنفُ كتابًا ضخمًا في مناقب أبي حنيفة صدَّره بهذه المخازي التي شاعت بين الناس.

ومن المتأثرين بهذه الموضوعات والتي راجت عليه ولامست هواه الشيخ أبو المؤيد الخوارزمي صاحب «جامع المسانيد»، وكثيرون جدًّا ممن تأخر عنه.

والبابُ الثاني من الكتاب: ذكر فيه الخوارزميُّ أسانيدَه إلى المسانيد الخمسة عشر.

٣- طريقةُ الخوارزميِّ في ترتيب الأبواب الأخرى:

أ- جَعَلَ العلامة أبو المؤيد الخوارزميُّ متون الكتابِ من البابِ الثالثِ إلى البابِ التاسعِ والثلاثين، على طريقة الجمع على الأبواب، فابتدَأ بكتابِ الإيمان وانتهى بالوصَايا والمواريثِ، وفي كلِّ بابٍ فصولٌ بحسبِ ما يناسبُه.

ب- وطريقة الخوارزميِّ في إيرادِ الأحاديثِ التي ذكرها العلماء في مسانيد أبي حنيفة أنَّه يبدأ بذكرِ الإسنادِ من الإمام أبي حنيفةَ إلى قائله مرفوعًا أو موقوفًا ثمَّ يذكرُ المتنَ.

ج- وبعد ذلك يذكر مَن رواهُ من أصحابِ المسانيد ذاكرًا الإسناد إلى الإمام أبي حنيفة.

د- لم يُخرج الخوارزميُّ الأحاديثَ من مصادر أخرى، ولم يتكلم على الأسانيد أو الأحاديث، فكان عمله هو الجمع والترتيب.

وهو بهذا يُعطي للنَّاظرِ مجالًا للنظر في الإسناد من صاحب «المسند إلى أبي حنيفة» ثم إلى من فوقه.

٤- طريقةُ الخوارزميِّ في ذكر رجال «جامع المسانيد»:

أفرد القاضي أبو المؤيد الخوارزميُّ البابَ الأربعين وهو أطولُ أبواب الكتابِ،

لذكر أسماءِ رجالِ «جامع المسانيد» على الفصول الآتية:

فالأوَّل: في الصَّحابة الذين لهم ذكرٌ في المسانيد.

والثاني: في شيوخ الإمام أبي حنيفة.

والثالثُ: في الرُّواة عنه.

والرَّابعُ: في التَّعريف بأصحابِ هذه المسانيد.

والخامسُ: في الرِّجال من أصحابِ المسانيد إلى أصحابِ أصحابِ أبي حنيفة، ولم يستوعبهم.

وقد رتَّبَهم على حروفِ المعجم مبتدئًا باسم محمَّد تيمُّنًا بالنَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وكان يكرِّرُ هذه الفصولَ الخمسة في كلِّ حرفٍ.

وهذه ملاحظات على قسم الرواة:

أ- و إذا كان القاضي أبو المؤيد محمَّد بن محمود الخوارزميُّ راعى ترتيب الرُّواة على حروفِ المعجم، لكنَّ فيه تشويشًا، ولم يستوعبهم، ففاته الكثير من الرواة الذين بين مصنفي المسانيد، والإمام أبي حنيفة.

ب- وخلا قسم الرواة تقريبًا من الجَرح والتَّعديل، بل من عاداته الإعراضُ عن الجرحِ، وسببُ ذلك الميلُ للمذهب؛ لأنه ينقلُ من أصُولٍ فيها الجرحُ والتعديلُ.

فجاء قسم الرواة قليلَ الفائدة تقريبًا للمحدث من حيث موضوع الأسانيد، فهؤلاء الرجال فيهم الثقة، والقوي، والضعيف، والمجهول، والمسكوت عنه، ومنكر الحديث، والمتروك، والمتهم، والوضاع، فبيان حال الرواة نصيحة واجبة؛ لأنه الطريق لمعرفة الأسانيد، والسكوت فيه إيهام بأنهم من المقبولين، وبالتالي

حكاية تخالف الواقع، ونقص بيِّن في العمل.

ج- لم يعيِّن الشيخ المصنِّف -رحمه الله تعالى- موضع روايةِ الرُّواة أو عددها، وهذا القسم كان يمكنُ أنْ يكون حافلًا.

وأبانَ عملُ الشيخ أبي المؤيد في الرِّجالِ أنَّ الحديث لم يكن صناعته، وميله الشديد ظاهر، وبقي عمله هذا مهملًا، لايستفيد منه المشتغلون بالحديث، بل ولا يذكرونه، والله أعلم.

د- وعمل معجم بأسماء هؤلاء الرواة على أسس قويمة، يستوعب حالهم جَرحًا وتعديلًا، نصًّا وعملًا، وبيان طبقتهم، وضبط الولادة والوفاة دَينٌ على المشتغلين بالحديث البعيدين عن التعصب.

٥- طبعات كتاب «جامع المسانيد»:

طُبِعَ الكتاب في دائرة المعارف العثمانية في مجلدين، وأعيد طبعه فيها، وصوِّر ببيروت عدة مرات.

ثم رأيت طبعة حديثة بيروتية بدار ابن حزم، بتحقيق الشيخ لطيف الرحمن البهرائجيِّ الهنديِّ الدُّيوبنديِّ المشرب، وَوُصِفَ بأنه «فضيلة الشيخ العلَّامة المحدِّث»، وعمله على «جامع المسانيد» ينَافي هذه الألقاب، ومن شواهد ذلك سكوته على الموضوعات المرفوعات والموقوفات، التي تقدم التنبيه على بعضها، إمَّا لأنه لا يعرف أو وافقت هواه الذي يعتمد الموضوعات ويُروِّج لها عصبيَّةً.

وقد عرفت أن أعمال علماء دُيوبندَ الحديثية تخدم توجهاتهم، لكنها ـ غالبًا ـ امتازت بالمتانة، والكفاءة العلمية، وكم استفدنا من أمالي الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، وما سطره الشيخ شبير لأحمد العثماني في «فتح الملهم»، وشرح عبادات الترمذي المعروف بـ«معارف السُّنن» للسيد محمد يوسف البنوري،

وكانت لي جلسات مع «مقدمة لامع الدراري» للكاندهلوي وغيرها، ولكن عمل الديوبنديِّ لطيف الرحمن ليس بذاك.

وكتاب «جامع المسانيد» يحتاج لعمل علمي متعدد الأغراض من جهة مستقلة بعيدة عن العصبيات المذهبية.

«تنبيه»:

وبعد أن انتهيت من هذا العمل، وتصحيحه، وإخراجه وقفت على رسائل في الدراسات العليا بجامعة الأزهر، فرع كلية الدعوة وأصول الدين بالزقازيق، قسم الحديث الشريف وعلومه، تناولت تخريج آحاديث وآثار كتاب «جامع المسانيد»، وهي أعمال أحسن وأقوم وأجود من عمل الشيخ لطيف الرحمن البهرائجيِّ الحنفي، والبون بين العمل الأزهري، وعمل هذا المتطفل كبير جدًّا.

٦- مختصرات «جامع المسانيد»:

قال الحافظُ السَّخاويُّ في «الضوء اللامع» (٢/ ٣٠٤) في ترجمة الشيخ الصالح إسماعيل بن عيسى بن دولة الأَوغاني، بفتح الهمزة، الحنفي المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة: «اختصر جامع المسانيد للخوارزمي أبي المؤيد محمد ابن محمود، وسماه اختيار اعتماد المسانيد في اختصار أسماء رجال الأسانيد، رأيته بخطه عند صاحبه عبد المعطي المغربي وقال: إنه اختصره ـ أيضًا ـ الجمال ابن محمود بن أبي العباس القونوي، وأبو البقاء بن الضياء، وأبدى في كل منهما علة وفي كتابه ـ أيضًا ـ علل».

٧- جامع الأصول المنيفة، من مسند أحاديث أبي حنيفة:

وهذه المختصرات لم أرها لكنني رأيت مختصرًا للشيخ محمد بن أحمد بن حسن ابن محمد بن ميمون الأندلسيِّ الأصل الزواويِّ الجزائريِّ، فرغ منه سنة ثمان وأربعين ومائة وألف.

علق فيه أسانيد الكتاب، واكتفى بالإمام أبي حنيفة، فمن فوقه من الصحابة والتابعين، وقدمه بكتاب الإيمان، ثم أبواب الفقه، وترك المناقب، والكلام على الرجال، وأحسن الترتيب والاختصار، وسماه «جامع الأصول المنيفة، من مسند أحاديث أبي حنيفة».

والشيخ ابن ميمون الأندلسيُّ الجزائريُّ -رحمه الله تعالى- إن كان قد أحسن في الاختصار، والترتيب، لكن تعليق الأسانيد لأبي حنيفة ليس بجيد، وكأن الأسانيد للإمام أبي حنيفة صحيحة، وهذا غريب جدًّا منه، وإلزام غير جيد، فالأسانيد للإمام أبي حنيفة فيها الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر، والتالف، والموضوع جزمًا، فكان ولابد من الإبقاء على الأسانيد من مصنفي المسانيد إلى الإمام أبي حنيفة، لينظر المحدث للإسناد ويحكم عليه بما يناسب حاله.

٨- درجة أحاديث «جامع المسانيد» للخوارزمي، في نظر الشيخ وليِّ الله الدِّهلويِّ:

قال العلامة وليُّ الله الدهلويُّ في كتابه «حجة الله البالغة» عند الكلام على طبقات كتب الحديث (١/ ١٠٧): «والطبقة الرابعة :كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأُوليَيْنِ وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية، فنوَّهوا بأمرها، وكانت على ألسنة من لم يَكتب حديثه المحدثون، ككثير من الوعاظ المتشدقين وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل. أو من كلام الحكماء والوعاظ، خلطها الرواة بحديث النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم سهوًا أو عمدًا، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قومٌ صالحون لا يَعرفون

غوامض الرواية، فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسُّنة، جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمدًا، أو كانت جُملًا شتَّى في أحاديث مختلفة، جعلوها حديثًا واحدًا بنسقٍ واحدٍ، ومَظِنَّة هذه الأحاديث كتاب الضعفاءلابن حبان، وكامل ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجوزقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلميِّ.

وكاد مسند الخوارزميِّ يكون من هذه الطبقة.

وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفًا، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار».

قلت: كأنه يقصد الزوائد الواقعة في هذه الكتب على الستة والمسند، وانحطت رتبة «جامع المسانيد» بسبب حال أكبرها وهما مسندا الحارثي، وابن خسرو، ومعرفة أبي المؤيد الخوارزميِّ، وطريقته في التصنيف.

والله أعلم.

المطلب الثاني

أصحابُ مسانيد الإمام أبي حنيفة بحسبِ ترتيبهِم في «جامعِ المسانيد»

تمهيد:

يعتبر كتاب «جامع المسانيد» أهم كتاب اعتنى بجمع حديث الإمام أبي حنيفة، وجعله في كتاب واحد، ومرجعه هو خمسة عشر مسندًا سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى، وأحبُّ أن أذكر في هذه العجالة أنه عند النظر التفصيلي في أحاديث الكتاب لم أجد من بينها ثلاثة مسانيد هي: كتاب «الآثار» لأبي يوسف القاضي، و«مسند أبي حنيفة» لابنه حماد بن أبي حنيفة، و «مسند أبي حنيفة» للحافظ ابن عدي الجرجاني.

قال الشيخ العلامة أبو المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزميُّ (١/ ٤): «فأردتُ أنْ أجمع بين خمسةَ عشرَ من مسانيده التي جمعها له فحولُ علماء الحديث:

المسندُ الأوَّلُ:

جمعه عبد الله بنُ محمَّد بنِ يعقوب بنِ الحارث وذكر بعض الملاحظات عليه، أو المتعلقة به:

مسندٌ له جمعه الإمامُ الحافظ أبو عبدالله عبدالله بنُ محمَّد بنِ يعقوب بنِ الحارث الحارثيُّ البُخاريُّ المعروفُ بعبدالله الأستاذ، رحمه الله رحمةً واسعةً».

رتَّبه على شيوخ أبي حنيفة.

قلتُ: هنا ملاحظاتٌ:

الأولى: الحارثيُّ هو عبد الله بن محمد بن يعقوب البخاريُّ الفقيه، ترجمه

أصحابه في «الجواهر المضية» (٢/ ٣٤٤)، و«تاج التراجم» (١٧٥).

ولد سنة ٢٥٨، وتوفي سنة ٣٤٠ رحمه الله تعالى.

الثانية: هو معروف بالعلم والرواية، ووصفه الذهبي بأنه شيخ الحنفية بما وراء النهر، وبأنه كان محدِّثًا جوَّالًا، رأسًا في الفقه، راجع «العبر» (٢/ ٦٠)، ووصفه في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٤٩٠) بأنه «عالم ما وراء النهر ومحدِّثه».

وقال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص ٢٣٩): «وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثي، وكان بعد الثلاثمائة بحديث أبي حنيفة».

الثالثة: وفي كتب الرجال جرحٌ شديد فيه، فقال أحمدُ السُّليمانيُّ: «كان يضعُ هذا الإسنادَ على هذا المتنِ، وهذا المتنَ على هذا الإسنادِ، وهذا ضربٌ من الوضعِ».

وهذا القول قويٌّ ومتَّجهٌ، فترى أحاديث كثيرة في هذا المسند، من طرق غريبة، والمحفوظ طرق أخرى في كتب السُّنة المشهورة الموثقة، فيكون ما في كتاب الحارثي منكرًا، وهذا النوع يمكن إفراده في مصنف خاص.

وقال حمزةُ السَّهميُّ: سألتُ أبا زُرعةَ أحمد بنَ الحسين الرَّازي عنه فقال: «ضعيفٌ».

وقال الحاكمُ: «هو صاحبُ عجائبَ وأفرادٍ عن الثِّقات سكتُوا عنه»، وقال الخطيبُ البغداديُّ: «لا يُحتجُّ به».

وقال الخليليُّ: «وهو ليِّنٌ ضعَّفوه»، انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٢٦)، و«لسان الميزان» (٤/ ٥٧٩).

وقال ابنُ الجوزيُّ: قال أبو سعيد الرَّواس: «يُتَّهمُ بوضْعِ الحديثِ».

وقال الذهبيُّ في «النُّبلاء» (١٥/ ٤٣٥): «أَلَّفَ مسندًا لأبي حنيفة الإمام، وتعِب عليه، ولكن فيه أوابد ما تفوَّه بها الإمام، راجت على أبي محمد». وذكره ابن العجمي في «الكشف الحثيث» (ص ١٥٩).

فالرَّجلُ متَّهمٌ وفيه جرحٌ شديدٌ مفسَّرٌ، ولم يوثِّقْه أحدٌ توثيقًا صريحًا، وقد أكثر الحارثي في مسنده هذا من الرواية عن الكذابين، والمتهمين، والضعفاء، والمجاهيل، ومن لا يُعرف.

فمن التَّعصُّب قول الشيخ الكوثريِّ في التَّقديم لـ «نصب الرَّاية» (ص٨٢): «وقد تكلَّم فيه أناسٌ بتعصُّبٍ»، ولم يناقش دعوى التعصُّب الذين تتابعوا على خدمة مقدمة الكوثري المذكورة، وسبيل أهل العلم مناقشةُ دعوى التعصب، ولكنهم سكتوا مذهبيَّةً!.

الرابعة: توفي الإمام أبو حنيفة سنة ١٥٠، وتوفي الحارثي سنة ٣٤٠، فهذان قرنان تقريبًا، فبينهما أربعُ أو خمس طبقات.

والرِّجال ما بين الحارثيِّ وأبي حنيفة فيهم جمعٌ من الكذَّابين والضُّعفاءِ والمَجاهيلِ، فمِن الكذَّابين:

أ- أبو سعيد أَبًّا (بالتشديد) ابن جعفر النجيرميُّ:

قال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ١٨٤-١٨٥): «شيخٌ كان بالبصرةِ، ذهبتُ إلى بيته للاختبارِ فأخرجَ إليَّ أشياءَ خرَّجها عن أبي حنيفة، فرأيته وضعَ على أبي حنيفة أكثرَ من ثلاثمائة حديثٍ يحدِّث[1] بها أبو حنيفة قطُّ ولا يحقُّ أن يُشتَغل

(١) كذا في المطبوعة، ولعلَّ الصَّواب: «لم يحدث».

بروايته، فقلتُ له: يا شيخُ اتَّقِ الله ولا تكذبْ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فما زادني على أنْ قال لي: لستَ منِّي في حِلٍّ، فقمتُ وتركتُه، وإنَّما ذكرته لأنَّ أحداثَ أصحابنا لعلَّهم يشتغلون بشيءٍ منْ روايته» انتهى.

وقال حمزةُ بن يوسف السَّهميُّ، عن الحسن بن عليٍّ بن غلام الزُّهريِّ: «أبَّا ابن جعفر كان يضعُ الحديثَ وحدَّثَ بنسخةٍ نحو المائة، عن شيخٍ مجهولٍ زعم أنَّ اسمَه أحمد بن سعيد بن عمرو المتطوعي، عن ابنِ عيينة، عن إبراهيم ابن ميسرة، عن أنس، وفيها مناكيرُ لا تُعرفُ، وقد أكثرَ عنه أبو محمَّد الحارثيُّ في «مسندِ أبي حنيفة»، راجع: «سؤلات السَّهْميِّ» (رقم ٥٢٩)، و«الميزان» (١/ ١٧)، و«لسَانه» (١/ ٢٣١).

وعندما ذكر ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٤٦) أن مرويات أبي حنيفة ثلاثمائة أكثرها غرائب وغلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها وتصاحيف في الرجال، أرجع الكوثريُّ ذلك إلى ابن جعفر النجيرمي، وقال في تقديم «نصب الراية»: «وإنَّما تلك الأحاديثُ من روايةِ أباء بن جعفر النجيرميِّ، وكل ما في تلك الأحاديثِ من المؤاخذاتِ كلِّها بالنظرِ إلى هذا الرَّاوي».

فهذا شيخ الأحناف في عصرنا يقرُّ بوجود خلل كبير في حديث أبي حنيفة بسبب النجيرمي، فلا مجال للتهرب من هذه الخلل الكبير الذي لا طبَّ له.

وانظر بعضَ مروِيَّات هذا التالفِ في الرِّواية بـ«مسند أبي حنيفة» للحارثيِّ (رقم: ١١٩، ١٢٦، ١٢٧، ١١٣، ١٨٥، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٣، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٩٩، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٨١٠، ٨١١، ٨٩٤، ٨٥١...).

ب- أحمد بن عبدالله بن محمَّد الكنديُّ المعروفُ باللَّجلاجِ:

قال ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ١٩٧): «حدَّث بأحاديثَ مناكيرَ لأبي حنيفةَ» وبعد أنْ ذكر بعضَها قال: «وهذه الأحاديث لأبي حنيفةَ لم يحدِّثْ بها، إلا أحمدُ بن عبد الله هذا، وهيَ بواطيلُ، ولا يُعرفُ أحمدُ بن عبد الله إلا بهذه الأحاديث»، وضعَّفه الدارقطنيُّ وعبد الحق وانظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٢١٦)، و«لسان الميزان» (١/ ٥٠٤) و«تنقيح التحقيق» (٢/ ٢١٠).

وكلمة الحافظ ابن عدي، ينبغي الوقوف عندها، فإنَّ التالفين منهم من يسوِّي الأسانيد، ويركِّبها لمتون صحيحة أو موضوعة.

وانظر نماذجَ من أحاديثِ أحمد بن عبد الله الكنديِّ في «مسند الحارثيِّ»: (رقم ٤٨، ٤٩، ٥٠، ١٣٢، ١٥٧، ٣٧٦، ٣٨٧، ٧٠٦، ٧١٥، ٨٣٥، ٨٤٦، ٨٩٥...).

ج- صالحُ بنُ أحمد بنِ أبي مقاتل القيراطيُّ:

أكثر عنه الحارثيُّ جدًّا، وفي «لسان الميزان» (٤/ ٢٧٨ - ٢٧٩): «قال الدارقطنيُّ: متروكٌ كذَّابٌ دجَّال أدركناه ولم نكتبْ عنه، يحدِّثُ بما لم يسمعْ، وقال ابنُ عديٍّ: كان يسرقُ الحديثَ، وقال البرقاني: ذاهبُ الحديثِ.

قال عبد الله الأستاذُ فيما جمع من «مسند أبي حنيفة»: كتب إلي صالحٌ: حدَّثنا الخضرُ بن أبان الهاشميُّ: حدَّثنا مصعبُ بن المقدام: حدَّثنا زُفرُ: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عطاء، عن عائشةَ رضي الله عنها قالتْ: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بِئسَ البيتُ الحَمَّامُ بيتٌ لا يَسترُ وماءٌ لا يُطهِّرُ». فهذا من اختلاقِ صالحٍ. انتهى.

وقال الخطيبُ: «كان يُذكر بالحفظ غيرَ أنَّ حديثه كثيرُ المناكير».

وقال البرقاني: «لم نكنْ نكتبُ حديثَه قلتُ: ولم ؟ لضَعْفِه ؟ قال: نعم، هُو ذاهبُ الحديث، وقال ابنُ السَّمعانيِّ: كان يقلبُ الأحاديثَ لا يحتجُّ به».

وقال ابنُ حِبَّان: «كتبنا عنه ببغداد، يسرقُ الحديثَ ويقلِبُه، لعلَّه قد قلبَ أكثرَ من عشرةِ آلافِ حديثٍ فيما خرَّجَ من الشيوخ والأبوابِ، لا يجوز الاحتجاجُ به بحال».

وقال ابنُ عديٍّ: «وذكر لنا أنَّ أصلَه من هراةَ يسرقُ الحديثَ ويلزقُ أحاديثَ قومٍ لم يرَهُم على أحاديثِ قومٍ رآهُم، ويرفعُ الموقوفَ، ويصلُ المرسَل، ويزيدُ في الأسانيد». ثمَّ أورد له عِدَّةَ أحاديث وقال: هو بيِّنُ الأمر جدًّا»، انتهى من «اللسان»، وانظر «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٤٧).

وهذه بعضُ أحاديثِ صالح بن أحمد بنِ أبي مقاتل القيراطي من «مسندِ الحارثيِّ»: (رقم: ٤، ١٦، ١٧، ٣٠، ٣٣،٣٦، ٦٥، ٧٠، ٧٦، ٧٩، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٧٨، ٢٦٢، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٥، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٥، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٨٢، ٣٩٧،٤١١، ٤٢٦، ٤٣١، ٤٥٠، ٤٤٩، ٥١٠، ٥٤٨، ٥٦٦، ٦٤٣، ٧٨٠، ٨٢٣، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٦٢، ٨٦٥، ٨٦٨، ٩٢٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٩٨، ١٠٠٢،...).

د- محمَّد بنُ إبراهيمَ بن زياد الطَّيالسيُّ الرَّازيُّ:

قال الدارَقطنيُّ: «دجَّالٌ يضعُ الحديثَ»، وقال أبو جعفر الصفَّار: «توهَّمْتُ أنَّ الناسَ لا يحملُون حديثَه لضعفِه»، وقال شِيرَوَيْه: تكلَّموا فيه وكان فهِمًا بالحديثِ مسنًّا.

وقال أبو حازم العبديُّ عن الحاكم أبي أحمد: «حدَّث عن شيوخٍ لم يدركْهم»، وقال الخطيبُ عن البرقانيِّ: «بئس الرجلُ».

وروى الخطيبُ في «تاريخه» من طريقه: عن عبدالرحمن بنِ يونس

وعبدالكريم بن أبي عُمير عن الوليد عن الأوزاعيِّ وعيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه حديثَ: «الإمامُ ضامنٌ».

قال الرازيُّ: وحدَّثنا عبد الرحمن بن يونس عن الوليد عن الأوزاعيِّ عن الثَّوريِّ، عن الأعمشِ به، وقال الخطيبُ عقِبَه: أمَّا الطريقُ الثاني فلا أعرفُ له وجهًا وأراه مما صنعتْ يدا محمَّدِ بنِ إبراهيم.

وأمَّا الحديثُ الأوَّلُ فهو محفوظٌ من روايةِ أبي عبدالله محمَّد بن موسى النَّهرتِيريِّ وكان النَّهرتيريُّ قد عرفَ به وتفرَّد بروايتِه، عن عبد الكريم بن أبي عمير وحدَه عن الوليد، ولا أشكُّ أنَّ محمَّد بن إبراهيم سرقه منه». انتهى من «لسان الميزان» (٥/ ٢٣)، وانظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٩٧).

فهذا دجَّالٌ وضَّاعٌ فما جاء به عن أبي حنيفة متفرِّدا به لايصحُّ بل هو موضوعٌ، وينبغي تحاشيه.

وهذه نماذجُ من أحاديثِ محمد بن إبراهيم الطيالسي من «مسند الحارثيِّ»: (رقم: ٣٤، ١٨٩، ٣٤٢، ٤١٩، ٦١٩، ٦٥٥، ٧٤٧، ٧٦٧، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٦٥، ٩٦٤،...) وبسبب هذه الموضوعاتِ في «مسندأبي حنيفة» لأبي محمَّد الحارثيِّ قال الذهبيُّ في «سير أعلامِ النُّبلاء» (١٢/ ٨٨): «أَلَّفَ مسندًا لأبي حنيفة الإمام، وتعِبَ عليه، ولكنَّ فيه أوابدَ، ما تفوَّه بها الإمامُ راجتْ على أبي محمَّد».

هـ- ويمكن أن تدخل مع الأربعة المذكورين جماعةً آخرين من المتروكين فمنهم: عمرو بن حميد المتهم بالوضع قاضي الدينور، حفص بن مسلم الفزاري السمرقندي، وصالح بن محمد الترمذي، وحصين بن مخارق بن عبد الرحمن، وإسماعيل بن يحيى بن عبيد الله بن طلحة، وحامد بن آدم المروزي، والحسين بن فرج

الخياط، و محمد بن مهاجر بن مسمار، وياسين بن معاذ الزيات، ونوح بن أبي مريم.

وثَمَّ طائفة أخرى من الرواة الضعفاء، والمجهولين، ومن لا يُعرف.

الخامسة: كثير من أسانيد مسند أبي محمد الحارثي، تجمع بين أكثر من ضعيف في إسناد واحد.

ولذلك فأكثر أسانيد هذا المسند ضعيفة من عدة جهات.

ولابد للناظر من استصحاب كلمة الحافظ الذهبي: «ما تفوَّه بها الإمام».

توجيه للناظر:

اشتغل الحافظان: الشريفُ محمَّد بن عليٍّ الحسينيُّ، ثم ابنُ حجر العسقلانيُّ، برجالِ «مسانيد أبي حنيفة» بالبحثِ في الرِّجال من فوق أبي حنيفة فقط، والاستدراك عليهما هو ضرورة البَحثِ في حال رجال هذه المسانيد من صاحبِ المسند إلى الإمام أبي حنيفةَ.

السادسة: «مسند أبي حنيفة» للحَصْكفيِّ:

١- بعد أن علمت حال عدد من رجال مسند أبي حنيفة للحارثي، وتنوع وتعدد الضعف فيه وكثرته، بل أكثره ضعيف، فقد أغرب القاضي موسى بن زكريا بن إبراهيم بن محمد بن صاعد الحَصْكفيُّ الحنفي المتوفى بالقاهرة سنة ٦٥٠ -رحمه الله تعالى- له ترجمة في «الجواهر المضية» (٢/ ١٨٥)، فعلق أسانيد هذا «المسند»، وهذا فيه تعمية كبيرة، والمعلِّق لهذه الأسانيد نادى على نفسه.

٢-والحَصْكفيُّ: بفتح الحاء المهملة وَسُكُون الصَّاد المهملة وفتح الكاف وفى آخرهَا الفاء نِسْبَة إِلَى حصكفاء مَدِينَة من ديار بكر، كذا في «الجواهر» وقد قرأته كاملًا على شيخنا العلامة عبد الكريم بن صوفي عبد الله الميرغناني الدُّيوبنديِّ المكيِّ، رحمه الله تعالى.

٣- و«مسند الحَصْكفي» هذا هو الذي توجه بعض أهل العلم له، فشرحه العلامة مُلَّا علي القاري، وهو مطبوع، وشرحه الشيخ محمد حسن السَّنْبهليُّ في «تنسيق النظام شرح مسند الإمام»، ورتبه الشيخ محمد عابد السِّندي المدني، وللشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي (ت١٣٧٧): «هداية المكتفي بترتيب الحصكفي».

٤- وعندما اشتغل الحافظان: الشريف محمَّد بن عليٍّ بن حمزة الحسينيُّ (ت ٧٦٥)، ثمَّ أبو الفضل أحمد بنُ حجر العسقلانيُّ (ت ٨٥٢)، برجالِ «مسانيد أبي حنيفة»، توجَّه اهتمامُهما للبحثِ في الرِّجال من فوق أبي حنيفة أيْ من شيوخِه فمن فوقهم.

وهل صَحَّ الإسنادُ إلى أبي حنيفةَ حتى يكونَ هذا القصر؟!

فكان عليهما البَحثُ في رجال هذه المسانيد من صاحبِ المسند إلى أبي حنيفةَ -رحمه الله تعالى- ويبقى البَحثُ في حال هؤلاء الرُّواة دَينًا على المشتغلين بالحديث، وهذا المعنى أعيد ذكره مرات للتأكيد.

السابعة: تعقيبان على العالميْنِ محمد مرتضى الزَّبيدي، و محمدعابد السِّنْدي:

١- وهذا كتابُ «عقودُ الجواهر المنيفة في أدلَّة مذهبِ الإمامِ أبي حنيفة فيما وافقَ فيه الأئمةَ السِّتةَ أو بعضَهم» للسَّيِّد العلامة المتفنن محمَّد مرتضى الزَّبيديِّ (ت ١٢٠٥) -رحمه الله تعالى-، مشى فيه على تعليق الأسانيد للإمام أبي حنيفة؛ واعتمد على كتاب «جامع المسانيد»، وترَكَ ما دون أبي حنيفة من الرواة، وهذا سبب التوقف في الكتاب، فلا تسلمُ له تلك المرويَّاتُ التي حشَدها بدونِ تحقيقِ حالها من الصحة أو الضعف أو الوضع لأبي حنيفةِ.

وهل غاب عنه أن كثيرًا منْ أهل العلم نازعُوا في الرُّواةِ الأدون والأعلى من

أبي حنيفة، فالتَّسليم بالرُّواةِ من قبلِ أوبعدِ أبي حنيفةَ خطأٌ جسيمٌ، وضربٌ لبحثِ الإسناد -الذي هو من خصوصياتِ الأمة المحمَّدية- بعرضِ الحائط، وعلى أهل العلم نقدُ هذا الاتِّجاه وإعلانُ مخالفتِه للنَّقلِ والعقلِ.

٢- وزادَ الشَّيخُ المسند محمَّد عابد السِّنديُّ (ت١٢٥٧) -رحمه الله تعالى- الإشكال فرَتَّبَ «مسند الحصكفي» على ما هو عليه من تعليق للأسانيد إلى الإمام أبي حنيفة، وكان عليه إرجاعُ الأسانيد المعلَّقة ووصلُها من الأصْل، والكلامُ عليها على طريقة المحدِّثين ولكنَّه لم يفعل، واكتفى بالترتيب!! والله المستعان.

مع أنَّ الشيخ محمد عابد السندي قال في مقدمة كتَابه «المواهب اللَّطيفة في الحرم المكيِّ على مسند الإمام أبي حنيفة من رواية الحصكفيِّ» (١/ ٤): «وقد بالغتُ في إيراد المتابع للإمامِ في كلِّ حديثٍ ظفرتُ به، حتَّى لا يُتوهَّمَ بأنَّ الإمامَ تفرَّد برواية هذا الحديثِ عن شيخِه...»، وقد اغتر بهذا الكلام جماعة، جاوزوا أصول المعرفة الحديثية، وتبجحوا بالناقص المنتقد، ولم يعرفوا ماوراء ذلك.

وقول الشيخ محمَّد عابد السِّنديُّ: «وقد بالغتُ في إيراد المتابع للإمامِ في كلِّ حديثٍ ظفرتُ به» فيه نظر، وكان عليه أوَّلًا إثباتُ أنَّ الحديثَ ثابتٌ إلى أبي حنيفة.

والكذابون يختلقون الأسانيد ويركِّبونها، فكان على الشيخ محمد عابد السندي أو غيره - أوَّلًا - إثباتُ أنَّ الحديثَ ثابتٌ إلى أبي حنيفة قبل البحث، ولكنَّه لم يفعلْ، بل إنِ استعانَ بالثَّقلينِ لم يصل للمطلوبِ بسبب حال الحارثيِّ، وحال الرُّواة الوضَّاعين والمتَّهمين والضِّعاف والمجاهيل، فيما بين الحارثيِّ وأبي حنيفة.

والشيخ المسند محمد عابد السِّنديُّ نفسُه يذكر في شرحه انفراداتٍ وغرائبَ

عن أبي حنيفة، بدون متابعين، ولم أجد من نبه على هذه الخدشة الغائرة مع تعدد الدراسات المناقبية حول العلامة محمد عابد السِّندي منفردة أو مع غيره، والله أعلمُ بالصَّواب.

وفي «فهرس الفهارس» (٢/ ٧٢١): «فمن مؤلفاته: «المواهب اللطيفة عن مسند أبي حنيفة»، اقتصر فيه على رواية موسى بن زكرياء الحصفكي، ورتَّب أحاديثه على أبواب الفقه، وأكثر فيه من المتابعات والشواهد لأحاديثه وبيَّن من أخرجها، وشمَّر ذيله لإيضاح مشكلها، ووصلِ منقطعِها ورفعِ مُرسلِها».

قلت: هذا الكلام يحتاج لتنبيهات:

التنبيه الأول: الحصْكفيُّ علَّق أسانيد كتابٍ صاحبُه متهم، وفي رجاله كذابون، وتالفون، ومتهمون، فالتعليق تعمية، وإخفاء بقصد أو بدون قصد، لكنه معيب جدًّا.

التنبيه الثاني: المسند الذي كان بين يدي الشيخ عابد السِّندي معلق، فكان لابد من وصل الأسانيد، وإرجاع المسند لأصله، والنظر إلى أسانيده، ولا يجوز البتة النظر في البعض، وترك البعض الآخر، فهذا عبث.

التنبيه الثالث: قوله: «وصل منقطعها ورفع مرسلها»، ومع غض النظر عما في هذه العبارة، فالوصل للمنقطع أو المرسل، يكون في وجود الأسانيد، ولما كانت الأسانيد معلقة فالبحث كان مع المتن.

الثامنة: «المعتمد في أحاديث المسند» للقونوي:

هو من مصنفات العلامة الفقيه محمود بن أحمد بن مسعود القونوي الحنفي (ت ٧٧٠ أو ٧٧١) اختصر فيه «مسند الإمام أبي حنيفة» لأبي محمد الحارثي،

فجرده من أسانيده، واكتفى بذكر الإمام أبي حنيفة والصحابي، وقد يذكر التابعيَّ، وهو مخطوط في اثنتين وأربعين ورقة.

والتجريد من الأسانيد فيه بحث.

التاسعة: كتاب «كشف الآثار الشريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» لأبي محمد الحارثيِّ:

هو كتاب آثار في مناقب الإمام أبي حنيفة، وأخبار بعض العلماء واختياراتهم، رتَّبَه أبو محمد الحارثيُّ على الرواة عن الإمام أبي حنيفة، تبعًا للبلدان فيقول: «ذكر أهل مكة»، ورواياتهم عن أبي حنيفة، «ذكر أهل الموصل..»، «أهل المدائن...»، وهكذا.

ويروي أبو محمد الحارثي بإسناده إلى الرُّواةِ عن الإمام أبي حنيفة، وبه قليل من المرفوعات تكون عُشر الكتاب تقريبًا.

العاشرة: تعصُّب أبي محمد الحارثيِّ وظلمُه للإمام الشافعيِّ -رضي الله عنه-:

كتاب «كشف الآثار الشريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» لأبي محمد الحارثي، مناقب بلدانية، وقلم الحارثي فيه قلم المتعصب، يكيل المدح، ويثبت المناقب، بطريقته، ولكن لم يقف عند هذا فتعدى إلى ذكر مثالب مختلقة، بُنِيت على أسنة المنافسة والتعصب، فتناول الإمام الشافعيَّ بالثلب فأساء لنفسه.

وهذان نصان لأبي محمد الحارثي في ذمِّ الإمام الشافعي -رضي الله عنه- وفي ذكرهما كشف للآلام التي تصيب المتعصب:

النَّصُ الأول: عقد أبو محمد الحارثي مقدمة لكتابه «كشف الآثار»، ضمَّنها كلامًا عاطفيًّا إنشائيًّا في الدِّفَاعِ عن الإمام أبي حنيفة، مع الغلو والتقديم،

والعبارات التي ماكان ينبغي أن تكون في صدر كتاب علميٍّ.

فقال أبو محمد الحارثي في مقدمة كتابه «كشف الآثار» يذمُّ الإمام الشافعيَّ -رضي الله عنه- (ص ٣٩-٤٠): «ولماذا سكتم عن الشافعي وأغضيتم عنه، وجعلتموه إمامًا، وقد هجرَه الفريقان جميعًا: أهل الفقه والحديث، وتكلَّم فيه الرتوت من أهل الحديث، وطعنوا فيه مثل... (وذكر جماعة) وغيرهم من أهل الحديث، ولم يستحلوا الرِّواية عنه، ونهوا الناس عن النَّظرِ في كتبِه والسَّماع عنه، وكذلك سائر أهل الحديث من أهل الأمصار، أعني أمصار الإسلام، ومُدنها وقُراها، لا يستحلون الرواية عنه إلا شرذمة لا يتجاوز عددها ـ إنْ شاء الله ـ خمسة عشر، فإن جاوز لا يبلغ عشرين نفسًا، وهؤلاء الذين يروون عنه كلهم حشوية لا يُعرفون برأي ولا رَويَّة، ولا يعتد عليهم في شيء من أمر الدين لخمولهم وقلة معرفتهم...».

ثمَّ قال المتعصب: «وقد هجره أهل الفقه كلهم فلم يروُوا عنه» انتهى كلام أبي محمد الحارثي المخالف للواقع.

النص الثاني: وختم المتعصب أبو محمد الحارثي كتابه «كشف الآثار» في ذَمِّ الإمام الشافعي وعلومه، فقال (٢/ ٦٠٠-٦٠١): «لم يكن له حذق في التفريع، ولا في استخراج الغوامض، ولا نفاذٌ في كشف مشكلاتها، ولا معرفة بأبواب الحساب على اختلاف فنونها، ولم يكن توسط في علم الحديث، ولم يكن عنده إلا الشيء القليل النزر، يذهب عليه عامة السنن، وعامة أقاويل الصحابة والتابعين، ولا يقع له في عامة الأبواب من كتبه إلا الشيء الطفيف، أكثرها مدخولة، وعامتها مدفوعة، ولم يرغب المتقدمون من أهل الحديث وأهل المعرفة به في

حديثه ولا في كتبه، وتبعهم أهل الحديث عليه من انتصب للحديث ومن لم ينتصب، ومن صنَّفَ ومن لم يُصنف، ومن جمع المسند ومن لم يجمع، ولا اشتغلوا به وبحديثه، وبالرواية عنه، فأمَّا الرتوت وأئمة الحديث منهم من انتصبوا لتنقيد الرجال وتصحيح الحديث وتسقيمه طعنوا فيه وضعفوه، ونسبوه إلى كل مالا يصلح» انتهى كلام أبي محمد الحارثي.

والقائم على نشرهذا الكذب والظلم والتعصب –بعد الحارثي– هو لطيف الرحمن البهرائجيُّ الدُّيوبنديُّ الهندي، والمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، وهما امتداد لما بنيت عليه معاهد ديوبندَ –مع إجادتهم في مواطن كثيرة–، قاتل الله التعصب والجهل والكذب، والإبعاد والإقصاء، ومناهج الظلموالفتن.

وهذه مشادَّات غير مفيدة ينشأ طلبة العلم عليها ويتوارثونها.

لماذا أعرض الحفاظ المتأخرون المصنفون عن مسانيد الإمام أبي حنيفة ؟

١- نشط عدد من الحفاظ في القرون الثامن والتاسع والعاشر في جمع الأحاديث النبوية الشريفة في مجاميع، وكتبوا في الزوائد، والمسانيد، وجمع السُّنة، ولم يتوجهوا إلى العناية بمسند أبي حنيفة لأبي محمد الحارثي مع تقدمه في الوفاة عن حفاظ آخرين.

٢- وتقدم أبو محمد الحارثي (ت ٣٤٠) في الوفاة عن حفاظ كبار، سارت بتصانيفهم الركبان، واعتنى بها الحفاظ والمحدثون طبقة بعد طبقة، فتذكر أن ممن تأخرت وفاته عن أبي محمد الحارثي حفاظ كبار كـ: الطبراني (ت ٣٦٠)، وابن حبان (ت ٣٥٤)، والدارقطني (ت٣٨٥)، والحاكم (ت ٤٠٥)، وكتبهم حلَّقت في الآفاق، وطارت كل مطار، وأخذت مكانها في صدارة المكتبات الحديثية العامة

والخاصة، وتم العزْوُ لها، والاشتغال بأسانيدها، ورجالها، والحكم على أحاديثها.

٣- والمشتغلون بالتخريج لم يحتفلوا بهذا المسند، أو يعوِّلوا على طرقه، مع تعددها في بعض المواطن، بل أعرضوا أو كادوا ــ تنزُّلًا ـ وأهملوه سلبًا أو إيجابًا، وقل في المسانيد الأخرى المتأخرة المصنفة في حديث الإمام أبي حنيفة ماتقدم، ولم يذكروها حتى للتنبيه على مافيها، نعم هناك أعمال متأخرة على المسانيد لم تأخذ مكانها لتأخرها جدًّا، وأحاط بها قلادة المناقبية أو المذهبية، والأمر لله تعالى.

المسندُ الثاني:

جمعه أبو القاسم طلحةُ بنُ محمَّد بنِ جعفر، والتعليق على وصف الخوارزمي له بالحفظ.

قال الخوارزميُّ (١/ ٤) «مسند له جمعه الإمام الحافظ أبو القاسم طلحةُ بنُ محمَّد بن جعفر الشَّاهدُ العَدلُ رحمه الله تعالى».

قلتُ: لم أرَ مَنْ وصفَه بالحفظِ من أهل الفن، وله ترجمةٌ في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٥١) وفيها: «قال محمَّد بن أبي الفوارس: كان طلحةُ سيءَ الحال في الحديث»، وفيه قال الحسنُ بن محمَّد الخلال: «كان معتزليًّا وداعيةً، يجبُ ألا يُروى عنه».

والجرحُ بالرأي مردودٌ، وقال عنه الأزهريُّ: «ضعيفٌ في روايته، وفي مذهبِهِ»، تُوفِّي سنة ٣٨٠

وانظرْ: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٩٦)، و «لسان الميزان» (٤/ ٣٥٧).

وترجمه الخوارزميُّ في (٢/ ٤٨٧) معتمدًا على «تاريخ بغداد»، ولم يذكر كلامَ مضعِّفِيه بل خالف وقال مِن عنده: «كان مقدَّم العدُول والثِّقاتِ الأثباتِ في

زمانه، وصنَّف «المسندَ لأبي حنيفة» على حروفِ المعجَمِ».

وكان هذا «المسندُ» بيد الخوارزميِّ، وأكثر من الاعتماد عليه، انظرْ مثلًا (٢/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٦٥،...).

المسْندُ الثَّالثُ:

جمعه محمد بن المظفر.

قال الخوارزميُّ (١/ ٤): «الثالثُ مسندٌ له جمعَه الإمامُ الحافظ أبو الخير محمَّد ابن المظفَّر بن موسى بن عيسى بن محمَّد رحمه الله تعالى».

قلتُ: ابن المظفَّر كان حافظًا ثقةً، انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦٢)، و«تذكرة الحُفَّاظ» (٣/ ٩٨٠)، وذكره الذَّهبيُّ في «الميزان» بسببِ نسبتِه لبعضِ التَّشيُّعِ، واعترضه الحافظُ في «اللسان» (٧/ ٥٠٩) مات سنة ٣٧٩.

المسندُ الرَّابعُ:

جمعَه أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ.

جمعَه الإمامُ الحافظُ أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ، قال الخوارزميُّ (١/ ٤): «الرَّابعُ مسندٌ له جمعَه الإمامُ الحافظُ أبو نُعيمٍ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانيُّ رحمه الله تعالى».

أبو نُعيمٍ أحمد بن عبد الله الأصبهانيُّ الشافعيُّ الحافظُ البارع الثِّقة، المتوفى سنة ٤٣٠ وخذِ الآتي:

أ- المسند عقد له أبو نُعيم مقدمة حول بعض أخبار الإمام أبي حنيفة، ثم رتَّبه على شيوخ أبي حنيفة.

ب- لعلَّ هذا «المسند» أكثرُ المسانيدِ حديثًا مرفوعًا فيها وقفت عليه من هذه المسانيد، فقد عددتُ المرفوعاتِ، واستبعدتُ المكرَّراتِ والموقوفاتِ فبلغ عددُ المرفوعاتِ مائتين وأربعةَ عشرَ (٢١٤) حديثًا.

ج- لا يعني هذا العدد أنَّ أبا حنيفة حدَّث به كلِّه؛ ففيه منْ أحاديثِ المجهولين والمضعَّفين الكثيرُ، أمَّا حديثُ الكذَّابين والمتَّهمين ففيه خلقٌ، فانظرْ نماذجَ منهم في (رقم: ٥١، ٨٧، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠٧، ١١٣، ١٥٦، ٢٠٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٣، ٣٣٨، ٣٤٨،...) فالرِّوايةُ المجرَّدةُ إلى راوٍ معَّينٍ لا تثبت إلا إذا ثبتَ الطريقُ إليه، فتدبَّر.

د- عملُ أبي نُعيمٍ الأصبهانيِّ هو عمَلُ الحفَّاظ، يعتني بذكرِ بعضِ العِلَل، وبيانِ الفَردِ المطلقِ والنِّسبيِّ، وكيفيةِ التَّعاملِ مع مخرجِ الحديث، فيذيِّلُ كلَّ حديث بفائدةٍ إسناديةٍ عنه كعادة الحافظِ أبي نُعيم في مصنَّفاته، وبالجملة فهو من هذه الجهة من أحسن مسانيد أبي حنيفه التي بين أيدي النَّاس، والله أعلم.

المسندُ الخامسُ:

جمعَه الشيخُ أبوبكر محمَّد بن عبد الباقي بن محمَّد الأنصاريُّ.

قال الخوارزميُّ (١/ ٤) «الخامسُ مسندٌ له جمعَه الشيخُ الإمامُ الثِّقةُ العَدلُ أبوبكر محمَّد بن عبد الباقي بن محمَّد الأنصاريُّ».

قلت: كان مسنِدَ وقتِه، حنبلي المذهب ذكره الحافظ في «لسان الميزان» لأمر في رأيه تاب منه، قال معاصرُه ابنُ الجوزيِّ الحنبليُّ: «وكان ثقةً فهمًا ثبتًا حُجَّةً»، تأخَّرتْ وفاتُه إلى سنة ٥٣٥، انظر: «التَّقييد» (رقم ٧٦)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٤٤٣)، و«اللسان» (٧/ ٢٧١).

المسندُ السَّادسُ:

ذكر الخوارزميُّ أنه جمعه الإمامُ الحافظُ أبو أحمد ابن عديٍّ الجُرجانيُّ، ولم أجدْ له روايةً في «جامع المسانيد».

المسندُ السَّادسُ: جمعه ابن عديٍّ الجُرجانيُّ

قال الخوارزميُّ (١/ ٥): «السَّادسُ مسندٌ له جمعه الإمامُ الحافظُ صاحبُ «الجَرح والتَّعديل» أبو أحمد عبد الله بن عديٍّ الجُرجانيُّ رحمه الله تعالى».

وذكره الخوارزميُّ في (٢/ ٥٢٥) ولم أجدْ له روايةً في «جامعِ المسانيد»، ولا خبر عنه، والله أعلم.

المسندُ السَّابعُ:

رواه عنه الحسنُ بن زياد اللؤلؤيُّ، والكلام عليه وبيان أنه مما استخرجَ من كتابِ «المجرد» روايةُ محمَّد بنِ شجاعٍ الثَّلجيِّ.

المسندُ السَّابعُ: جمعه الحسنُ بن زياد اللؤلؤيُّ.

قال الخوارزميُّ (١/ ٥) «السَّابعُ: مسنَدٌ رواه عنه الإمام الحسنُ بن زياد اللؤلؤيُّ رحمه الله تعالى».

حقيقة هذا «المسنَد»:

هذا «المسند» عزاه بعضُهم لمحمَّد بنِ إبراهيم بنِ حبيش البغويِّ، وذكر الخوارزميُّ الحسنَ بن زياد اللؤلؤيَّ (٢/ ٤٣٣) ولم يذكر شيئًا عن المصنِّف الحقيقيِّ لهذا «المسنَد».

وحقيقتُه أنَّه أحاديثُ كتاب «المجرَّد» من مصنَّفاتِ الفقيه الحسن بن زياد

اللؤلؤيِّ (ت ٢٠٤) صاحبِ أبي حنيفةَ، وكتاب «المجرَّد» ذكر فيه الحسن بن زياد مسائلَ عن أبي حنيفةَ وفيه أحاديثُ عنه.

قال عمرُ بنُ عليٍّ القزوينيُّ في مشيختِه (ص٢٩٣): «مسند الإمامِ المقدَّم أبي حنيفة النُّعمان بنِ ثابت رحمه الله تعالى، رواية الحسن بن زياد اللؤلؤيِّ عنه، عن شُيوخِه ومما استخرجَ من كتابِ «المجرد» رواية محمَّد بنِ شجاعٍ الثَّلجيِّ، ثمَّ ذَكَرَ إسنادَه إلى محمَّد بنِ إبراهيم بنِ حبيش البَغويِّ، عن محمَّد بنِ شُجاع الثَّلجيِّ، عن الحسن بن زياد، عن أبي حنيفة».

وفي «صلة الخلفِ بموصُول السَّلف» للرَّودانيِّ (ص٤٠): «مسند أبي حنيفة تخريج أبي الحسن محمَّد بن إبراهيم بن حبيش البَغويِّ، من روايته عن محمَّد بنِ شجاعٍ، عن الحسن بن زياد عن الإمام».

وقال الشيخ محمَّد عابد السِّنديُّ في «حصرِ الشَّارد» (ص٤٤٥) عند الكلام على مسانيدِ أبي حنيفةَ: «والرَّابعُ جمعُ أبي الحسَن محمَّد بن إبراهيم بنِ حبيش البَغويِّ من روايته، عن محمَّد بنِ شُجاعٍ، عن الحسن بن زياد اللؤلؤيِّ عنه».

قال الشيخ محمد زاهدالكوثريُّ في «الإمتاع» (ص٣٥): «هذا المُسندُ عبارة عن الأحاديثِ التي رواها الحسنُ بن زيادٍ في كتابه «المجرَّد» عن أبي حنيفة، وقد سمع محمَّد بن شجاع الثَّلجيُّ من «المجرد» من مؤلِّفه الحسن بن زياد، وسمعَه منْ ابنِ شجاع أبو الحسن محمَّد بن إبراهيم بن حبيش البَغويِّ وهو الذي أفرد أحاديث «المجرَّد» بالتَّدوينِ، فنسب المسندَ إليه لقيامِه بتدوينِه، ونسب أيضًا الحسن بن زياد لاتصال السَّماعِ به كما نصَّ على ذلك أئمَّةُ هذا الشَّأن».

وفي «المؤتلف والمختلف» للدارَقطنيِّ (٢/ ٦٨٩): «محمَّد بن إبراهيم بن

حبيش البغويُّ، حدَّث عن محمَّد بن شجاعٍ الثلجيِّ، عن الحسن بن زياد، عن أبي حنيفة بكتاب الآثار... لم يكن بالقويِّ».

قلتُ: قد علمت حقيقة كتاب «الآثار» وأنه أحاديثُ من «المجرَّد» وقد ذكرالأستاذُ الكوثريُّ ستِّين حديثًا في «الإمتاع» (ص٢٠- ٣٣) من «المجرَّد» نقلًا عن ثبَتِ عليٍّ بن عبد المحسن الدواليبيِّ الحنبليِّ (ت ٨٥٨) رحمه الله تعالى.

وفي ثبَتِ عليٍّ بن عبد المحسن الدَّواليبيِّ قال: «مسندُ الإمامِ المقدَّم أبي حنيفةَ النُّعمان بن ثابتٍ الكوفيِّ الفقيه -رحمه الله تعالى- رواية الحسن بن زياد اللؤلؤيِّ عنه، عن شيوخه مما استخرج من كتابِ «المجرَّد» رواية محمَّد بن شجاع الثلجيِّ عنه» انظر «الإمتاع» (ص١٨)، والستُّون حديثًا هذه مفردةٌ في جزءٍ من محفوظات «مركز جمعة الماجد» بدبي.

إذا علمتَ ما تقدَّم فإنَّ محمَّد بن إبراهيم بن حبيشٍ من شيوخ الدَّارقطنيِّ، وقال عنه: «لم يكنْ بالقويِّ»، انظر: «اللسان» (٦/ ٤٧٩)، مات في جمادى الآخرة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١/ ٤٢٦)، و«تاريخ الإسلام» (٢٥/ ١٦٦)، و«المغني في الضعفاء» (رقم ٥٢١٥) وغيرها.

كلمتان حول الفقيهيْنِ ابن شجاع، وابن زياد، والجرح والتعديل:

وأمَّا محمَّد بن شجاعٍ الثَّلجيُّ، وشيخُه الحسن بن زياد اللؤلؤيُّ فهما فقيهان من أكبر الفقهاء المجتهدين في المذهب الحنفي، ومع ذلك فهما شديدَا الضَّعفِ، وهذا بعض تفصيل في الكلام عليهما من خلال البحث مع الشيخ محمد زاهد الكوثريِّ -رحمه الله تعالى- في رسالته «الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد، وصاحبه محمد بن شجاع».

أولًا: محمَّد بن شجاعٍ الثَّلجيِّ.

فقيه معروف، ولم يكن محمودًا في روايته ترجمتُه في «الكامل» (٢/ ٢٢٩٢)، و«تاريخ الخطيب» (٥/ ٣٥٠) وذكره المزيُّ تمييزًا (٢٥/ ٣٦٢)، والحافظُ في «التهذيب» تبعًا له (٩/ ٢٢٠) وغيرُهم، والرَّجلُ فيه جرحٌ شديدٌ:

١- قال زكريا بن يحيى السَّاجيُّ: «فأمَّا ابنُ الثَّلجيِّ فكانَ كذَّابًا، احتال في إبطال الحديثِ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورده نصرةً لأبي حنيفةَ ورأيه[1].

---

(١) وحاول الكوثريُّ ردَّ كلام السَّاجيِّ بالطَّعنِ في الإسناد للسَّاجيِّ ثمَّ بالطَّعن في السَّاجيِّ نفسِه فقال: في «الإمتاع» (ص ٦٦): «وأمَّا قول الخطيبِ رواية عنْ محمَّدٍ بن أحمد

قلتُ: الأدميُّ مترجَمٌ له في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠٨) وشيخه كذلك (٤/ ١٤٢).

والرواية هنا تتعلَّق بنسخةٍ من كتابٍ لزكريا السَّاجي، فهذا إسنادٌ لنسخةِ كتابٍ معروف مشهورٍ، اتفق المحدِّثون على الأخذِ به؛ وقارنْ بروايات الكتبِ المنسوبةِ لأبي حنيفة تر العجبَ من رواياتِ البلخيِّ والحارثيِّ وأمثالها.

وانظر «معجم المصنفين» للبحَّاثة محمود حسن خان الطونكي في شأن الكتبِ المنسوبةِ لأبي حنيفةَ.

أمَّا الطعنُ في السَّاجيِّ فخذْ كلامَ الكوثريِّ في «الإمتاع» (ص: ٦٦) قال: والسَّاجيُّ يحاول بقولِه هذا أنْ يرميَ ابنَ شجاعٍ بدائِه نفسه» فيكاد الكوثريُّ يصرِّحُ بأنَّ السَّاجيَّ كذَّابٌ.

ثمَّ قال الكوثريُّ في «الإمتاع» (ص ٦٦-٦٧): «قتله [كذا في الأصل] أبوبكر الرَّازي في «أحكام القرآن» (١/ ١١٣) وأقبرَه بكشفِه السِّتارَ عن اتِّجاهه». وأطال الكوثريُّ في اتهام السَّاجيِّ بوضعِ لفظة: «ميتًا» في حديثِ الجنين وأقول:

=

٢- وكلمةُ ابنِ عديٍّ معروفة مشهورة.

٣- وقال أبو الفتحِ الأزديُّ: «كذَّابٌ لا تحلُّ الرِّوايةُ عنه؛ لسوءِ مذهبِه وزيغِه عنِ الدِّين».

٤- وقال موسى بنُ القاسمِ الأشيبُ: «كانَ كذَّابًا خبيثًا». ولهمْ كلامٌ آخرُ فيه.

ومن تأخَّرَ كالبيهقيِّ في «الأسماء والصفات» (ص: ٥٠٦)، وابنِ الجوزيِّ في «الموضوعات» (١/ ١٠٥)، والذَّهبيِّ في «الميزان» (٣/ ٥٧٧)، وابنِ حجرٍ في «اللسان» (٩/ ٤٠٧) فهو موافقٌ للأربعةِ المتقدِّمين.

وكان لمحمد بن شجاع الثلجيِّ مذهبٌ في معاداةِ مخالفيه فلهُ كلامٌ شديدٌ في الإمام الشَّافعيِّ، وهو القائل: «أصحابُ أحمدَ بن حنبل يحتاجُون أنْ يُذبَحُوا».

وأمامَ هذا الكلامِ لا نجدُ ما يدفعُه، ولم نجدْ فيه توثيقًا صريحًا لأحدٍ من النقَّادِ.

١- زكريا السَّاجي بريءٌ من الوضعِ الذي ادَّعاه عليه أبوبكر الرَّازي وتلقَّفه الكوثريُّ فرحًا، وإنْ كانت عبارةُ الرَّازي ألطفَ من فرحِ الكوثريِّ.

والإسناد في «سنن الدَّارقطنيِّ» (٤/ ٢٧٢) هكذا: حدَّثنا أبو بكر الشَّافعيُّ: نا ابن ياسين: نا بُندار: نا يحيى القطَّان، عن مجالدٍ، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ سُئل عن الجنينِ يخرج ميتًا قال: «إنْ شِئتُم فكُلُوهُ».

٢- فأنت ترى أنَّ ابنَ ياسين تابعَ زكريا بن يحيى السَّاجي في روايتِه للحديثِ عن بندار، وابنُ ياسين هذا ليس هو الكذَّاب بل هو الثِّقة عبدالله محمَّد بن ياسين أبو الحسن الفقيه الدوري، وثَّقه الإسماعيليُّ والدَّارقطنيُّ كما في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٠٦-١٠٧) فبريء السَّاجي من ادِّعاء أبي بكر الرَّازيِّ الذي تابعه عليه الكوثريُّ.

فالرجلُ قد خلا منَ التعديلِ -يعني الضَّبط- وجاء فيه جرح شَديد، فلابدَّ من إعمال هذا الجرحِ، ولا تعلُّقَ هنا بفقهِ الرجلِ وعبادتِه وجاهِه فهذا لا تعلُّقَ له بالرِّاويةِ وضبطِ الرَّاوي، والحاصلُ أنَّ محمَّدَ بن شجاعٍ لا تجدُ له طبًّا.

توجيه إلى قاعدة في ترتيب التعليل:

روى محمد بن شجاع الثلجيُّ، عن حبان بن هلال، عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزِّم، عن أبي هريرة مرفوعا: «إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت، فخلق نفسه منها».

هذا حديث شديدُ البطلان وقد أعلَّه الشيخ الكوثريُّ في «الإمتاع» (ص٥٩) بحماد بن سلمة، وهذا خطأ، فالقاعدةُ وصحيحُ المعقول أنْ يُنظرَ في الإسنادِ منْ آخرِه.

فإذا روى (س)، عن (ص)، عن (ع)، عن (و) وكان (ع) ضعيفًا، وكذلك (س)، فالإسناد ينبغي أنْ يضعَّف بالرَّاوي (س) أولًا، لأمرَين:

الأول: أنَّ (س) ضعيفٌ.

الثاني: أنَّ الإسنادَ لم يصح إلى (ص) حتَّى يضعَّفَ (ع) به ويكونَ هو سببًا لضعفِ الإسنادِ!! وكثيرون يغلِّطُون ويسارعُون بانتقاءِ ضعيفٍ تعصبُ به التُّهمةُ ويُتركُ من دونَه، والصَّوابُ غير ذلك.

فالعلَّةُ الحقيقيةُ هي المتأخرة، وبعض المحدثين يتسامحون بذكرِ أكثر من علَّة في الضعيف أو المنكرِ، أمَّا الموضوعُ فلشدة أمرِه فإنَّهم يحقِّقون لعظمِ أمرِه.

وإذا علمتَ ما سبقَ فإنَّه يجبُ علينا أنْ نبدأَ الإسناد من محمَّد بنِ شجاعٍ الثلجيِّ، وهو ليس بثقةٍ، ولابدَّ من تعصيبِ التهمةِ به؛ لأنَّه طرفُ الإسنادِ الأوَّل يعني الأدونَ.

ومحاولةُ الكوثريِّ تعصيبَ التهمةِ بالأعلى يعني بحمَّادِ بنِ سلمةَ، أو بأبي المهزِّم يزيدَ بنِ سفيانَ -وهما أعلى في الإسنادِ- خطأ؛ لأنَّ الإسنادَ لم يصحَّ إليهما، وكلامُ الكوثريِّ في حمَّادِ بنِ سلمةَ متهافتٌ، وأبو المهزِّم يزيدُ بنُ سفيانَ -مع ما قيلَ فيه- حاله أحسنُ من محمَّدِ بن شجاعٍ الثَّلجيِّ، وكذلك لم يصحَّ السَّندُ إليه حتى يُتَّهمَ بهذا الحديثِ.

وحمَّادُ بن سلمةَ وأبو المهزِّم متقدِّمان عن محمَّدِ بنِ شجاعٍ، ولو حدَّثا بهذا الحديثِ الموضوعِ لاشتهر عنهما وعُرِفَ بهما أو بأحدِهما[١].

واستغربتُ من الشيخ الكوثريِّ[٢] فإنَّه نقلَ إسنادَ الحديث الموضوع من «موضوعات ابنِ الجوزيِّ» (١/ ١٤٩) الذي رواهُ بإسنادِه منْ حديثِ الحاكم، قال:

---

(١) وقد نبهني إلى هذه القاعدة الجليلة شيخُنا المحدث المفيد حقًّا سيدي عبد العزيز بن محمد ابن الصِّديق الغُماري رحمه الله تعالى.

(٢) وتبعه الشيخُ محمَّد عوَّامة في التعليق على «تدريب الراوي» (٣/ ٤٤٣-٤٤٨) فلم يزدْ شيئًا عما قاله الشيخ الكوثريُّ، وكرَّر كلامَه بتغيير الألفاظ والنتيجةُ واحدةٌ هي: براءة من كذَّبه علماءُ الجرحِ والتعديل وتعصيبُ التُّهمة بحماد بن سلمة، والإسنادُ لم يصحَّ إليه أصلا.

وزاد الشيخُ محمَّد عوَّامة (٣/ ٤٤٥) فقال: «هناك قرائن تدفع عن محمد بن شجاع اتهامه بوضع الحديث»، ثم قال: «أما القرائن: فكونه من المدرسة الحنفية، ثم كونه من الواقفة».

قلت: هذا نوع جديد من العصمة الخاصة وهو كون الرجل من المدرسة الحنفية، وإن جاء الجرح مفسَّرًا من جماعةٍ من النُّقادِ فلا حيلةَ في دفعِه.

أخبرني إسماعيل بنُ محمَّد بنِ الفضل الشَّعرانيُّ، قال: أُخبرتُ عنْ محمَّدِ بنِ شجاعٍ.

فأعلَّه الكوثريُّ بالانقطاعِ بينَ الشَّعرانيِّ والثَّلجيِّ فقط، وسكتَ عن قول ابن الجوزيِّ (١/ ١٤٩): «وقد رواه عبدالعزيز بن محمَّد بن أحمد بن مَنْدَه، قال: حدَّثنا محمَّد بن شجاع فذكره» فهذا تثبيتٌ بأنَّ الحديثَ حديثُ ابنِ شجاعٍ.

هكذا علَّقه هنا ابنُ الجوزيِّ في كتابه الموضوعات، وهو مسندٌ من حديثِ ابن منده، حدَّثنا محمَّدُ بن شجاع الثَّلجيُّ به كما في «الأباطيل» للجوزقانيِّ (رقم٥٢).

وأقول: مرَّة ثانيةً تعليقًا على تعصيبِ التُّهمةِ بغيرِ محمَّدِ بن شجاعٍ على رأي الكوثريِّ، وهل صحَّ الإسناد لحَمَّادِ بنِ سلمةَ وأبي المهزِّم لكي يُتَّهما بهذا الخبرِ الموضوعِ؟

فهذا الإسنادُ لا يُعتمَدُ عليه لا في الأصول ولا في المتابعاتِ أوالشَّواهدِ، ويمكن لك مراجعة كتابي «الاتجاهات الحديثية» (٢/ ١٨٣ - ١٨٩).

ثانيا: الحسن بن زياد اللؤلؤيُّ.

و سرْد عباراتِ الحفَّاظِ النُّقَّادِ في الحسنِ بنِ زياد اللؤلؤيِّ يكونُ كافيًا عندَ العقلاءِ، طالما أنَّ الجرحَ غير مردودٍ ولا يوجدُ ما يعارضُه.

ومن أوضحِ الجرحِ في ابنِ زيادٍ وأبْينِه ما تراه في عباراتِ يحيى بنِ معين صاحب الميلِ لأبي حنيفة، فخذ مايلي:

أ- ذكرَ عبد الرحمن بنُ أبي حاتم من روايةِ الدُّوريِّ عن ابنِ معينٍ، أنَّه قال: «حسن اللؤلؤيُّ كذَّاب، وسألتُ أبي عنه فقال: ضعيفُ الحديثِ ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ».

ب- وفي روايةِ ابنِ أبي مريمَ قال ابنُ معينٍ: «الحسنُ بنُ زيادٍ اللؤلؤيُّ كذوبٌ

ليس بشيءٍ»، وقال ابنُ نُميرٍ: «الحسنُ بنُ زيادٍ اللؤلؤيُّ يكذبُ على ابن جُريجٍ».

ج- وعن محمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ قال: سمعتُ يحيى بنَ معينٍ عن الحسنِ ابن زياد اللؤلؤيِّ فقال: «كانَ ضعيفَ الحديثِ».

د- وقال أحمدُ بن محمَّد الحضرميُّ: سألتُ يحيى بنَ معينٍ عن الحسن بنِ زيادٍ اللؤلؤيِّ فقال: «ليسَ بِشيءٍ».

هـ- وعن محمَّدِ بن سعيدٍ العوفيِّ قال: سمعتُ يحيى بنَ معينٍ يقول: «الحسنُ ابن زيادٍ اللؤلؤيُّ كذَّابٌ خبيثٌ».

و- وقال عبد الله بنُ أحمد سمعتُ أبي يقول: «اللؤلؤيُّ ضعيفُ الحديثِ».

ز- وقال صالحُ بنُ محمَّد جزَرةُ: «ليسَ هو في الحديثِ بشيءٍ».

ح- وقال يعقوبُ بن سفيان في «تاريخه» الحسنُ اللؤلؤيُّ: «كذَّابٌ».

ط- وقال محمَّدُ بن عليٍّ الآجريُّ: سألتُ أبا داود عن الحسنِ اللؤلؤيِّ، فقال: «كذَّابٌ غيرُ ثقةٍ، ولا مأمون» قال أبو داود: وقال لي أبو ثورٍ: «ما رأيتُ أكذبَ من اللؤلؤيِّ، كان على لسانِه ابن جُريجٍ عن عطاء».

ي- وقال النَّسائيُّ في «الضعفاء»: «كذَّابٌ خبيثٌ»، وقال الدَّارقطنيُّ: «كوفيٌّ متروكٌ».

وهذه النقول من «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥٦)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٣١٦)، و«الكامل» لابنِ عدي (٢/ ٧٣١) وغيرها، وانظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٩١)، وذكرَ بعضَ هذه النقول البدرُ العينيُّ الحنفيُّ في كتابه «مغاني الأخيار عن رجال معاني الآثار».

وتخريج أبي عوانةَ له في «مستخرجه»، والحاكم في «مُسْتَدركه» لا يقاوم

الجرحَ المفسَّر المتقدِّمَ ذكرُه.

وهذا الجرحُ الشَّديدُ لا يصلحُ معه الدفعُ بالصدرِ، ولا مِعوَل التعصُّبِ إلَّا من رجلٍ أسقطَ القواعدَ، فإنَّ تتابُع هؤلاءِ على تكذيبِه وتضعيفِه الضَّعف الشديد لا مفرَّ من قبولِه ولا يصلحُ معه اعتذاراتُ الكوثريِّ.

وأمَّا ما يذكرُ عن اللؤلؤيِّ ممَّا لا يَحسنُ ذكرُه كبعض فحش فلا أحبُّ أن أذكرَه هنا فيطوى ولا يروى، ويعتذرُ عنه، فيقال: لعلَّه جاءَ منِ اختلاطٍ أو تغيُّرٍ حصلَ له في شيخوختِه فإنَّه ماتَ سنةَ أربعٍ ومائتينِ وعُمِّرَ حوالي تسعينَ عامًا.

وهذا أحسنُ من السبِّ والحطِّ من ابنِ عديٍّ وغيرِه كما فعل الكوثريُّ في «الإمتاع» (ص: ٣٦-٥٠)، و«التأنيب» (ص: ٣٦٤-٣٦٥) فاتسع معه الخرقُ على الراقعِ بمفارقته للقواعدِ والعقلِ.

و **بعدُ فعودةٌ إلى الأحاديث الستين أقول:** لا يجوزُ روايتها إلَّا مع بيانِ حالها، ولا يعني ثبوتُها من وجوهٍ أُخر صحَّةَ نسبتِها للإمام أبي حنيفة كما تقدَّم، والله أعلم.

المسندُ الثَّامنُ:

رواهُ عنه عمرُ بنُ الحسنُ الأشنانيُّ.

المسندُ الثَّامنُ: جمعه عمر بن الحسن الأُشْنانيُّ.

قال الخوارزميُّ (١/ ٥): «الثامنُ مسندٌ له رواهُ عنه الإمام الحافظ عمر بن الحسن الأشناني».

قلتُ: الأُشناني بضمِّ الهمزةِ، وسكون الشِّين المعجَمةِ، لم يترجمه الخوارزمي في حرف العين من الفصل الذي يَذكرفيه أصحابَ بعض هذه المسانيد.!! وليس

لديَّ ما يفيدُ حولَ مسندِه، والله أعلم.

وهو عمرُ بنُ الحسن بن عليٍّ بن مالك البغدادي الأشناني القاضي تُوفِّي سنة ٣٣٩، كان راوية مشهورًا، قال الدارقطنيُّ: «كذَّابٌ»، ثمَّ حَكَى حكايةً تدلُّ على وَهَنٍ.

وفي «سؤالات السلمي» للدارقطني (رقم٢٢١) قال الدَّارقطنيِّ: «ضعيفٌ»، وقال الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٦٠): «عمر بن الحسن الأشناني وهو أحد الضعفاء»، وفي «التَّأنيب»، و«التَّنكيل» مساجلةٌ حوله، وكان الكوثريُّ يميلُ إلى تضعيفِه تبعًا للدارقطنيِّ، ولفظ الكوثري في «التأنيب» (ص ١٠٩، ١١٣): «عمر بن الحسن الأشناني القاضي متكلَّم فيه، وقد ضعفه الدارقطنيُّ، وكذبه الحاكم، وكان يساوي بين السماع والإجازة».

وترجمته تحتاجُ لتحريرٍ، فله توسُّعٌ ومروياتٌ حسنةٌ جدًّا، وانظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٩٠) و«الأنساب» (١/ ٢٧٥)، و«لسان الميزان» (٦/ ٧٨)، وله جزء مطبوع.

وفي «مسندِ ابنِ خسرو» رواياتٌ كثيرةٌ من طريق عمر بن الحسن الأشنانيِّ انظر: (من رقم ٥٠ إلى ٥٦، و من٣١٧ إلى ٣٥٢، ومن ٦٥٢ إلى ٦٥٦، ومن ٧٠٧ إلى٧٢٢).

وثَمَّ أحاديثُ أخرى انظرْ أمثلةً لها بدون حصر: (رقم: ٦٠١، ٦٠٤، ٦١٣، ٤١٤، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٤، ٦٤٠، ٦٤٨،...).

المسندُ التَّاسعُ:

جمعه أبوبكر أحمد بن محمَّد بن خالد الكلاعي.

قال الخوارزميُّ (١/ ٥): «التَّاسعُ مسندٌ له جمعه الإمام الحافظُ أبوبكر أحمد بن

محمَّد بن خالد الكلاعي».

قلتُ: ثمَّ نسبَه الخوارزميُّ لمحمَّد بنِ خالدٍ الوهبيِّ، قال الخوارزميُّ (٢/ ٣٩٢): «هذا المسندُ ينسبُ إلى أحمد بن محمَّد بن خالدٍ الوهبيِّ، وإنَّما جمَعَه محمَّدُ بن خالد الوَهبيُّ، ورواه عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورواه عنه خالد بن خلي، وعنه ابنه محمَّد، وعنه ابنه أحمد بن محمَّد بن خالد بن خلي فلهذا يُنسبُ إليه بحكم الرِّواية لا بحكم الجمع؛ لأنَّه ليس فيه حديثٌ من غير رواية محمَّد بن خالدٍ الوهبيِّ، لو كان مِن جمع أحمد بن محمَّد بنِ خالد لورد فيه حديثٌ برواية غير محمَّد بن خالدٍ الوهبيِّ، والله أعلم».

قلتُ: وكرر الشيخ أبو الوفا الأفغاني في مقدمة «الآثار» لأبي يوسف كلمة الخوارزمي عن هذا المسند، ولا أعلمُ حقيقةَ الأمرِ، وفي النَّفسِ شيءٌ من هذا التَّوجيه، و«المسنَدُ» لم أقفْ عليه، والحكمُ على الشيءِ فرعٌ عنْ تصوُّرِه.

ومحمَّدُ بن خالدٍ الوهبيُّ من رجال «التَّهذيب» ثقةٌ أو صدوقٌ. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ١٤٥- ١٤٦) وثَّقه ابنُ معينٍ، والدَّارقطنيُّ، وابن حِبَّان، وقال أبو داود: «لا بأس به».

وثَمَّ رواياتٌ بهذا الإسنادِ جاءتْ في «مسند أبي حنيفة» لأبي نُعيمٍ من حديث أحمد بن محمَّد بن خالد بن خلي، عن أبيه، عن جَدِّه، عن محمَّد بن خالد الوهبيِّ، عن أبي حنيفة (ص ٢٠٢، ٢١٤، ٢٢٥).

المسنَدُ العاشرُ:

جمعه محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خسرو البَلخيُّ وذكر كلامُ النُّقادِ في ابنِ خسرُو.

قال الخوارزميُّ (١/ ٥): «مسندٌ له جمعه الإمامُ الحافظُ أبو عبدالله محمَّد ابن الحسين بن محمَّد بن خسرو البَلخيُّ».

قلتُ: ترجمه الخوارزميُّ في الحسين (٢/ ٤٣٤) نقلًا عن «ذيل تاريخ بغداد» لابنِ النَّجار، ولم يذكرْ فيه جرْحًا ولا تعدِيلًا...!!

تُوفِّي سنة ٥٢٦ رحمه الله تعالى.

كلامُ النُّقادِ في ابنِ خسرُو:

وابنُ خسرو عند الأكثرين هو الحسين بن محمَّد لا محمَّد بن الحسين، وللنُّـقَّادِ فيه كلامٌ، فوصفَ بأنَّه أكثرَ وجمعَ وأفاد وتعِبَ، لكن قال السَّمعانيُّ: «سألتُ عنه ابنَ ناصر فقال: فيه لِينٌ يذهبُ إلى الاعتزال، وكان حاطِبَ ليلٍ، وسألتُ عنه ابنَ عساكر فقال: ما كانَ يعرِفُ شيئًا». كذا في «سير النُّبلاء» (١٩/ ٥٩٣).

قلت: إنْ قصد الجرح بالمذهب فغير جيد، وإن قصد مجرد التعريف فلا بأس.

وفي «اللسان» (٣/ ٢٠٨) قال الحافظ: «ورأيتُ بخطِّ هذا الرَّجل جزءًا من جملته نسخة عن عليِّ بن محمَّد بن عليِّ بن عبيد الله الواسطيِّ: حدَّثنا أبو بكرٍ محمَّد ابن عمر البابزاني بجامعِ واسط: حدَّثنا الدَّقيقيُّ، عن يزيدَ بن هارونَ، عن حميد، عن أنسٍ.

والنُّسخةُ كلُّها مكذوبةٌ على الدَّقيقيِّ فمنْ فوقه، ما حدَّثوا بشيءٍ منها...، وما

أدري هي من صنعةِ الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه؟».

وفي «اللسان»: «وهو الذي جمعَ مسند أبي حنيفة، وأتى فيه بعجائبَ».

وفيه،وفي «الوَافي بالوَفيَاتِ» (٣/ ٢٥) عن ابنِ ناصرٍ الحافظِ قال: «كان حاطبَ ليلٍ يسمعُ منْ كلِّ أحدٍ».

فمثلُه لا يُعتَمدُ عليه في روايته، ولم أجدْ بحثًا حولَ هذا الجرح على طريقة المحدِّثين، نعم؛ يذكرُه الحنفيون ساكتين؛ إمَّا لعدمِ المعرفة أو للمرورِ لغرضِ المذهبِ.

وبدأ ابنُ خسرو المسنَدَ بباب في فضائل أبي حنيفة، ثم رتَّبه على طريقة المسانيد.

تنبيهات:

الأوَّلُ: اعتمدَ الحافظُ ابن حمزة الحسينيُّ في كتابه «التذكرةُ برجال العشرَة» على «مسندِ أبي حنيفة» الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، وتبعَه الحافظ العسقلاني في «تعجيل المنفعة»، فترجَما لرجاله الذين ليسُوا في «تهذيب الكمال»، ولكنهما اقتصرَا على شيوخِ أبي حنيفة فمن فوقَهم ولم يترجما للرجال من جامعي المسانيد إلى الإمام أبي حنيفة وهو ذهولٌ كبيرٌ حصَل منْهما.

فكانَ في هذا القصر على شيوخ الإمام أبي حنيفة فمن فوقهم أضرار بالغة؛ ففي «مسندِ ابنِ خسرو» جمعٌ من الكذَّابين والمتَّهمين والضُّعفاء المجهولِين ولا يصحُّ الإسنادُ منهم لأبي حنيفة.

الثاني: وقد ابتدأ الشيخ ابن خسرو كتابه بمناقب موضوعةٍ، ولم يفتْه الاحتفاء بالوضَّاعين، فبدأ مسندَه بعشرِ رواياتٍ من طريق كذَّاب من أشهرِ الكذَّابين هو أحمدُ بنُ محمَّد بن الصَّلت بن المغلس الحمانيُّ، وهو كذَّابٌ وضَّاعٌ مشهورٌ، راجعْ:

«لسان الميزان» (١/ ٦١٢، رقم ٧٦٤)، وانظر «مسندَ ابن خِسرو» (من رقم ١ إلى ١٠).

ومن الرُّواةِ المتَّهمين أو الكذَّابين عند الشيخ ابن خسْرو في مسنده:

أ- أحمد ابن عبد الله الكندي، انظر: (رقم: ٢٥، ٩٥، ٣٥٦، ٤٣٠، ٥٣٣، ٥٠٨، ٥٤٢، ٥٧٧، ٦٤٤،...).

ب- ويحيى بنُ عنبسةَ الكذَّابُ (رقم ٣٢٩)، وصالحُ بنُ محمَّد التِّرمذيُّ (١١، ١٢، ١٣٣، ١٧٧، ٤٣٥، ٦٣٠،٤٨٦، ٦٣١،....).

وفي هذا المسندِ مروياتٌ للإمام أبي حنيفةَ عنْ شيوخِه التَّالفين، وانظرْ روايته عن أبان بن أبي عيَّاش (من رقم ٥٧ إلى ٧٦).

الثالث: لأنَّ الحسين بن محمد بن خسرو البلخي من القرنِ السادس، فمثلُه لا يُسندُ استقلالًا لانقطاعِ هذا النوعِ منَ الرِّواية، فكانَ يعتمدُ في جمعِ أحاديثِ الإمام أبي حنيفة على مَنْ تقدَّمه من الذين تصدَّوا لجمع حديثِ أبي حنيفة، وتقدَّم نقلٌ مطوَّلٌ عن بعضِ مروياتِ عمرالأشنانيِّ التي عند ابنِ خسرو.

ومن مروياتِ ابنِ خسرو عن محمَّد بن إبراهيم بن حبيش الذي انتَقى مروياتِ أبي حنيفة من كتاب «المجرد» للحسن بن زياد (من رقم ١٩٧إلى رقم ٢٠٧، ومن٢١٠ إلى ٢٢١، ومن رقم ٢٢٤ إلى رقم ٢٥٠، ومن رقم ٣٥٧ إلى ٤٢٨)، وانظر: (رقم: ٤٣٣، ٤٤٠، ٤٨٣، ٥١٠، ٥١٣، ٥٣٥، ٥٤٠، ٥٤٥، ٦٥١، ٥٦٠، ٥٨٣، ٥٩١، ٥٩٨ إلى ٦٠٠، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٥٢ إلى ٦٥٦، ٦٦٩، ٧٠٧ إلى ٧٢٢،...).

والحسن بن زياد تقدم الكلام عليه، وهو غير معتمد عند النقاد، بل متهم عند بعضهم.

وعليه فكلٌّ من «التذكرة برجال العشرة»، و«تعجيل المنفعة» يحتاجان لاستكمال واستدراكٍ من هذه الحيثية، وللناقد الناصح التوقفُ في هذه المرويات حتى يتبين أمرها، ففي النفس ريبة كبيرة منها، والله أعلم.

الرابع: موقف بعض الباحثين من «جامع المسانيد»، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو:

ذهب الدكتور ذيب فياض وهو أحد الباحثين في رسالته المعتمدة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة حول أبي حنيفة ومروياته، وعنوانها «أبو حنيفة بين الجرح والتعديل» إلى أنه لا ينبغي الاعتماد على «جامع المسانيد»، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو في معرفة حديث الإمام أبي حنيفة، وأن المصادر التي يمكن الاعتماد عليها هي مصنفات أبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني.

قلت: مجانبة «جامع المسانيد»، ومنه «مسند أبي حنيفة» لابن خسرو، ليس بجيد، وتقصير بيِّن في البحث،والصواب البحث في دائرة القواعد مع أصحاب المسانيد، وما أسندوه.

المسندُ الحادي عشرَ:

جمعه أبو يوسف القاضي.

قال الخوارزميُّ (١/ ٥): «الحادي عشر مسند له جمعه الإمامُ أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ـ رحمه الله ـ ورواه عنه، يُسمَّى نسخة أبي يوسفَ»، ترجمه الخوارزميُّ (٢/ ٥٧٨).

قال الشيخ أبو الوفا الأفغاني في تقديم تحقيقه لكتاب «الآثار» لأبي يوسف (ص: ج): «صنف مسندًا، وأضاف مروياته إلى مرويات الإمام ولا سيما إذا وافقه في شيوخه، هو هذا، واشتهر بكتاب الآثار لأبي يوسف، وبمسند أبي يوسف».

وهو مرتب على أبواب الفقه، وحقيقةُ هذا الكتابِ[1] أنَّه آثارٌ موقوفةٌ في أكثرِه:

فعددُ نصوصِ الكتاب المرفوعة والموقوفة بأنواعها ألف وسبعة وستون نصًّا (١٠٦٧).

وعددُ النُّصوص المرفوعاتِ التي بالكتاب حوالي مائتي حديث وعشرة (٢١٠) بنسبة عشرين بالمائة تقريبًا.

يعني المرفوعات أقل من خمس الكتاب، بل هي أقل من آثار وآراء إبراهيم النخَعي بالكتاب، فمثل هذا الكتاب ينبغي أنْ يُسمَّى بالآثارِ يعني الموقوفة، كما عُرف واشتهر، وليس مُسندًا، والله أعلمُ.

وفي «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» في ترجمة القاضي يوسف بن أبي يوسف القاضي (٢/ ٢٣٥): «وروى كتاب الآثار عن أبيه عن أبي حنيفة، وهو مجلد ضخم»، وقوله: «في مجلد ضخم» قول لم يتابع عليه، وأخذه الشيخ الكوثريُّ فقال في «حسن التقاضي» (ص ١٢٥): «وهو مطبوع من نسخة منقوصة».

«تنبيه»:

وقد كتبتُ على نسختي من «حسن التقاضي» ما نصُّه: «وفي النفسِ غصَّة من تولِّي أبي يوسف القضاء لمن تولَّوا قتلَ وسجن أئمة آل البيتِ عليهم السلام والتنكيلَ بشيعتِهم».

ثم رأيتُ قول أبي جعفر الطبري: «وتحامى قوم حديثه (يعني أبا يوسف القاضي)، من أجل غلبة الرأي عليه، مع صحبة السلطان، وتقلد القضاء»، انظر

---

(١) بحسب النُّسخة المتداولةِ التي عليها حاشية الشيخِ أبي الوفاء الأفغانيِّ رحمه الله تعالى.

«عقد الجمان في تاريخ الأعيان» (١٣/ ورقة ٢١٧).

المسند الثاني عشر:

جمعه الإمام محمَّد بن الحسن الشَّيبانيُّ.

قال الخوارزميُّ (١/ ٥): «مسندٌ له جمعه الإمامُ محمَّد بن الحسن الشَّيبانيُّ رحمه الله تعالى ورواه عنه يُسمَّى نسخة محمَّد».

قلتُ: ترجمه الخوارزميُّ (٢/ ٣٥٨ - ٣٦٠)، وقارن بها كتبه العلامة البدر العيني في «مغاني الأخيارفي شرح أسامي رجال معاني الآثار» (رقم ٤٣٨) فإنها تفتح لك سبل النظر.

وحقيقة هذا «المسند» أنَّه كسابقه، فهو كتابٌ في الآثار والاختيارات الفقهيَّة، مرتبًا على الأبواب، وليس له خطبة، أو بيان، و كذلك ليس مسندًا خالصًا للإمام أبي حنيفة.

عددُ المرفوعاتِ والموقوفاتِ في كتابِ «الآثارِ» لمحمد بن الحسن الشيباني:

وقد عددتُ الأحاديثَ المرفوعةَ، ثمَّ الموقوفة فيه فكانَ حاصلُه البيان التالي:

أ- عددُ نصوصِ الكتابِ: تسعمائة وَ ثلاثة عشرَ (٩١٣) نصًّا.

ب - عددُ المرفوعاتِ مائة وأربعة وثلاثون (١٣٤) حديثًا تقريبًا.

ج - النِّسبةُ المئويةُ للمرفوعاتِ في الكتابِ (١٤,٧٪) تقريبًا.

فمثلُه لا يسمَّى مسندًا، لغلبةِ الموقوفاتِ والاختياراتِ الفقهيةِ فيه لاسيما لإبراهيم النخعي، فهو صدر الكتاب، والله أعلم.

وهو هو الذي سيأتي إنْ شاء الله تعالى في الرَّابع عشرَ.

وعن كتابِ «الآثار» للإمام محمَّد بن الحسن الشيباني يقول الشيخ الكوثريُّ في «بلوغ الأماني» (ص٦٦): «كتاب «الآثار» يروي فيه عن أبي حنيفة أحاديثَ مرفوعةً وموقوفةً ومرسلةً [وقد عرَّفناك عددَها] ويُكثر جدًّا عن إبراهيم النَّخعيِّ شيخِ الطريقة العراقية[1]، ويروي فيه قليلًا عن نحو عشرين شيخًا سوى أبي حنيفة». انتهى بزيادةِ ما بين المعقوفتين فهي منِّي.

وهو الذي عملَ عليه الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ - رحمه الله تعالى - كتابه «الإيثار بمعرفة رواة الآثار»، عرف فيه بمن ليس في «تهذيب الكمال»، ومن كان في «تهذيب الكمال» أحال عليه.

وذكر السخاويُّ في «الإعلان بالتوبيخ» (ص١١٧) أنَّ للحافظ قاسم قطلوبغا(ت ٨٧٩) مصنفًا في رجال «الآثار»، وشرح كتاب «الآثار» المفتي الدُّيوبنديُّ مهدي حسن شاه جهانفوري، وهو معاصر (ت ١٣٩٦)، في مجلدين.

---

(١) والعراق أوسعُ من إبراهيم النَّخعيِّ، ومن تلميذِهِ حمَّاد بن أبي سليمان مولى بني أمية وأبي بردة- وهما من كبار الفقهاء المجتهدين الكوفيين - وأوسع من آخرين ممن أخذوا عنه في عناية الدولة الأموية، وما زلت أتعجَّب من تخصيص حلقة لإبراهيم النخعي في الدرس والإفتاء، ثم لتلميذه المذكور في الكوفة التي تموج بالتيارات والفتن، وإبعاد أصحاب الإمام عليٍّ عليه السلام وأصحابهم، وأسأل الله أن يوفِّقني لإفراد رسالةٍ حول الفقه بالكوفة في أحضان وُلاة بني أمية بالكوفة، أو أثر السياسة في الفقه الكوفي .

المسندُ الثالث عشر:

جمعه حماد بن أبي حنيفة.

قال الخوارزميُّ (١/ ٥): «مسندٌ له جمعه ابنُه الإمام حماد بن أبي حنيفة، ورواه عن أبيه رضي الله عنه».

ذكره الخوارزميُّ (٢/ ٤٣٤) وقال: «وهو إمامٌ في علم الحديثِ والفقهِ ثقةٌ عدلٌ، وثَّقه أصحابُ الحديث».

قلتُ: يقولُ عنه ابنُ خَلِّكانَ في «وفيَات الأعيان» (٢/ ٢٠٥): «كان صالحًا خيِّرًا»، توفي سنة ست وسبعين ومائة.

ولم أجدْ أحدًا من النُّقاد وثَّقه، بل المنقولُ تضعيفُه.

ففي«الميزان» (١/ ٥٩٠) و«لسانِه» (٣/ ٢٦٧): «ضعَّفه ابنُ عديٍّ وغيرُه من قِبَلِ حفظِه»، بل قال في «الكامل» (٣/ ٣٤): «وحمَّاد بنُ أبي حنيفة لا أعلمُ له روايةً مستويةً فأذكرها».

وأكثرُ منه ما جاء في ترجمة حماد بن أبي حنيفة من «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٩): «وحكى أبو محمَّد عن أبيه في إسماعيلَ بن حمَّاد بن أبي حنيفة قال: كانَ أبوه يكذب وهو بخلاف أبيه»، فليسَ الفقيهُ حماد بن أبي حنيفة من أئمَّةِ الحديثِ كما ادَّعى الخوارزميُّ، ولا أعرفُ شيئًا عن أخبارِ هذا «المسند»، والعلم عند الله تعالى.

المسندُ الرَّابع عشر:

«نسخة محمَّد».

وقال الخوارزميُّ (١/ ٥): «مسندٌ له جمعَه أيضًا الإمامُ محمَّد بن الحسن معظمُه عن التابعين ورواه عنه يسمَّى «الآثارَ».

قلتُ: وبعضُهم يسمِّيه «نسخة محمَّد»، وأظنه المتقدِّم في الثاني عشر، وهو ما صرَّحَ به عددٌ من الدُّيوبنديِّين المتأخِّرين كأبي الوفا الأفغانيِّ محقِّق «الآثار» لمحمَّد بن الحسن، والمفتي مهدي حسن القادري شارح «الآثار».

وفي التَّقديم لـ«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (ص ٣٢) طبعة المكتبة الإمدادية بمكةَ المكرَّمة: «وقد رأيتُ في خزينة المخطوطاتِ بالمكتبة الآصِفية بحيدرآباد الهند نسخةً خطِّيةً مكتوب على غلافِها «نسخة محمَّد» وكذا وجدتُ في مكتبة مولانا أبو الكلام آزاد لبحوثِ العربية والفارسية في تونك بولايةِ راجستهان في الهند نسخة خطية على غلافها «نسخةُ محمَّد» فإذا هما كتابُ «الآثار» لمحمَّد بن الحسن الشَّيبانيِّ رحمه الله تعالى».

المسندُ الخامسُ عشر:

جمعه أبو القاسم ابن محمَّد ابن أبي العوام السِّنديُّ وذكر بعض الملاحظات عليه.

المسندُ الخامس عشرَ: جمعه ابن أبي العوام السِّنديُّ.

قال الخوارزميُّ (١/ ٥): «مسنَدٌ له جمعه الإمامُ الحافظُ أبو القاسم عبدالله بن

محمَّد بن أبي العوام السِّنديُّ».

قلتُ: لم يترجِمْه الخوارزميُّ في حرفِ العين منَ المجلَّد الثاني في فصل ذكر أصحاب هذه المسانيد (٢/ ٥٢٤)، فتأمَّلْ، وهنا مُلاحَظات:

الأُولى: هذا الكتاب ليس مسندًا بل هو جزءٌ من كتابِ «فضائل أبي حنيفة ومناقبه» (من ص١٤٣- إلى ص٣٦٩) من مطبوعة الإمدادية.

وابتدأ بقول مصنِّفه: «بابُ ما انتهى إلينا من العُلماء والفقهاء والمحدِّثين الذين أخذوا عن أبي حنيفة الحديث والفقه»، قال العلامة الصَّالحيُّ في «عقود الجمان» (ص٣٣٣): «هو بابٌ كبيرٌ من كتابِ المناقب»، وانظرْ مقدمةَ تحقيقِ الدكتور عبد الشهيد بن الشيخ محمَّد عبد الرشيد النُّعماني لـ«مسند أبي حنيفة» لأبي نُعيم (ص٧٩).

عددُ المرفوعاتِ والموقوفاتِ فيه:

أ- عددُ النُّصوص المرفوعةِ والموقوفةِ في هذه القطعة ستمائة وواحد وخمسون (٦٥١) نصًّا.

ب- عددُ النُّصوصِ المرفوعةِ في هذه القطعةِ ثمانيةٌ وثلاثون (٣٨) حديثًا فقط.

فالنسبةُ المئويةُ للمرفوعاتِ هي:

(٩ ,٥٪) تقريبًا، فهذا لا ينبغي أنْ يُسمَّى مسندًا، بل هو موقوفاتٌ وحكاياتٌ ومناقبُ، ذُكر فيها بعضُ المرفوعاتِ والله أعلمُ.

الثانيةُ: هذا المصنف صرَّح الخوارزمي كما تقدم، والصَّالحي في «عقود الجمان» (ص٣٣٣) أنَّ مصنفه هو أبو القاسم عبد الله بن محمَّد بن أبي العوام، والذي في «رفع الإصْرِ عن قُضَاةِ مصر» (ص٧٤)، و«تاج التَّراجِم» (رقم ٥٠) أنَّ مصنِّفه هو أحمد

ابنُ محمَّد بن عبد الله بن أبي العوامِ، كانَ قاضيًا، عند الفاطميين، وانظر «اتعاظ الحنفا» للمقريزي (٢/ ١٠٨) مات في ربيع النبوي سنة ثمان عشرة وأربعمائة.

وقال التَّميميُّ في «الطبقات السَّنية في تراجم الحنفية» (٢/ ٩٧): «وقفتُ على نسخة من كتاب «النُّجومُ الزَّاهِرَة بتلخِيصِ أخبار قُضاةِ مصرَ والقاهرة» لسِبْطِ ابنِ حجرٍ، والنسخةُ مصحَّحةٌ بخطِّه، لخَّصَ فيها «رفع الإصْر» وزادَ فيه ونقصَ، وذكر أنَّ جدَّه ماتَ عنه وهو في المُسوَّدةِ لم يُبَيِّضْ، وأنَّه هو الذي بيَّضَه وحرَّره وانتخب بعد ذلك منه هذه النسخة وزاد عليها».

قلتُ: الكتابُ كلُّه كأنه نسخة يقول فيها أحمد بن محمَّد بن عبدالله: حدَّثنا أبي حدَّثنا أبي به.

وفي (ص ٢٣٤) قال أحمد بن محمَّد بن أبي العوام: «وجدتُ جماعةً روَوْا عن أبي حنيفة رحمه الله وأخذوا عنه، ولم يذكرْ لهم جدِّي رحمه الله روايةً عنهُم منهُم...»، وهذه الزِّيادةُ إلى (ص٢٤٢).

الثالثةُ: عبدالله بن محمَّد بن أبي العوامِ، لا يعرف، وليستْ له ترجمةٌ، وأحمد ابن محمَّد بن عبدالله القاضي معروف، لكنْ لم يوثِّقْه أحدٌ.

تنبيه:

ابنُ أبي العوام حلَّاه الشيخ محمد زاهد الكوثريُّ في تقدمة «نصب الرَّاية» (ص٨١) تبعًا للخوارزميِّ: بـ«الحافظ»، ولم أجدْ من سبقَهما إلى ذلك!

والكوثريُّ حاول أنْ يقوِّي حال عبد الله بن أبي العوام -غير المعروفِ- فقال (ص٨١): «له ذكر في «طبقاتِ» الذهبيِّ في ترجمة النَّسائيِّ، أخَذَ عن النَّسائي، والطَّحاوي، وأبي بشر الدولابي».

قلتُ: هذه مغالطةٌ من الشيخ محمد زاهد الكوثريِّ -رحمه الله تعالى- فهؤلاء الثلاثة روى عنهم ابن أبي العوام، وهذا لا يفيدُ إلا إذا روى الثَلاثة عنه أو أحدهم، فالعبرة بالتلاميذ، والرِّواية عن الحافظ الثِّقةِ لا ترفع جهالة الحال بحال.

ثمَّ قال الكوثريُّ (ص٨١): «وكتابه «فضائل أبي حنيفة» في مجلَّد ضخمٍ، ومسند أبي حنيفةَ له».

قلتُ: هذا سهوٌ أو سبقُ قلمٍ من الشيخ الكوثريِّ، فهما كتابٌ واحدٌ وتقدَّم الكلامُ عليه.

فرع

ادَّعَى بعض الدُّيوبَنديِّين أن الكتب المصنفة باسم «الآثار» لأبي يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، وزُفَر من تصنيف الإمام أبي حنيفة!

١- فصرَّحَ الأستاذ الشيخ أبو الوفا الأفغاني -رحمه الله تعالى- أنَّ الإمامَ أبا حنيفةَ صنَّف كتابَ «الآثار»، وأصحابه لهم رواياتٌ عنه، فقال في مقدمة حاشيتِه على كتابِ «الآثار» لمحمَّد بن الحسن الشَّيباني (١/ ٨): «ولقد علمت أنَّ الكتابَ ألَّفه الإمامُ ورواه عنه أصحابه ومع هذا يُنسَبُ إلى أصحابه لا إليه عند أهلِ العلمِ يقولونَ: كتابُ «الآثار» لمحمَّد بنِ الحسن أو لأبي يوسف أو لزُفَر أو لابن زياد فهذا كما في «موطَّأ» الإمامِ مالك».

٢- ووافقه الشيخُ محمَّد عبد الرَّشيد النُّعماني في كتابه «الإمام ابن ماجه وكتابُه

السُّنن» (ص٥٢) فقال: «ثمَّ يؤلِّفُ -يعني الإمامَ أباحنيفة- كتابه في «الآثار»[1]

---

(١) ومن طرائف الشيخ عبد الرشيد النعماني في الميل لأبي حنيفة:

أ- أنَّ الشيخَ محمَّد عبد الرشيد النعمانيَّ بنى على نسبة كتاب «الآثار» لأبي حنيفة أنه هو أوَّلُ من صنَّف في الصَّحيح، انظرْ كتاب النُّعماني «الإمام ابن ماجه وكتابه السُّنن» (ص ٥٨).

وأقول: هذه دعوى حادثةٌ لم يُصرِّحْ بها جامعا «الآثار» أو أصحابها أو أصحاب أصحابها إلى عشرين طبقة، و أي آثارٍ عَنى؟ وكلاهما قد بُنيا على الموقوفاتِ، وفيهما البلاغاتُ والمنقطعاتُ والمراسيلُ، وعدد من الضُّعفاءِ، مع قلَّة الضبطِ والعشوائية، والذي أراه -والله أعلم- أنَّ كتابَي الآثار كتابان في الاختيارتِ الفقهيَّة، وبناؤهما على روايةِ فقهِ إبراهيمَ النَّخعيِّ، وموقف الثلاثةِ (أبي حنيفة، أبي يوسف، الشَّيباني) منْها، وبهما بعضُ المرفوعاتِ.

ب- ومن تخيُّلاتِ الشَّيخِ عبد الرشيد النعماني قوله في كتابه المذكور (ص ٧٩): «الإمام الأعظمُ في كتاب «الآثار»، توخَّى الصَّحيحَ المتلقَّى بالقبول منْ أئمَّةِ الفُتيا»، وبه صرَّح في بحثه حول كتاب «الآثار» (ص ١٨) فقال: «تلقى العلماء هذا الكتاب بالقبول، واشتهر بين الناس».

قلت: انظر لقوله: «الصحيح»، «المتلقى بالقبول من أئمة الفتيا» فهذا جناحان لدعواه. وهذه كتب مذهبية قائمة على رأي بعض الفقهاء، ولذلك لم يشتغل الحفاظ بها، ولا أسندوا من طريقها، ولا اهتموا بالعزْو إليها، ودونك الكتب الستة، والصحاح، والمسانيد، والسنن التي هي أصول الإسلام لا تعوِّل عليها، ولما تأخر الوقت وجاءت نوبة الحافظ السيوطي فلم يذكره في أصول جامعه «الآثار» ولا عول عليها .

فأين دعوى التلقي بالقبول ؟

ج- ومن غرائب الشيخ عبد الرشيد النعماني قوله في كتابه المذكور (ص١٨٤): « كتابُ «الآثارِ»

=

أمثلُ منَ الكتبِ السِّتة».

قلتُ: ليس بين أيدينا ما يفيدُ في نسبةِ كتابِ «الآثار» لأبي حنيفةَ أصلًا بطريقةٍ علميَّةٍ خاليةٍ من الكدر، ولم يصرِّحْ أحدٌ بادِّعاءِ الصِّحة فضلًا عن التلقِّي بالقبول، إلا مَن يتخيَّلُ أوهامًا يسرح بها في فضاءِ الهندِ، نسألُ الله السَّلامةَ والصَّونَ.

تنبيه:

والشيخ عبد الرشيد النعمانيُّ هو المصحح لكتاب «التعليم» لمسعود بن شيبةَ السِّندي والمعلق عليه، والسِّنديُّ رجلٌ غيرُ معروفٍ، وليستْ له ترجمةٌ تكشفُ عن حاله، ولكن يعرفُ بالقدْحِ الشَّنيع في أئمَّة الفقْه خاصَّةً الإمامَ الشافعيَّ ﷺ، وأكملَ شناعاتِه الشيخ عبدُ الرشيد النعمانيُّ في تعليقاتِه السَّيئة، فما كنتُ أحبُّ لمولانا الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة تدعيمَ عُصْبَةَ التعصُّبِ، ولما رأيتُ مدحَ مولانا الشيخِ عبد الفتاح أبو غدة للشيخِ عبد الرشيد النعمانيِّ، ومدحَ عملِه على مقدمة كتاب «التعليم».

قلت: لعلَّ شيخَنا رحمه الله تعالى لم يمعن النظر فيها .

وكنت قد كتبت كلمة حول الشيخ عبد الرشيد النعماني -رحمه الله تعالى- في تعليقاتي على كتابي «تشنيف الأسماع بشيوخِ الإجازةِ والسَّماع» (٢/ ٢٩٨ -٣٠٤)، استحسنت أن أنقلها هنا، فخذ ماشئت، ودع ماشئت:

كلمة مع الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني:

الشَّيْخ عبد الرَّشيد النُّعماني ﷺ كنت قد جالسته في مكَّة المُكرَّمة عِدَّة مراتٍ، وزار مدرسة دار العلوم الدينية والتقى بشيخنا مسند العصر العلامة الفادانيِّ، وحضر مجلس ختم «الموطأ» لشيخنا المحدث السَّيِّد عبد العزيز الغُماريِّ، وبُهِرَ به، وكتب إجازةً أجاز بها الكثيرين بتوجيهات شيخنا الفاداني، وهو رجل فاضلٌ متواضعٌ، وعرفت حنقَه على

=

الشَّافِعية، وتعصُّبَه للحنفية.

وهذا برهانُ ما سطرته، وأصِرُّ عليه هنا:

فالشيخ عبد الرشيد النُّعماني هو القائم على طبع «مقدمة كتاب التَّعليم» للمجهولِ مسعود ابن شيبة السِّندي .

أ- حقيقة «مسعود بن شيبة السندي» غير المعروف، وكتاب «مقدمة التعليم»:

اعلم أنه -رحمه الله- هو القائم على طبع «مقدمة كتاب التعليم» لمسعود بن شيبة السِّندي الَّذي تطاول فيه على عددٍ مِن مقدِّمي الفقهاء ولا سيما الإمام الشَّافِعي رحمه الله فاتهمه في نسبه وفقهه ولغته وأصحابه وغير ذلك، بكلامٍ مرسل فارَق الدليلَ والبرهانَ.

ومسعود بن شيبة السِّندي، أظنه اسم انتحله شخص متعصب، يقول عنه الحافظ في «اللسان» (رقم ٧٦٩٣) تبعًا لذيله (رقم ٤١٧): «مسعود بن شيبة بن حُسَين السِّندي، عماد الدين الحنفي، مجهول لا يُعرف عمَّن أخذ العلم، ولا من أخذ عنه، له مختصرٌ سمَّاه التعليم؛ كذب فيه على مالكٍ والشَّافِعيِّ كذبًا قبيحًا، وفيه ازدراء بالأنبياء، وقال فيه: لا يُعرف للشَّافعي مسألةٌ اجتهد فيها، ولا حادثةٌ استنبط فيها حكمَها، غير مسائلَ معدودة تفرد بها. كذا قال».

ولكن الشَّيْخ عبد الرَّشيد النُّعماني دفع هذا الكلام بالصدر فقط؛ وليس بالعلم، ولم يستطع أن يناقش الحافظ ابنَ حجر فيما قال، لكنَّه اكتفى بكلام الكوثريِّ فنقل من «التأنيب» أنه قال: «ابنُ شيبة هذا جَهله ابن حجر فيما جهل مع أنه معروف عند الحافظ عبد القادر القرشي، وابن دقماق المُؤَرِّخ، والتقي المقريزي، والبدر العيني، والشمس بن طولون وغيرهم، فنعدُّ صنيع ابن حجر هذا من تجاهلاته المعروفة لحاجة في النفس، وقانا الله اتباع الهوى».

قلتُ: نعم؛ وقانا الله تعالى اتباع الهوى والعصبية، والصواب هو قول الحافظ ابن حجرٍ

=

بلا مثنوية، فالَّذي في الكتب التي جلب أسماءها الشيخ الكوثريُّ، لا يسمن ولا يغني من جوعٍ، وسردٌ لكتبٍ لا تفيد في البحث عن حال السِّنديِّ؛ لأنها لا تذكر شيئًا عن شيوخ أو تلاميذ مسعودٍ السِّنديِّ، فضلًا عن تدرُّجه في الطلب أو شيئًا من تاريخي الولادة والوفاة.

وكلام الشيخ الكوثريِّ فيه مغالطةٌ، والذين ذكرهم الكوثريُّ مُصنِّفون في طبقات الحنفية، وأقدمهم هو عبدالقادر القرشي صاحب «طبقات الحنفية» المتوفى سنة ٧٧٥، ولم يستطع في طبقاته أن يذكر رواةً عن السِّنديِّ، وشأنه كشأن من جاء بعده من الذين ذكرهم الكوثريُّ وغايتهم ذكر الفقيه الحنفي في نظرهم، بدون تعرُّض لجهالةٍ ونحوها.

والحاصل: أنهم لم يضيفوا شيئًا من حيث رفع الجهالة عن السِّنديِّ.

فالسؤال إذًا: مَن هو مسعود بن شيبة السِّندي؟

لا نعرف إلَّا اسمه والكتاب الَّذي زعم أنه له فقط، فهو رجلٌ لم يروِ عنه أحدٌ، وهذا رسم المجهول.

فالَّذي في «الجواهر» وغيرها يؤكِّد ما في «اللسان»، فيكون كتاب «التعليم» قد صنَّفه حنفيٌّ مُتعصِّبٌ، وانتحل له اسم مؤلِّفٍ، ولقَّبه بشيخ الإسلام، وبعماد الدِّين زيادة في الكذب ليروج عند المتعصِّبة والبسطاء ليثير الفتن، ثُمَّ جاء بعض المتعصِّبة فنشروه زيادةً في التعصب واتباعًا للهوى.

بيد أنَّ الشيخ النعماني نقل نصَّ ما في «الجواهر المضية» (رقم ١٦٥٠) و«تاج التراجم» (٢/ ١١٣) و«الأثمار الجنية في طبقات الحنفية» للمُلَّا علي القاري (ص٧٥، ٧٦) وليس في هذه الكتب ما يؤيد ادعاءات الشيخ الكوثري.

بل نقل الشيخ النعمانيُّ عن عبدالحيِّ الحسنيِّ أنه قال في «نزهة الخواطر» (٢/ ٢١٠) عن مسعود بن شيبة السِّنديِّ المجهول: «وقد اجتهدتُ بأن أجد له ترجمة أكثر من ذلك، فلم

=

أعثر على شيء مما بأيدينا».

فأين هي ادِّعاءات الشيخ الكوثريِّ أنَّ الرجل معروف؟ وأنَّ ابن حجر تعمَّد الحكم عليه بالجهالة؟!

ومِن المحاولات السَّاقطة إلزام الخصم بقبول رواية المجهول، وهو يفر من هذا الإلزام؛ لأنَّ الخصمَ قَبِلَ المجهول لحاجةٍ في نفسه، وهذا يقال عنه: إنه لعبٌ في العلم مِن المتعصِّبة، وضجيجٌ في غير محلِّه كما فعل النُّعمانيُّ في مقدِّمة الكتاب المذكور (ص٧٦-٧٧).

وهنا يرد سؤال هو: ولماذا الفرح والسرور بهذا المجهول ومباحثه السَّيئة؟

نعم يفرح به المتعصبون المنهزمون الذين ضعفت حججهم في ميدان البحث فاستعانوا بهذا الضجيج.

وأظنُّ -والله أعلم- أنَّ الشيخ الكوثري كان يعرف أنَّ مسعود بن شيبة السِّندي «مجهول» ولكنه دفع بالصَّدر لحاجاتٍ في صدره.

ب - من طامات «مقدمة كتاب التعليم» للمزعوم مسعود ين شيبة السِّندي:

ثمَّ إنَّ طامَّات الكتاب المذكور تحتاج لجزء خاصٍّ، وقد ألمح الحافظ ابن حجرٍ العسقلانيُّ ﵀ لشيءٍ مِن ذلك، وأزيدُ فأقول:

١- افتتح السِّندي كتابه فقال في (ص٢): «إنه يجب على أهل الغرب والشرق، بل على كافَّة الخَلْق أن يتخذوا أبا حنيفة إمامًا وعقيدته دينًا، وقوله مذهبًا بحيث لا يبغون عنه حِولًا، ولا يريدون به بدلًا».

قلتُ: إذا كان هذا هو مفتتح الكتاب فرحمة الله على العلم وأهله والهند وديوبند والنعماني ومَن سايره رحمة واسعة!!.

٢- وقدحَ السِّندي المجهول في نسب الشَّافِعيِّ عدَّةَ مراتٍ، والنعمانيُّ يشايعه بتعليقات

=

الكوثريِّ؛ انظر (ص٩، ١٠، ١١، ١٠٧).

٣- والسِّندي شيخ الإسلام المختلق المجهول يتبجَّح ويُصحِّح حديث «أبو حنيفة سراج أُمَّتي» (ص١٠٧)، وهو موضوعٌ باتفاق المُحَدِّثين الحفَّاظ البعيدين عن التعصُّب والهوى، وفي بعض طرق هذا الحديث المكذوب: «وسيكون في أمَّتي رجلٌ يُقال له: مُحَمَّد ابن إدريس، هو أضرُّ على أمَّتي من إبليس». قاتل الله الهوى والعصبية!!.

٤- وهذا السِّندي المجهول هو القائل (ص٢٢٢): «فلا يُعرف له -يعني الشَّافِعيَّ- مسألة اجتهد فيها، ولا حادثة استنبط حكمها غير مسائل معدودةٍ تفرَّد بها دون الناس».

قلتُ: هذا كلام يضرُّ قائله وناشره والمحقِّق المتعصِّب.

٥- وقدح في علم وشيوخ وفهم ولغة الشَّافِعيِّ، في أركان كتابه واستهزأ به على مسمع من النعمانيِّ بكلامٍ أنزِّه قلمي عن نقله، انظر (ص٢٢٣).

فما هي الفائدة التي تعود على المسلمين مِن نشر هذا الكتاب، والتعليق عليه وتأييد ما حواه من أخطاء ؟!

٦- والذي كتب باسم السِّندي سَجَّعَ أسماء كتب شنيعة في الردِّ على الإمام الشَّافِعيِّ رضي الله عنه، فانظر (ص٣٤٢- ٣٤٤).

ولو قابلنا هؤلاء المتعصِّبة بما صحَّ وثبت عن الأئمَّة المقتدى بهم عند أهل السُّنَّة والجماعة في أبي حنيفة أمثال: الثوريِّ، ومالكٍ، وأحمد، والبخاريِّ، والنَّسائيِّ، وابن حِبَّان والدارقطني وغيرهم، لأعادوا الكرَّة بالاعتذار بالتعصُّب تارة، وبالقدح في النقل الصحيح أخرى، وبعدم الفهم ثالثة، وأرى الصواب في السكوت، درءًا للفتنة.

٧- أمَّا كبار فقهاء الشَّافِعية وغيرهم فانتهك السِّندي المجهول حرمتهم وكال لهم الاتهامات، والنُّعماني مؤيِّدٌ وموافقٌ، فانظر كلامه في الجويني، والغزالي وغيرهما (ص٣٢٣)، وما بعدها ،واتهمهما بالكذب.

=

الذي يرويهِ عنه تلامذتُه الأئمَّةُ الكبارُ مثل: زُفر، وأبي يوسف، ومحمَّد بن الحسن،

٨- استهزاء محمد عبد الرشيد النعماني بشيخ الحرم، شيخ شيوخنا مولانا الشيخ محمد العربي التباني المكي.

ولم يَفُتِ النُّعمانيَّ ﷺ النَّيلُ مِن شيخ علماء مكَّة العَلَّامة مُحمَّد العربي التباني المالكي الحسني ﷺ فوصفه بأوصاف سيئة وتناول كتابه «تنبيه الباحث السري» بكلام لا ينبغي أن يصدر من العلماء.

فقال في تعليقه (ص٢٩): «وقد حاول صاحب كتاب «تنبيه الباحث السري إلى ما في رسائل وتعاليق الكوثري»، وهذا الكتاب حقيقٌ بأن يُسمَّى تشغيب الباحث المفتري...».

وقال في تعليقه (ص٧١): «وما هذَى به ذاك المغربي الباهت المفتري، صاحب «تنبيه الباحث السري»...».

وقال في تعليقه (ص١٥٣): «وأما سعي المفتري الباهت .... فمن أوقح فِرى يفتريها صفيق ... إلخ». رحم الله مولانا الشريف العربي التباني المالكي.

٩- وبين يدي كتاب «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث»، للنعماني وفيه أماكن كثيرة تحتاج للتعقيب، فهو ينقل الأخبار بدون نقدٍ، ولا تعلُّق له بالبحث في أسانيدها ومتونها، مع أنَّ موضوع هذا الكتاب محل اهتمام الموافق والمخالف، فكان يجب البحث في الأسانيد والتفتيش عن الأقوال، ولعله كتبه لأصحابه.

١٠- وللنعمانيِّ كتابٌ اسمه «فتح الأعز الأكرم لتخريج الحزب الأعظم»؛ يعتمد فيه الواسطة، بل والواسطة بعد الواسطة، فهو فيه مقلِّدٌ وناقلٌ، وليس عنده -بحسب اطلاعي- على ما وقفت عليه من كتاباته ما يدل على المعرفة والنقد الحديثي.

ومع ذلك فالنعماني ليس من الحنفية الخالصة كما في حاشية «التشنيف».

والحسنِ بن زياد وغيرِهم من المحدِّثين والفقهاء».

وقال الشيخ عبد الرشيد النعماني في التعليق على الكتاب الأثيم الذي سموه «التعليم» (ص ٢١٩): «وأما كتاب «الآثار» للإمام أبي حنيفة فقد رواه عنه جمع من الأئمة الثقات»، انتهى.

٢- **وقلد الشيخُ محمد عوامة الشيخَ عبد الرشيد النعماني** فقال في تعليقه على «تدريب الراوي» (٢/ ٢٨٣): «وتدوين أبي حنيفة في مجال السنة هو كتاب «الآثار» الذي رواه عنه أربعة من كبار أصحابه: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد»، انتهى.

قلتُ: هذه الدعوى غيرُ صحيحةٍ للآتي:

أ- «الموطَّأ» نسبتُه لمالكٍ ثابتةٌ ثبوتَ الجبال الرَّواسي، واختلافُ رواتِه محدودٌ جدًّا، كما يُعلَمُ من جزءِ «اختلافِ الموطآتِ»، و«مُسنَدِ الجوهريِّ».

ب- قال الحافظ ابن حمزة الحسيني في مقدمة كتابه «التذكرة»: «إنَّ العلماء الذين ترجموا لمحمد بن الحسن وأبي يوسف ذكروا من مصنفاتهما «الآثار»، ولم يذكروا أنهما رواة فقط، وأن الكتابين من تصنيف أبي حنيفة، بل قولهم واحد بالعزو لهما، مما يدل على أن أباحنيفة لم يصنف الكتابين.

ج- أنه لو صح نسبة «الآثار» لأبي حنيفة لتنافس أهل العلم في سماعه منه، ورحلوا لسماعه، واشتغلوا به، وتعدد رواته عنه، كما هو الشأن في «الموطأ» وغيره.

د-إنَّ كتاب «الآثار» غني بالمنقطعات، والمراسيل، والمسانيد التي فيها أوهام، ولو صحت نسبة كتاب «الآثار» لأبي حنيفة لاشتغل المحدثون ببيانها، لما عرفت من موقفهم من أبي حنيفة.

هـ- والاختلافُ بين كتابي «الآثار» لأبي يوسف، ومحمَّد بن الحسن كبيرٌ جدًّا من حيثُ المروياتِ والتَّرتيبِ، والكتابان قائمانِ على ذكرِ آثارٍ موقوفةٍ غالبًا ما تكونُ عن إبراهيمَ النَّخعيِّ، ثمَّ يُبيِّنُ أبو يوسف أو محمَّد بن الحسن موقفَ أبي حنيفةَ وصاحبيه منْها[1].

و- رَوَى أبو يوسف ومحمَّدُ بنُ الحسن في الكتابينِ عن أبي حنيفةَ وغيرِه، وأكثرَ محمَّد بن الحسن الشَّيبانيُّ من الرِّواية عن شيوخٍ غيرِ أبي حنيفةَ عددُهم ثمانيةَ عشرَ شيخًا.

ز- الحسنُ بن زياد ليس له كتابٌ اسمُه «الآثار» إنَّما هي أحاديثُ انتقاها محمَّد

---

(١) قرأتُ كتابي «الآثار» لأبي يوسف ومحمَّد بن الحسن الشيباني، فخرجتُ بنتائجَ: منْها أنَّ عمدةَ الفقه الحنفيِّ هو إبراهيمُ النَّخعيُّ، والثلاثة يدندنونَ حولَ فقهِه، وأنَّ أتبعَهم له هو الإمام أبوحنيفة النعمان، رحم الله الجميع .

وتذكرتُ كلمةَ وليِّ الله الدَّهلويِّ، وهذا نصُّها من كتابه «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» (ص ٢٩) قال: «وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمَهم بمذهبِ إبراهيمَ وأقرانه، لا يجاوزُه إلا ما شاء الله، وكان عظيمَ الشَّأنِ في التخريجِ على مذهبِه دقيقَ النَّظرِ في وجوهِ التخريجاتِ مقبلًا على الفروعِ أتمَّ إقبال، وإنْ شئتَ أنْ تعلمَ حقيقةَ ما قُلناه فلخِّصْ أقوالَ إبراهيمَ من كتابِ «الآثار» لمحمَّد ﷺ و«جامعِ عبدالرَّزاق» و«مصنَّفِ أبي بكر بن أبي شيبةَ» ثمَّ قايسْهُ بمذهبِه تجدْه لا يفارقُ تلك المحجَّةَ إلا في مواضعَ يسيرةٍ وهو في تلك اليسيرةِ أيضًا لا يخرجُ عما ذهبِ إليه فقهاءُ الكوفة» انتهى كلام الدهلوي، وتأمَّلْ في قوله: «لا يجاوزُه إلا ماشاءَ الله».

ابنُ إبراهيمَ ابن حبيش البغويُّ من كتاب «المجرَّد» للحسن بن زياد، وحدَّث بها عن محمَّد بن شجاع الثلجيِّ، عن الحسنِ بن زياد،كما تقدَّم، فإياك أن تمشي خلف المغالطين، ولم نقف على كتاب زفر ابن الهذيل لنتكلم عليه والله أعلم.

ح- قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٣٩) تعقيبًا على قولي ابن حمزة الحسيني في «التذكرة برجال العشرة» قال: «الرابعة قوله: وكذلك «مسند أبي حنيفة» توهم أنه جمع أبي حنيفة وليس كذلك، والموجود من حديث أبي حنيفة مفردًا إنما هو كتاب «الآثار» التي رواها محمد بن الحسن عنه، ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى...» الخ.

فهذه كلمات واضحة قاضية، ونص على الصواب، وانظر مقدمة «الإثار في معرفة رواة الآثار» (ص ١٩).

تنبيه:

نقلَ الشيخُ محمد عوامة في التعليق على «التدريب» (٢/ ٢٨٣) النَّص المذكور عن الحافظ ابن حجر، لكنه استبعد صدره، وهو قول الحافظ: «قوله وكذلك مسند أبي حنيفة توهم أنه جمع أبي حنيفة وليس كذلك» !

استبعد الشيخ محمد عوامة - تعصُّبًا - مقدمة النص القاضي على تخيلات البعض، وليستعمل الشيخ محمد عوامة ما بقي من النص فيما يريده.

ط- فإنْ قيل: قال الحافظ السيوطي في «تبييض الصحيفة» (ص ١٢٩): «قال بعض من جمع مسند أبي حنيفة: من مناقب أبي حنيفة التي انفرد بها أنه أول من دون علم الشريعة ورتبه أبوابًا، ثم تابعه مالك بن أنس في ترتيب «الموطأ» ولم يسبق أبا حنيفة أحد».

قلتُ: قد علمت مصدر هذه الدعوى، وصرح بها الموفق المكي في كتابه «المناقب» (ص ٣٩٤)، ولم يأت الموفق المكيُّ ببينة، وكم من مصنِّف على الأبواب وغيرها كانوا قبل المائة والخمسين، لاسيما من أئمة آل البيت وشيعتهم عليهم السلام، ومع ذلك فأقول: «وإن صح كلام الموفق المكيِّ أو غيره فلا يلزم منه نسبة كتاب «الآثار» لأبي حنيفة، وهذه دعاوى بدون بينات، والصحيح أنها مصنفاتٌ لبعض تلاميذه فيها من حديث وفقْه الإمام أبي حنيفة وغيره، والله أعلم».

ي- «عودة للصواب»:

ثم رأيت عودةً للصواب فقال الشيخ أبو الوفا الأفغاني في تقديم تحقيقه لكتاب «الآثار» لأبي يوسف (ص: ج): «ولم يصنف الإمام الأعظم -رضي الله عنه- كتابًا في الأخبار والآثار، كما صنَّف الإمام مالك -رضي الله عنه- «الموطأ»، وإنما كان يُملي فروع الفقه على تلاميذه، فإذا احتاج إلى دليل مسألة حدثهم عن شيوخه من الأحاديث المرفوعة والموقوفة، وآثار التابعين، بالسند المتصل تارة وأخرى بلاغًا وتعليقًا أو انقطاعات، ولم يجلس للتحديث كعادة المحدثين».

قلت: وهذا هو الصواب،

والله أعلم.

المطلب الثالث

مسانيد أبي حنيفة التي لم تقع في «جامع المسانيد»

خرَّجَ جماعةٌ من علماءِ الحديث مسانيد للإمام أبي حنيفة، لم يذكرها الخوارزميُّ في كتابه «جامع المسانيد» وهذه هي المسانيد:

١- «مسند أبي حنيفة» جمعه الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الكوفي المعروف بابن عقدة، المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة.

٢- «مسند أبي حنيفة» جمعه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن عليٍّ المعروف بابن المقري، المتوفى سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، ورأيته مطبوعًا ومخطوطًا، وهو جزء صغير، وجلُّه المرفوعات من كتابي «الآثار» لأبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، واستوعبه من تأخر كأبي نُعيم الأصفهانيُّ الحافظ.

٣- «مسند أبي حنيفة» للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، والمتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

٤- «مسند أبي حنيفة» جمعه الحافظ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمربن أحمد بن مهدي المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

٥- «مسند أبي حنيفة ومكحول»، جمعه الحافظ ابن عساكر صاحب «تاريخ دمشق» علي بن الحسن بن هبة الله المتوفى سنة إحدى وسبعين وخمسمائة.

٦- «مسند أبي حنيفة»، جمعه الحسن بن محمد بن محمد البكري، توفي سنة ست وخمسين وستمائة.

٧- «التحفة المنيفة فيما وقع لي من حديث الإمام أبي حنيفة»، جمعه الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي.

٨- «مسند أبي حنيفة» للعلامة عيسى بن محمد بن محمد الثعالبي الجعفري الجزائري، المتوفى سنة ألف وثمانين أو بعدها، رتَّبه على تلاميذ أبي حنيفة، على حروف المعجم، وصدَّرهم باسم محمد تيمُّنا باسم النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، قصد فيه إخراج روايةٍ أو أكثر عن كلِّ راوٍ، وهو يذكر إسناده لكل حديث أو أثر، ولم يقصد الاستيعاب، ومن عادته أنه يترجم لكل راو عن أبي حنيفة ترجمة متوسطة، وكان أكثر اهتمامًا من غيره بالمرفوعات.

وقد بدأه بمحمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، وانتهى بيونس بن بكير، وعدد الرواة عن أبي حنيفة مائتان وأحد عشر راويًا، وقد رأيته مخطوطًا ثمَّ مطبوعًا.

٩- «مسند أبي حنيفة» جمعُ وترتيبُ فضيلة الشَّيخ محمَّد شهيد الله بإشراف الشيخِ محمَّد عبدالرشيد النُّعمانيِّ رحمه الله تعالى، وسيأتي تفصيل الكلام عليه بعد «التجريد» إن شاء الله تعالى.

١٠ – «**الموسوعة الحديثية لمرويات الإمام أبي حنيفة**»:

هو كتاب ضخم في ثمانية عشر مجلدًا، جمعه الشيخ لطيف الرحمن البهرائجيُّ الديوبنديُّ، وهذه معالم حول منهجه:

أ- اعتمد الشيخ لطيف الرحمن البهرائجيُّ الديوبنديُّ على الأحاديث والآثار عن الإمام أبي حنيفة التي جاءت في المسانيد المتداولة، التي جمعها أهل العلم، وأضاف إليها ما في كتاب «كشف الآثار الشريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» لأبي محمد الحارثي، والذي تقدم الكلام عليه.

ب- المجلدات الثلاثة الأولى مقدمات تناولت ترجمة الإمام أبي حنيفة،

وبعض ما يدور حوله من أخبار وانتقادات ومناقشات وفوائد حول المذهب الحنفي، أراد صاحب هذا العمل أن تكون جامعةً، وهي مباحث مكررة مستمَدَّة من كلمات للَّكنويِّ، والكوثريِّ، والتهانويِّ، والنعمانيِّ، وغيرهم ممن اشتهر كلامهم، ووقع فيه ذمٌّ لطائفة من أهل العلم.

واستبطن كاتب المقدمات أعمال غيره، حتى إنه في المجلد الثالث من المقدمة، عقد فصلًا في الرَّدِ على ابن أبي شيبة فنسخ كتاب «النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة» للكوثريِّ كاملًا دون عزْو إليه.

وكتب ترجمة تراكميَّة للإمام أبي حنيفة (٣/ ٢٣٦ – ٤٠٥) في مائة وسبعين صفحة تقريبًا.

وخطته فيها أنه يذكر الترجمة كاملة من «تهذيب الكمال»، و«تهذيب التهذيب»، و«الخلاصة»، و«تهذيب الأسماء واللغات»، و«ميزان» الشعراني، «والشذرات» وغيرها مع تكرار النصوص، مع أنَّ هذه المقدمة بمجلداتها الثلاثة تتناول أبا حنيفة، بل في المجلد الثاني، الفصل الرابع عشر في ترجمة أبي حنيفة (٢/ ٣- ٧٨)، وهذا تكرار ونفخ.

وهذه المجلدات الثلاثة كان يمكن أن تكون مجلدًا متوسطًا، ولكن الاتجاه، هو تضخيم العمل.

ج- رتَّب الشيخ لطيف الرحمن الكتاب على الأبواب، ومن عادته أنه لا يعلق الأسانيد، وهذا حسن.

بل يذكرها مسندة من جامع المسند إلى الإمام أبي حنيفة فمن فوقه، ومن تأخَّر كالعلامة عيسى بن محمد الثعالبي (ت ١٠٨٠)، فإنَّ الجامع لا يعلق الإسناد

لصاحب المسند الذي نقل الشيخ الثعالبيِّ منه، بل يذكر الإسناد كاملًا ويكون الإسناد عشاريًّا أو أكثر.

د- إذا تكرر الإسناد من عدة مسانيد فالجامع لهذه الموسوعة يذكرها جميعها، ولا يشتغل على المخرج كطريقة المحدثين، وكأن التكرار أصل.

فإذا جاء الإسناد في الآثار، والحارثي، وأبي نعيم، والثعالبي فيذكره أربع مرات.

هـ - وإذا تكرر الحديث في أحد هذه الكتب عشر مرات فيذكره عشر مرات وإن كان بإسناد واحد لأبي حنيفة إلى الصحابي أو التابعي.

وخذ بعض البيان:

أولًا: في باب تصحيح النية، ذكروا حديثًا واحدًا، هو حديث النِّية المشهور، وله إسناد واحد لأبي حنيفة، عن يحيى بن سعيد، عن التيمي، عن علقمة، عن عمر به مرفوعًا.

فجعلوه في موسوعتهم أربعة أحاديث:

الأول: من مسند الحارثي، **والثاني**: من مسند أبي نعيم، **والثالث**: من أخبار أصبهان، **والرابع**: من مسند الثعالبي، وذكروها بإسناد صاحب كل مسند للإمام أبي حنيفة، وهي في حقيقتها حديث واحد بإسناد غريب معروف.

ثانيا: وفي الباب التالي ذكروا حديث سؤال جبريل من حديث أبي حنيفة، عن علقمة بن مرثد الحضرميِّ، عن يحيى بن يعمرَ، والحديث بهذا الإسناد تكرر ذكره في هذا الباب من رقم (٥) إلى رقم (٥٥) باستثناء رقم (٦).

فهذه تسعة وأربعون روايةً بنفس الإسناد، والسبب في التكرار هو أن الحديث بهذا الإسناد تكرر في المسانيد، حتى في المسند الواحد يتكرر، فذكروها كلها بأسانيدها للإمام أبي حنيفة !

ثالثًا: والحديث الثالث في الكتاب هو أبو حنيفة، عن عبد الله بن أبي حبيبة، عن أبي الدرداء مرفوعا من شهد أن لا إله إلا الله مخلصًا»، ذكروه بنفس الإسناد من (رقم ٥٦ إلى رقم ٨١).

و- والأمر لا يختص بالمرفوعات بل بالآثار الموقوفة أيضًا على أبي حنيفة وغيره.

ز- وانظر: «باب في الردود على القدرية والجهمية من قبل الإمام أبي حنيفة» (٤/ ١٦٠ – ١٧٠)، والباب التالي (١٧٧- ١٩٠).

و«باب قول الرجل: «أنا مؤمن حقًّا» (٤/ ١٩٠ – ٢٠٣).

والآثار الموقوفة التي في باب الاستثناء في الإيمان (٤/ ٢٠٩ – ٢١٧)، وكذلك في «باب الرد على الخوارج» (٤/ ٢١٧ – ٢٢٧)، وغيرها وغيرها.

ولا يخفى أنَّ هذا التكرار في الموقوفات، والرأي، والمرفوعات الغرض منه مضاعفة الأحاديث المنسوبة للإمام أبي حنيفة فيدخلون فيها الموقوفات، والرأي، والمواعظ، والمناقب، بالإضافة للمرفوعات، ويكررون كل نوع ما استطاعوا، ويتشبعون بغير الحقائق.

المجلدات الثلاثة الأخيرة في هذا العمل خصصت لرجال هذه المسانيد، ورتِّبت على حروف المعجم، و فيها استدراكات على قسم الرجال الذين في «جامع المسانيد» للخوارزمي.

أمَّا من حيث الصِّناعةُ الحديثيةُ مع أسانيد ومتون المرفوعات والموقوفات، فإن العمل قد خلا- تقريبًا- من الصناعة الحديثية، مع أنه مشحون بالأسانيد المتنوعة، والمخارج المتعددة، والألفاظ المحفوظة وغيرها، وفيه الرواة الذين في دائرة الثقات، والذين يتنوعون إلى ضعفاء، ومجاهيل، ومتروكين، وكذابين،

ووضَّاعين.

ولكن المحققين من أغراضهم الحشو، والتضخيم، والنفخ، والانتصار للإمام أبي حنيفة بطريقتهم.

وإن كانوا ضعفاء في الصناعة الحديثية ولا يتحملون مشقة هذا العمل، فكان يمكنهم الاستعانة بغيرهم، ومالا يُدرك كلُّه لا يُترك جلُّه.

ح- عدد الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، والرأي والفتاوى في هذه الموسوعة (١٠٥٨٨) عشرة آلاف وخمسمائة وثمانية وثمانون.

وهذا الرقم فيه تضخيم كبير، ويخالف الواقع قطعًا، بسبب المبالغة في التكرار، والإصرار على ذكر الأسانيد لمتن واحد وتكرارها، ولو كانت نازلة، وطويلة ومتأخرة جدًّا كما تصرفوا مع «مسند الثعالبي» من أهل القرن الحادي عشر، والإلحاح في التكرار وتقصده، وإدخال الرأي، والمناقب.

ط- وهذا العمل يحتاج لإعادة بناءٍ بطريقة علمية بعيدة عن التضخيم والمناقبية، ومجانبة مالا تعلق له بمقصد العمل، وأن يكون المجلد بين ستمائة، وسبعمائة صفحة، ويعتنى بالجمع على المخرج، وتزيينه بالصناعة الحديثية البعيدة عن المذهبية.

والله أعلم.

وليس من أغراضي الكلام على كتب أخرى تناولت أحاديث الإمام أبي حنيفة.

سبيل الإستفادة من هذه المسانيد

١- لما كانت الأسانيد هي الطرق الموصلة للمتون، فإنَّ سبيل الاستفادة من هذه المسانيد هو النظر فيها من مصنفيها إلى الإمام أبي حنيفة، فمَن فوقَه من الصحابة والتابعين، ولا يوجد سبيل آخر.

٢- الثقة بأيِّ مسنَدٍ من هذه المسانيد ترجع إلى جامعه، وقربه من الإمام أبي حنيفة، ولذا فما صنفه أبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن الشيباني أصح ما بأيدي الناس من حديث الإمام أبي حنيفة.

٣- إذا كان صاحب المسند متهم أو متروك فينبغي التوقف فيما انفرد به، ثم ترك الاحتجاج به.

٤- ومنه يعلم خطأ من يتسرع فيعزو الحديث للإمام أبي حنيفة بمجرد وجوده في «جامع مسانيد أبي حنيفة».

تعقيبات على الأستاذ الشيخ محمد عوامة:

أرجو ملاحظة هذه التعليقات التطبيقية على الشيخ محمد عوامة، لترى وجوب التأني، والعناية بالأصول، وكيفية التصرف، وكيف يقع الباحث في الخطأ الفاحش تقليدا لغيره.

أولا: قال الأستاذ الشيخ محمد عوامة في كتابه «أثر الحديث الشريف» (ص ١٨٤): روى هذا الحديث: «ادرؤوا الحدود بالشبهات» الإمام أبو حنيفة في «مسنده»، وهو الحديث الرابع ضمن كتاب الحدود، وسنده فيه: عن مقسم، عن ابن عباس، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ادرؤوا الحدود بالشبهات»، ومقسم ثقة،...، وليس له إسناد صحيح في المرفوع غير هذا»، انتهى.

وقد تكرر من الشيخ محمد عوامة - نفس الخطأ - في تعليقه على «مصنف ابن أبي شية» (١٤/ ٤٥٢).

قلت:

أ- هذا التسرع، ونقله في التعليق على كتب السنة المشرفة، ليس بجيد، فالكلام على إسناد الحديث لايبدأ من شيخ الإمام أبي حنيفة، بل من الطريق الموصل للإمام أبي حنيفة، فينظر فيه أولا.

ب- ونحن إذا رجعنا لـ«جامع المسانيد» (٤/ ٤١) نجد أن أبا المؤيد الخوارزميَّ قال مانصه: «أخرجه أبو محمد البخاريُّ، عن أبي سعيد بن جعفر النجيرميِّ، عن يحيى بن فروخ، عن محمد بن بشر، عن عن الإمام أبي حنيفة».

وأبو محمد البخاريُّ، ضعيف جدا، وليس بعمدة، والنجيرميُّ متهم، وقد تقدم، فهذا الإسناد التالف لا يصح للإمام أبي حنيفة.

ج- وقد نبَّه الحافظ في «التلخيص» (٤/ ١٠٥) إلى وجود الحديث في «مسند الحارثي» فقال: «وفي «مسند أبي حنيفة» للحارثي من طريق مقسم عن ابن عباس بلفظ الأصل مرفوعًا»، وكأنه يطلب من الناظر أن يرجع لمسند أبي حنيفة الذي جمعه أبو محمد الحارثي، وانظر «المقاصد الحسنة» (رقم ٤٦).

د - وخذْ كلام النُّقاد البعيدين عن التعصُّب:

قال الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماريُّ في «تخريج بداية المجتهد» (٨/ ٥٣٦): «أبو محمد الحارثي في «مسند أبي حنيفة»، ثنا أبو سعيد بن جعفر النجيرميُّ، ثنا يحيى بن فروخ، ثنا محمد بن بشر، ثنا أبو حنيفة، عن مقسم، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ادرءوا الحدود بالشُّبهات».

أبو سعيد بن جعفر شيخ الحارث كذاب، قال ابن حبان: «ذهبت إلى بيته

للاختبار فاخرج إلي أشياء خرجها في أبي حنيفة فرأيته قد وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث، ما حدث بها أبو حنيفة قط، فقلت: يا شيخ اتق الله ولا تكذب؟ فقال لي: لست مني في حِلٍّ، فقمت وتركته، وقال السَّهميُّ: سمعتُ الحسن بن علي ابن عمر القطان يقول: أباء بن جعفر أبو سعيد كذاب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» انتهى.

وهذه منازل الرجال.

ثانيا: في التعليق على «المصنف» (١/ ٣٧٨) قال الشيخ محمد عوامة: «عن أم سلمة وحديثها رواه أبو حنيفة، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، انظره في «جامع المسانيد» (١/ ٢٤٦)، وهذا من أصح الأسانيد وأقواها»، انتهى.

قلت: رحمة الله على العلم، إن كان من أصح الأسانيد بل هو من أظلمها وأوهاها.

وإسناد هذا الحديث ذكره الخوارزمي في «جامع المسانيد» (٢/ ٣٣)، رقم ٢٨٩)، فقال: «أخرجه أبو محمد البخاري، عن أبي سعيد البصري النجيرمي، عن هاني ء بن منصور الجرجاني، عن الحسن ابن زياد، عن أبي حنيفة عنه».

أبو محمد البخاري ضعيف جدًّا، ولايعتمد عليه، والنجيرمي وضاع، ولا سيما عن أبي حنيفة كما تقدم، والحسن بن زياد تالف.

ثالثا: في التعليق على «المصنف» (٣/ ٢٧٤) قال الشيخ محمد عوامة: «رواه الإمام أبو حنبفة في «مسنده» (ص ٥٩، ٦١) -بشرح تنسيق النظام...».

قلت: صاحب «مسند أبي حنيفة» هو أبو محمد الحارثي ضعيف جدًّا، ولا يعتمد عليه، و«تنسيق النظام» هو شرح لترتيب الشيخ عابد السندي لمسند أبي

حنيفة للحصكفي، والحصكفي علق أسانيد مسند أبي محمد الحارثي للإمام أبي حنيفة، وفي الأسانيد لأبي حنيفة طائفة من الكذابين والمتروكين، والمجهولين، فزاد الحصكفي الأمر تعقيدًا، فلا تعتمد هذه الكتب، وقد تقدمت هذه المعاني، والله أعلم بالصواب.

والحاصلُ مما سبق:

١- المسانيدُ المنسوبةُ للإمام أبي حنيفة تجمعُ بين المرفوعاتِ، والموقوفاتِ، والمناقبِ والآراءِ الفقهيَّة، وأهمها من حيث المعرفة الحديثية – فيما بين أيدينا– هو مسندُ الإمامِ الحافظِ العَلَمِ أبو نُعيمٍ أحمدُ بنُ عبدالله الأَصبهانيُّ المتوفَّى سنة ٤٠٣، وعددُ نصوصِه المرفوعةِ والموقوفةِ ثلاثُمائةٍ وأربعةٌ وستُّون نصًّا (٣٦٤).

٢- كتابا «الآثار» لأبي يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن الشيباني، أصح الكتب التي تحوي حديث أبي حنيفة فيما بين أيدينا نظرا لعلوهما واختصاصهما، فهما يرويان عن الإمام أبي حنيفة بدون وسائط.

٣- هذه المَسانيدُ لا يمكنُ الاعتمادُ عليها في نسبةِ المروياتِ لأبي حنيفةَ إلا بعدَ النَّظر في كلِّ إسنادٍ من المصنِّفِ إلى أبي حنيفة، مع جمعِ الطُّرقِ والوجُوه وتمييزِ المخارجِ وملاحظةِ العِلل.

ومنِ سلك غير هذا المسلك يكونُ قد أخطأَ، وسَعَى لكي يُدخلَ في الدِّين ما ليس منه، وتَجَنَّبَ المنهجَ الإسلاميَّ، ولا يُنظر لعملِه بل يكونُ مردودًا عليه.

٤- ينبغي التوقُّفُ في مروياتِ من اتُّهِمَ بالكَذبِ كالحَارثيِّ، وتَركُ الاعتمادِ عليه وعلى ترتيبه للحصكفيِّ ثمَّ لعابد السِّنديِّ، ولا ينقضي عجبي ممَّن تعرَّض لشرحِ هذا المسندِ أو تكلَّمَ على رجاله فاقتصر على ذكر الرجال من

أبي حنيفة فمنْ فوقَه وتَرَكَ الكلامَ على الأهمِّ والواجبِ وهو صاحبُ «المسنَدِ» ثمَّ الإسناد منه لأبي حنيفة[١].

---

(١) **من حديث وفقه آل البيت عليهم السلام ،والمقابلةُ بين «مسند الإمام زيدِ بن عليٍّ عليهما السلام»، ومسانيدِ أبي حنيفة:**

أ- يفتخر الأحناف بتقدم الإمام أبي حنيفة في المولد على غيره، وأنه رأى بعض الصحابة، ويقولون: «إنه روى عن بعضهم فهو تابعي».

ب- والإمام أبو حنيفة كوفي، والكوفة موطن أصحاب الإمام علي عليه السلام، وفي «تاريخ دمشق» (٣/ ٣١١) بإسناد ابن عساكر إلى ابن أبي خَيْثَمة قال: «حَدَّثَنَا أحمد بن منصور بن يسار، حَدَّثَنَا عبد الرزَّاق، قال :قال مَعْمَر مرة وأنا مستقبله وتبسم وليس معنا أحد، فقلتُ : ما شأنك ؟ فقال: عجبتُ من أهلِ الكوفة، كأنَّ الكوفةَ إنَّما بنيت على حبِّ عليٍّ، ما كلَّمتُ أحداً منهم إلا وجدتُ المقتصد منهم الذي يفضل عليًّا على أبي بكر وعمر، منهم سفيان الثَّوري، قال: فقلتُ لمعمر، ورآني كأنِّي أعظمت ذلك، فقال مَعْمَر: وما ذاك ؟ لو أنَّ رجلاً قال: عليٌّ أفضل عندي منهما ما عنفته، إذ ذكر فضلهما عندي، ولو أنَّ رجلاً قال: عمر أفضل من عليٍّ وأبي بكر ما عنفتُه، قال عبد الرزَّاق: فذكرتُ ذلك لوكيع ونحن خاليان، فاشتهى لها وضحك، وقال: لم يكن سفيان يبلغ بنا هذا الحد، ولكنه أفضى إلى مَعْمَرٍ ما لم يفض إلينا».

ج - وكنا نود أن نرى أثر هذا التشيع الكوفي المحمود في مصنفات الطبقة الأولى من الحنفية، ولكنهم داروا مع إبراهيم النخعي، وتلميذه حماد بن أبي سليمان، ثم تصدروا مجالس قتَلة العِترة، وتولوا القضاء لهم.

د- وعلى منهجِ الحنفية ومَن تساهَلَ معهم أو جاملهم كالحافظين ابن حمزة الحسيني، وابن حجرٍ، اللذين غضَّا الطَّرْفَ ولم يُعْمِلا القواعدَ الحدِّيثيةَ مع بعض المسانيد كـ«مسند الحارثيِّ» المُتَّهم، فينبغي التَّسليمُ بقبول «مسند الإمام زيدِ بن عليٍّ عليهما السلام»، الذي صُنِّف قبل استشهادِ

=

الفصل الثاني

تجريدُ الأحاديثِ المرفوعةِ الَّتي رُويتْ عنِ الإمامِ أبي حنيفةَ في كتاب «جامعِ المسانيد»

هذا تجريد لطيف للأحاديث المرفوعة التي في كتاب «جامع المسانيد» للخوارزمي ويلاحظُ هنا الآتي:

أولًا: هذه الأحاديثُ مرتَّبةٌ بحسبِ وجودِها في كتاب «جامعِ المسانيد» ورواياتها عن الإمام أبي حنيفة، ولا يعني ذلك صحَّة ثبوتِها عنه ففي كثيرٍ من الطُّرق إليه ما لا يصحُّ إسنادُه بسببِ وجودِ وضَّاعٍ أو كذَّابٍ أو متَّهمٍ أو شديدِ الضَّعفِ أو ضعيفٍ أو مجهول، كما تقدم بذكر نماذج عند الكلام على مسند الإمام أبي حنيفة تخريج أبي محمد الحارثي.

وقد رأيتُ سيدي محمد بن جعفر الكتانيَّ -رحمه الله تعالى- يقول في «الرسالة المستطرفة» (ص١٦): «كلها تنسب إليه لكونها من حديثه وإن لم تكن من تأليفه».

وهذه الكلمة فيها نظر كبير لما علمت أنَّ عددًا كبيرًا من هذه الأحاديث تفرد بها كذابون أو تالفون أو متروكون، وبعضها خطأ من حيث الرواية، ولا يلزم من

الإمام زيد بنِ عليٍّ عليهما السلام سنة ١٢٢، عملًا بالقواعدِ الحديثيَّة.

هـ- فمع تسليمِهم بقبول روايةِ الحارثيِّ المُتَّهم بل وبروايتَيِ الحسن بن زياد، ومحمَّد بنِ شُجَاع، وهما متهمان، فيجبُ عليهم قبول حديثِ أبي خالد الواسطيِّ راوي «مسند الإمام زيد عليه السلام»، لكن مسند الإمام زيد بن علي عليهما السلام هو أقوى وأجلُّ لأنَّ معه قبولَ مَنْ يَعتدُّ الشَّارع بإجماعِهم وهم العترةُ المطهَّرةُ عليهم السلام.

وجود الحديث في أحد هذه «المسانيد» أنه من رواية أبي حنيفة فربما لم يسمع به أبو حنيفة أصلًا والله أعلم.

ثانيًا: حصرُ الثابتِ عن الإمام أبي حنيفة يحتاجُ للنَّظرِ في رواةِ كلِّ إسنادٍ على حِدَةٍ، كما تقدم مرات.

الثالثُ: صحَّةُ المتنِ لا تعني صحَّةَ الإسنادِ، فكم من حديثٍ متواترٍ أو صحيحٍ قد جاء من طرقٍ موضوعةٍ أو واهيةٍ جدًّا، وهي طريقةٌ نبَّه عليها عددٌ من الحفَّاظِ، كابنِ حِبَّان، وابنِ عديٍّ، والدَّارقطنيِّ، والعُقيليِّ، وأبي نُعيمٍ، فإنهم يحكُمون بالنَّكارة أو الوضْعِ على طرقِ أحاديثَ متواترةٍ أو صحيحةٍ، وتكونُ النَّكارةُ أو الوضْعُ بالنِّسبةِ لإسنادٍ بعينِه، فلا يعني ثبوتُ المتنِ من طريقٍ آخرَ ثبوته عن الإمام أبي حنيفة.

الرَّابعُ: بعدَ النَّظر في مسانيدِ أبي حنيفة المطبوعةِ المتداولةِ يمكنُ القول: إنَّ أنظفَها من حيثُ الإسنادُ إلى الإمامِ أبي حنيفة كتابَا الآثارِ لأبي يوسف القاضي ومحمَّد بن الحسن الشيباني، فإذا ضممْتَ إليهما بعضًا من غيرِهما فإنَّ الثابتَ من حديث الإمام أبي حنيفة المرفوع- بحسب هذه المسانيد- يدور حول الثلاثمائة أو أقل، والعلم عند الله تعالى، أمَّا محفوظاته ومسموعاته فشيء آخر. فلا تغلطْ وتأملْ، وانظر التجريد التالي إن شاء الله تعالى.

والله أعلمُ.

تجريد المروياتِ المرفوعة عن الإمام أبي حنيفة، من كتاب «جامعِ المسانيد»[1]

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
١-	حبُّكَ للشيءِ يُعمِي ويُصِمُّ	١/ ٧٨
٢-	أكثرُ جندِ الله في الأرضِ الجرادُ	١/ ٧٩، ١٠٠
٣-	مَنْ تفقَّه في دين الله كفاهُ الله همَّه	١/ ٨٠
٤-	منْ بنى لله مسجدًا ولو كمَفْحصِ قَطاةٍ	١/ ٨٢
٥-	طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ (عن أنس)	١/ ٨٣، ٩٤، ٩٤
٦-	الدَّالُّ على الخيرِ كفاعلِه (عن أنس)	١/ ٨٥
٧-	لا تُظهِرَنَّ شماتةً لأخيكَ	١/ ٨٦
٨-	فأَيْنَ أَنْتَ مِنْ كَثْرَة الاسْتِغْفَار؟	١/ ٨٧
٩-	الكبرياءُ ردائي والعظمةُ إزَارِي	١/ ٨٨، ١١٣
١٠-	إيَّاكُمْ والظُّلمَ فإنَّ الظلمَ ظلماتٌ	١/ ٨٨
١١-	إنَّ الله يَكتبُ للإنسانِ الدَّرجةَ العُليَا	١/ ٨٩

(١) ساعدني في استخراجِ هذا التجريد ابننا الشيخ شوقي حليم من طلبة الأزهر الملاويين .

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
١٢-	كُنتُ نهيتُكم عنْ زيارةِ القُبورِ فزُورُوها	١/ ٨٩، ٢/ ١٩٩، ٣١٩
١٣-	ارحمُوا الضَّعيفِينِ الصَّبيَّ والمرأةَ	١/ ٩٠
١٤-	لو أنَّ الرِّفقَ خَلْقٌ يُرى لما رُئيَ من خَلْقِ الله أَحْسَنُ مِنهُ	١/ ٩٠
١٥-	لو نَظَرَ النَّاسُ إلى صُورةِ الرِّفْق	١/ ٩١
١٦-	نَهى عنْ سبِّ الأمواتِ	١/ ٩٢
١٧-	إذا ماتَ أحدُكم مَغْمُومًا مهمُومًا	١/ ٩٢
١٨-	يا أبا ذرٍّ الإمارةُ أمانةٌ	١/ ٩٣، ١١٥، ٢/ ٢٨٠
١٩-	طَلَبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مُسْلِمٍ (عن عبد الله)	١/ ٩٣
٢٠-	كنَّا مَعَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السَّفَر فعرَّسَ، (عن ابن مسعود)	١/ ٩٥
٢١-	بلا إلهَ إلا اللهُ	١/ ٩٥
٢٢-	مَن سُئِلَ عنْ عِلمٍ فكتَمَه	١/ ٩٦
٢٣-	كلُّ مَعْروفٍ فعَلتَه إلى غنيٍّ أو فقيرٍ صدقةٌ	١/ ٩٦
٢٤-	زُرْ غِبًّا تزددْ حُبًّا	١/ ٩٧، ٢/ ٣٢٩
٢٥-	كانَ النَّبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم يعرفُ بِرِيحِ	١/ ٩٨

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
	الطِّيبِ، (عن جابر)	
٢٦-	مَنِ اعتذرَ إليه أخُوه المسلمُ فَلَمْ يَقْبَل عذرَه (عن ابن عمر)	١/ ٩٨
٢٧-	النَّدمُ توبةٌ	١/ ٩٨
٢٨-	كان أحبَّ الأسماءِ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم	١/ ٩٨
٢٩-	البرُّ لا يبلَى والإثمُ لا ينْسى	١/ ٩٩
٣٠-	اخْضِبوا وَخَالِفُوا أهلَ الكتابِ	١/ ٩٩
٣١-	منْ كذَبَ عليَّ متعمِّدا فلْيتبوَّأ مقعدَه منَ النَّار (عن أنس)	١/ ٩٩، ١/ ١١٢، ١/ ١٢٤
٣٢-	ما زال جبريلُ يوصِيني بالجارِ	١/ ١٠٠
٣٣-	الأعمالُ بالنِّياتِ ولكلِّ امرئ ما نوى	١/ ١٠١
٣٤-	الميِّتُ مرتهنٌ بدَينِه (عن رجل)	١/ ١٠١
٣٥-	أنتُمْ مِنَ الذينَ أُمِرتُ أن أُصَبِّر	١/ ١٠٢
٣٦-	إذا رامَ جارٌ أن يضعَ خشبتَه على جدارِ أحدِكم فلا يَمْنَعهُ	١/ ١٠٢، ٢/ ٢٨٠، ٣٠٣
٣٧-	عرشُ إبليسَ على البحرِ	١/ ١٠٣، ١٤٧
٣٨-	مَنْ كذبَ عليَّ متعمِّدًا (عن أبي سعيد)	١/ ١٠٣، ١٠٧، ١١٠، ١٢٤

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٣٩-	الخيرُ كثيرٌ وقليلٌ فاعلُه	١/ ١٠٧
٤٠-	لَيْسَ شيءٌ مِمَّا أُطيعَ اللهُ تعالى فيه	١/ ١٠٨، ١١٤، ٢/ ٢٥٩
٤١-	يقولُ الله تباركَ وتعالَى: مَنْ أذهبْتُ كريمتَيْه	١/ ١٠٨
٤٢-	إنَّ الله فتحَ بابًا منَ المشرقِ	١/ ١٠٨، ١١٦
٤٣-	لا يَشكرُ اللهَ منْ لا يَشكرُ الناسَ	١/ ١٠٩
٤٤-	ما يَحْمِلُكَ على ذلك	١/ ١٠٩
٤٥-	لا يدخلُ الجنةَ قتَّاتٌ	١/ ١١٠
٤٦-	مَنْ كذَبَ عليَّ متعمِّدًا، (عن عبدِ الله بن مسْعودٍ)	١/ ١١٠
٤٧-	منْ قالَ: أستَغفرُ الله العظيمَ	١/ ١١١
٤٨-	في القبرِ ثلاث	١/ ١١١
٤٩-	ما مِنْ مؤمنٍ جاعَ واجتنبَ المحارمَ	١/ ١١٢
٥٠-	إنَّ أشدَّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ	١/ ١١٢، ٢/ ٧٠
٥١-	مَن استشاركَ فأشرْهُ بالرشْدِ	١/ ١١٣
٥٢-	لا يزيدُ في العُمُرِ إلا البرُّ	١/ ١١٣
٥٣-	إنَّ في الإنسانِ مُضْغةً	١/ ١١٤، ١١٤
٥٤-	طَلَبُ العلْمِ فريضةٌ عَلى كُلِّ مُسلِمٍ (عن أبي هريرة)	١/ ١١٥

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٥٥-	منْ قال: سبحانَ الله عددَ ما خَلَق	١/ ١١٦
٥٦-	يا جبريلُ وَمَا هِيَ تِلْكَ الهديةُ؟	١/ ١١٧
٥٧-	قُلْ: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إلهَ إلا اللهُ	١/ ١١٧
٥٨-	قد أذنَ لمحمَّد في زيارةِ قبرِ أمِّه	١/ ١١٨، ٢٠٠
٥٩-	نعَمْ، إذْ لو كانَ شيءٌ يَسْبِقُ القدرَ	١/ ١١٨، ١٦٣، ١٧٣، ٢/ ٣٠٧
٦٠-	انهضُوا بنا نعودُ جارَنا اليهوديَّ	١/ ١١٩
٦١-	الدالّ على الخيرِ كفاعله (عن بريدة)	١/ ١٢٠، ٢/ ٢٨٩، ٢٩٠
٦٢-	السَّلامُ على أهلِ الدِّيارِ من المسلمينَ	١/ ١٢١
٦٣-	كانَ لرسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسٌ يُقال له المرتجزُ	١/ ١٢١
٦٤-	لعنَ الله القدريَّة (عن بريدة)	١/ ١٢٢
٦٥-	منْ لقِيَ الله تعالى بخمسٍ أعتقَه الله تعالى	١/ ١٢٢
٦٦-	خيرُكم منْ تعلَّم القرآنَ وعلَّمه	١/ ١٢٣
٦٧-	منْ قال حينَ يصبحُ: أعوذُ بكلماتِ الله	١/ ١٢٣
٦٨-	ليس للمؤمنِ أنْ يُذلَّ نفسَه	١/ ١٢٥
٦٩-	يَحْبِقُونَ ويَسْخَرُونَ مِن أهل الطَّريق	١/ ١٢٥
٧٠-	سيكونُ بعدي هناتٌ وهناتٌ	١/ ١٢٦

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٧١-	خلقٌ حسنٌ	١/ ١٢٦
٧٢-	أمر بالنُّصحِ لكلِّ مسلمٍ	١/ ١٢٦
٧٣-	وعليْكَ السَّلامُ. ادنُ	١/ ١٢٧
٧٤-	يَا أَبا الدَرْداءِ، مَنْ شَهِد أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وأنِّي رسولُ الله (عن أبي الدرداء)	١/ ١٢٨
٧٥-	اركبْ ناقتي ثمَّ امضِ إلى اليمنِ	١/ ١٣٠
٧٦-	نعَمْ، رجلٌ في قعرِ جَهَنَّم	١/ ١٣١
٧٧-	يُخرجُ الله قومًا من الموحِّدين منَ النَّار (عن حذيفة)	١/ ١٣٢
٧٨-	إنَّ اللهُ هُو السَّلامُ ومنْهُ السَّلامُ (عن ابن مسْعود)	١/ ١٣٣، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٤٢، ٣٤٤
٧٩-	يا أَبَا الدرداء، إنْ لم تقلْ حقًّا كأَنَّك قلتَ أنا مؤمنٌ باطلًا	١/ ١٣٤
٨٠-	أُمرتُ أنْ أقاتلَ الناسَ حتَّى يقُولوا: لا إله إلا الله	١/ ١٣٥
٨١-	لِـمـا جرتْ به المقاديرُ (عن جابر)	١/ ١٣٥، ١٨٣
٨٢-	إذا طلعَ النَّجمُ رُفعتِ العاهةُ	١/ ١٣٨
٨٣-	نَهى رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وآله وسلّم عن النَّظر في النَّجوم	١/ ١٤١
٨٤-	لا إلَّا الشِّرك	١/ ١٤١

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٨٥-	جعلَ اللهُ لكلِّ داءٍ دواءً (عن جابر)	١/ ١٤٢
٨٦-	القدريةُ مجوسُ هذه الأمَّة	١/ ١٤٣، ١٤٤، ١٥٥
٨٧-	تكونُ النُّطفةُ أرْبعينَ	١/ ١٤٣
٨٨-	اللهمَّ باركْ لأمتي في بكورِها	١/ ١٤٤، ١٩٠
٨٩-	ما مِنْ نبيٍّ بعثَه اللهُ تعالى إلّا حذّر أمَّتَه (عن ابن عمر)	١/ ١٤٥
٩٠-	ما لكَ لا تزورُنا	١/ ١٤٥
٩١-	من أذنبَ ذنبًا فعُوقبَ به في الدُّنيا	١/ ١٤٥
٩٢-	إذا كانَ يومُ القيامة سجدتْ أمَّتي	١/ ١٤٦
٩٣-	المقامُ المحمودُ الشَّفاعة	١/ ١٤٨، ١٨٦
٩٤-	إنَّ إبليسَ الأبالسةِ ليتطاولُ يوم القيامةِ رجاءَ أن تنالَه الشفاعةُ	١/ ١٥١
٩٥-	يُخرجُ الله قومًا منَ النارِ (عن أبي سعيد)	١/ ١٥٢
٩٦-	أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قرأ ولا تهنُوا وتدعُوا إلى السِّلم	١/ ١٥٥
٩٧-	يدخلُ قومٌ من أهلِ الإيمانِ بذنوبِهم النارَ (عن ابن عباس)	١/ ١٥٦
٩٨-	من ماتَ يومَ الجمعةِ وُقي عذابَ القبر	١/ ١٥٧

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٩٩-	عنْ لا إلهَ إلَّا الله	١/ ١٥٧
١٠٠-	منْ ماتَ لا يشركُ بالله شيئًا (عن أبي ذر)	١/ ١٥٧
١٠١-	فَناءُ أمتي بالطَّعنِ والطَّاعونِ	١/ ١٥٩، ١٩٠
١٠٢-	بين يديِ السَّاعة ثلاثون كذَّابًا	١/ ١٦٠
١٠٣-	اللهُ أعلمُ بما كانوا عامِلين	١/ ١٦٢
١٠٤-	اذهِبِ الباسَ، ربَّ الناسِ	١/ ١٦٢
١٠٥-	إنَّكمْ سترونَ ربَّكم عزَّ وجلَّ كما ترونَ هذا القمرَ	١/ ١٦٤
١٠٦-	إنَّ يومَ القيامةِ ذو حسْرةٍ وندامةٍ	١/ ١٦٥
١٠٧-	مَنْ علِم أنَّ الله تعالى يَغفرُ له فهُو مغفورٌ له	١/ ١٦٥
١٠٨-	إنَّ الله لم يُنزلْ داءً إلا وأنزلَ له شفاءً (عن الأقمر)	١/ ١٦٥
١٠٩-	ليخرجُنَّ بشفاعتِي (عن ابن مسعود)	١/ ١٦٦
١١٠-	يُخرجُ الله تعالى مِن النارِ (عن جابر)	١/ ١٦٨
١١١-	أنْ وارِ عنِّي وجهَك	١/ ١٧١
١١٢-	فردَّ عليه رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم ورددنا معه، (عن ابن عمر)	١/ ١٧٤
١١٣-	الشُّؤمُ في ثلاثٍ	١/ ١٧٨
١١٤-	إذا مرضَ العبدُ وهو على طائفةٍ من الخير	١/ ١٧٩
١١٥-	أترضَون أن تكونُوا رُبُعَ أهلِ الجنَّة	١/ ١٨٠

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
١١٦-	ما منْ مسلم يموتُ له ثلاثةٌ من الولَدِ	١/ ١٨٠
١١٧-	إذا وُضعَ المؤمنُ في قبره	١/ ١٨٠
١١٨-	ما من نَفْسٍ (عن سعد بن أبي وقاص)	١/ ١٨٣
١١٩-	لا تسبُّوا الدَّهرَ	١/ ١٨٦
١٢٠-	لا يؤمنُ عبدٌ حتَّى يُؤمنَ بالقدَرِ	١/ ١٨٨
١٢١-	كلُّ مولودٍ يولدُ على الفِطْرَة	١/ ١٨٨
١٢٢-	يأتي عَلى النَّاسِ زمانٌ يختلفون إلى القُبورِ	١/ ١٨٩
١٢٣-	اتَّقُوا فِراسةَ المؤمنِ	١/ ١٨٩
١٢٤-	إنَّ الله جعلَ الشِّفاءَ في أربعةٍ	١/ ١٨٩
١٢٥-	مِن المنِّ الكَمَأةُ	١/ ١٨٩
١٢٦-	إنَّ السِّقطَ ليكونُ	١/ ١٩٤، ٢/ ١٠١
١٢٧-	أمتي أمةٌ مرحومةٌ	١/ ١٩٥
١٢٨-	يا عمرُ، أمَا ترضَى أنْ تكونَ لهم الدُّنيا	١/ ١٩٦
١٢٩-	كانَ يعرف بالليلِ إذا أقبلَ، (عن عبد الله بن مسعود)	١/ ١٩٨
١٣٠-	كانَ لرسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلنسُوةٌ شاميةٌ بيضَاءُ	١/ ١٩٨
١٣١-	يا رسول الله فلانةٌ تدعوكَ فمضَى	١/ ١٩٨
١٣٢-	الكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمْعاء	١/ ١٩٩

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
١٣٣-	أعقلُ الناسِ أتركهُم للدنيا	١/ ١٩٩
١٣٤-	أتتْ بمشاقةٍ من شعر رسول الله	١/ ١٩٩، ٢/ ١٣٨
١٣٥-	لَبَّيْكَ	١/ ٢٠١
١٣٦-	إنَّما الناسُ كَمِائَةٍ	١/ ٢٠١
١٣٧-	إنِّي ليُهوِّن عليَّ الموتَ	١/ ٢٠٢
١٣٨-	مرُوا أبا بكرٍ فليصلِّ بالنَّاسِ	١/ ٢٠٤، ٤٠٥
١٣٩-	كنت منْ أحبِّ الناس إليه نفسا	١/ ٢٠٧
١٤٠-	بُشِّرتْ خديجةُ ببيتٍ في الجنَّة	١/ ٢٠٧
١٤١-	بُعِثَ رسولُ الله على رأسِ أربعينَ	١/ ٢٠٧
١٤٢-	ما أخرجَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركبته بين يديْ جليسٍ له	١/ ٢٠٨
١٤٣-	إذا صافحَ أحدًا لا يتركُ يده	١/ ٢٠٨
١٤٤-	ما مَسَسْتُ بيدي خزًّا ولا حريرًا	١/ ٢٠٩
١٤٥-	خلق رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم	١/ ٢١١
١٤٦-	توفِّي رسولُ الله تلكَ الليلةَ	١/ ٢١٢
١٤٧-	قُبضَ وهو ابنُ ثلاثٍ وستِّين	١/ ٢١٤، ٢٢٤
١٤٨-	عائشةُ زَوْجتي في الجنَّة	١/ ٢١٦
١٤٩-	من رَحَلَ لنا هذه الرَّاحلةَ؟	١/ ٢١٦، ٢١٧

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
١٥٠-	يا عائشةُ ليكُون شعارُكِ العِلْم والقُرآن	١/ ٢٢١
١٥١-	يا عليُّ ما أجاعَك	١/ ٢٢١
١٥٢-	أمرَهُ أنْ يقرأ سُورة الفرائضِ	١/ ٢٢١
١٥٣-	اقتدُوا بالَّذين منْ بعدي (عن ابن مسعود)	١/ ٢٢٢
١٥٤-	أنا أولُ منْ أسلمَ وصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	١/ ٢٢٢
١٥٥-	الاستغفارُ جُنَّةٌ من النَّار	١/ ٢٢٤
١٥٦-	عشرةٌ في الجنَّة	١/ ٢٢٥
١٥٧-	إنَّ أهل الدَّرجاتِ العُلى ليراهُم مَنْ هو أسفلُ منهُم	١/ ٢٢٥
١٥٨-	اقتدُوا بالَّذينِ منْ بعْدي (عن حذيفة)	١/ ٢٢٦
١٥٩-	إنِّي مكاثرٌ بكُم الأمَمَ (عن أبي موسى)	١/ ٢٢٦، ٢/ ١٣٥
١٦٠-	كانَ لي على رسولِ الله دينٌ فقضَاني وزادَني	١/ ٢٢٩
١٦١-	قعَدنا حيثُ انتَهى بنا المجلسُ	١/ ٢٢٩
١٦٢-	إنِي مكاثرٌ بكم الأمَمَ (عن رجُل منْ أهل الشَّام)	١/ ٢٢٩
١٦٣-	توضَّأ ثلاثًا ثلاثًا (عن عثمان)	١/ ٢٣٠
١٦٤-	الأذُنانِ من الرَّأس	١/ ٢٣١

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
١٦٥-	توضَّأَ في النِّعال السِّبْتيَّة	١/ ٢٣١، ٢٣٢، ٢٥٦، ٥٢٠، ٥٣١، ٥٣١، ٥٣٢
١٦٦-	ويلٌ للعراقيبِ من النَّار	١/ ٢٣٢
١٦٧-	أُمِرْنا ألا نستقبلَ القبلةَ بفُروجِنا	١/ ٢٣٢
١٦٨-	توضَّأ مرةً مرةً (عن بريدة)	١/ ٢٣٣
١٦٩-	كان تيمُّمُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضربتَين	١/ ٢٣٣
١٧٠-	هذا وضوءُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وآله وسلم (عن عليٍّ)	١/ ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩
١٧١-	ومسَح برأسِه مرةً (عن أبي حنيفة)	١/ ٢٣٥
١٧٢-	أخَذ حفنةً منْ ماءٍ	١/ ٢٤١
١٧٣-	ما لي أراكُم قُلحًا	١/ ٢٤١
١٧٤-	توضَّأ مرةً (عن ابنِ عبَّاس)	١/ ٢٤٣
١٧٥-	أكلَ النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم مَرقًا بلحمٍ	١/ ٢٤٥
١٧٦-	كانَ يُقبِّل نِساءَه في رمضانَ (عن أم سلمة)	١/ ٢٤٦
١٧٧-	كان يتوضَّأ للصلاةِ ثمَّ يقبِّلني (عن حفصة)	١/ ٢٤٦، ٢٥٢

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
١٧٨-	كانَ يقبِّل ولا يجدِّدُ (عن عائشة)	١/ ٢٤٧،٢٥٣، ٤٨٧
١٧٩-	مَنْ كان قهْقَه فلْيُعدِ الوضُوءَ والصَّلاةَ	١/ ٢٤٧
١٨٠-	هل هُو إلا بضْعةٌ من جسدِك	١/ ٢٤٩
١٨١-	انتهى النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى سُباطةِ قوم	١/ ٢٤٩
١٨٢-	رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شربَ لبنًا	١/ ٢٥٠
١٨٣-	أكلَ عندهم لحمًا مشويًّا (عن أبي سعيد)	١/ ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥
١٨٤-	دخلَ على عمتِه صفيَّة	١/ ٢٥١
١٨٥-	ناولتُه الذراع فأكلَ ثم دعا بماءٍ فتمضْمض (عن أبي رافع)	١/ ٢٥٥
١٨٦-	دخلَ عليها فطعِمَ منْ كتفٍ باردٍ ثمَّ صلى (عن عائشة)	١/ ٢٥٥
١٨٧-	يَقرأُ الجُنبُ مِنَ القُرآنِ حرْفًا واحِدًا	١/ ٢٥٧
١٨٨-	ممَّا يوجِبُ الغُسلَ التِقاءُ الخِتانيْنِ	١/ ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧١
١٨٩-	كانَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلَّم يصيبُ من أهلِه من أوَّل الليلِ فينامُ	١/ ٢٥٨

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
١٩٠-	كان يغتسلُ هو وبعضُ أزواجِه من إناءٍ واحدٍ	١/ ٢٦٢
١٩١-	نَاوِلِيني الخُمرَة	١/ ٢٦٣
١٩٢-	كانتْ تغسِلُ رأسَ رَسولِ الله	١/ ٢٦٣، ٤٧٤
١٩٣-	أرِنا يدك فإنَّ المؤمنَ لا ينجُسُ	١/ ٢٦٣
١٩٤-	منْ جاء إلى الجمُعةِ فلْيغتَسلْ (عن ابن عمر)	١/ ٢٦٥، ٣٦٣، ٣٦٤
١٩٥-	كانَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أنْ ينامَ وهُو جنبٌ توضَّأَ وضوءَه للصَّلاةِ	١/ ٢٦٥
١٩٦-	إنَّما ذلكَ عرقَ وليس بحَيْضٍ	١/ ٢٦٦، ٢٦٧
١٩٧-	تغتسلُ	١/ ٢٦٦
١٩٨-	تغتسلُ غُسلًا إذا مضتْ أيامُ أقْرائِها	١/ ٢٦٧
١٩٩-	من اغتسلَ يومَ الجمعة فقد أحسنَ (عن جابر)	١/ ٢٧٠، ٢٧٣
٢٠٠-	من توضَّأ يومَ الجمُعة (عن أنس)	١/ ٢٧٣، ٣٩٠
٢٠١-	بئسَ البيتُ الحمَّامُ	١/ ٢٧٤ ٢/ ٣٠٣
٢٠٢-	لا يبولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدَّائمِ (عن جابر)	١/ ٢٧٥
٢٠٣-	نهى أنْ يبالَ في الماءِ الدائمِ (عن أبي هريرة)	١/ ٢٧٥، ٢٧٩
٢٠٤-	توضَّأ ذاتَ يوم فجاءتِ الهرَّة (عن عائشة)	١/ ٢٧٦
٢٠٥-	ما على أهلِها لو انتفعُوا بِإهابِها	١/ ٢٧٦، ٢٧٦

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٢٠٦-	لقد كنتُ أفركُه من ثوبِ رسُول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم	١/ ٢٧٧
٢٠٧-	رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم يمسَحُ في السَّفر على الخفَّيْنِ (عن ابن عمر)	١/ ٢٨٠
٢٠٨-	يمسَحُ المسافرُ على الخفّينِ ثلاثةَ أيام (عن علي بن أبي طالب)	١/ ٢٨١
٢٠٩-	كان صلى الله عليه وآله وسلم يمسَحُ على الخفّينِ (عن بلال)	١/ ٢٨٢
٢١٠-	للمُقيم يوم وليلة (عنْ خُزيمة)	١/ ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٢
٢١١-	إني رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنعُه، (عن جرير)	١/ ٢٨٣، ٢٩١
٢١٢-	رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه جبةٌ شاميةٌ (عن المغيرة)	١/ ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩١
٢١٣-	رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلَ ذلك (عن عمر)	١/ ٢٨٩، ٢٩٢
٢١٤-	توضَّأ ومسح على الخفَّين (عن بريدة)	١/ ٢٩٠، ٢٩٠
٢١٥-	أمَر بلالًا أن يبكِّر بالصلواتِ	١/ ٢٩٤
٢١٦-	أيُّ الأعمال أفضلُ؟ قال: الصَّلاة في مواقيتِها	١/ ٢٩٧
٢١٧-	من يحرسُنا الليلةَ؟ (عن إبراهيم)	١/ ٢٩٧

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٢١٨-	من فاتتْه صلاةُ العصرِ فكأنَّما وُترَ أهلَه ومالَه	١/ ٢٩٨
٢١٩-	أنَّ رجلًا من الأنصارِ مرَّ برسول الله فرآه حزينًا	١/ ٢٩٩
٢٢٠-	أوترَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولَ الليلِ	١/ ٣٠١
٢٢١-	أنَّ النبيَّ وأبا بكر وعمر لم يصلوها	١/ ٣٠٣
٢٢٢-	إذا أذَّنَ المؤذِّنُ قال مثلَ قال المؤذِّنُ	١/ ٣٠٣
٢٢٣-	الوِترُ أوَّلَ اللَّيلِ مسْخَطةٌ للشيطانِ	١/ ٣٠٣
٢٢٤-	أسفِرُوا بصلاةِ الفجْر	١/ ٣٠٤
٢٢٥-	صلَّى المغربَ والعشاءَ بجُمعٍ بأذانٍ وإقامةٍ واحدة	١/ ٣٠٤، ٥١٥، ٥٣٠، ٥٣٣
٢٢٦-	كان يجعلُ وِترَه آخرَ صلاتِه ليلًا	١/ ٣٠٤
٢٢٧-	نادى منادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	١/ ٣٠٨
٢٢٨-	والذي نفسي بيدِه لقدْ هممتُ أنَ آمُرَ بجمعِ حزم من حطبٍ	١/ ٣١١
٢٢٩-	رمقتُ النبيَّ أربعين يومًا	١/ ٣١٢
٢٣٠-	الوضوءُ مفتاحُ الصَّلاة	١/ ٣١٢
٢٣١-	قَنتَ في الوترِ قبلَ الرُّكوع	١/ ٣١٧، ٣٢٢
٢٣٢-	فلم أسمعْهُم يجهرون بها (عن عبد الله بن مغفل)	١/ ٣١٨، ٣٢٣

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٢٣٣-	لم يجهرْ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم (عن أنس)	١/ ٢٣١، ٣٢٢
٢٣٤-	قرأَ بالتِّينِ والزَّيتون	١/ ٣٢٣
٢٣٥-	لم يقنُتْ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم في الفجْرِ قطُّ إلا شهرًا واحدًا (عن عبد الله بن مسعود)	١/ ٣٢٤، ٣٤٢، ٣٤٦
٢٣٦-	كان يعلِّمُهم التشهُّدَ والتكبيرَ (عن جابر)	١/ ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٨
٢٣٧-	كانوا يتشهَّدون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، (عن إبراهيم)	١/ ٣٢٧
٢٣٨-	يُعطى قارئُ القرآنِ بكلِّ حرفٍ عشرَ حسناتٍ	١/ ٣٢٨
٢٣٩-	سجدَ في (ص)	١/ ٣٢٨
٢٤٠-	يقرأُ في إحدى ركعتي الفجرِ والنَّخْل باسقاتٍ	١/ ٣٢٨
٢٤١-	لم يقنتْ إلا أربعِين يومًا (عن أبي سعيد)	١/ ٣٣٠
٢٤٢-	فردَّ عليه وقالَ قلْ من بعْد ضعفٍ	١/ ٣٣١
٢٤٣-	مَن كانَ له إمامٌ فقراءةُ الإمام له قراءةٌ	١/ ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٧
٢٤٤-	منْ قرأ منكم سبِّح اسمَ ربِّك الأعلى	١/ ٣٣٨
٢٤٥-	مَن سجدَ سجدةً رفعه الله تعالى بها درجةً في الجنة	١/ ٣٤٠

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٢٤٦-	لقد حفظَ أبو عبد الرحْمنِ صلاةَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	١/ ٣٤١
٢٤٧-	مَن سرَّه أنْ يقرأ القرآنَ كما نزَلَ	١/ ٣٤١
٢٤٨-	سجَدها داودُ توبةً ونسجُدها نحنُ شكرًا	١/ ٣٤٣
٢٤٩-	كان رسولُ صلَّى الله عليه وآله وسلم يخفي بسم الله الرحمن الرحيم (عن البراء)	١/ ٣٤٧، ٣٩٢
٢٥٠-	كانَ يعلِّمنا التَّشهد (عن البراء)	١/ ٣٤٧
٢٥١-	يعرفُنا سنة النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم (عن جابر)	١/ ٣٤٩، ٣٥٠
٢٥٢-	لا يحلُّ لرجلٍ يؤمنُ بالله واليوم الآخر	١/ ٣٥٠
٢٥٣-	كان لا يرفعُ يديه إلا عند افتتاح الصلاة (ابن مسعود)	١/ ٣٥٢
٢٥٤-	أو كلَّكم يجدُ ثوبيْنِ (عن أبي هريرة)	١/ ٣٥٤، ٣٥٨
٢٥٥-	أو كلّكم يجد ثوبين، (عن سعيد بن المسيب)	١/ ٣٥٤
٢٥٦-	كان النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم يصلِّي وأنا نائمةٌ إلى جنبِه	١/ ٣٥٥، ٣٥٧
٢٥٧-	ما بين السُّرة والرُّكبةِ عورةٌ	١/ ٣٥٧
٢٥٨-	رَفَعَ يَدَيْهِ عِند الرُّكُوعِ (وائل بن حجر)	١/ ٣٥٨
٢٥٩-	ما أبطأك عنِّي؟	١/ ٣٦١، ٣٦١

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٢٦٠-	ما كانَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلّم على شيءٍ من النوافلِ	١/ ٣٦٢
٢٦١-	أربعةٌ لا جُمُعَةَ عليهم	١/ ٣٦٣
٢٦٢-	صلُّوا في بيوتِكم ولا تجعلُوها قبورًا	١/ ٣٦٥
٢٦٣-	صلَّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبةِ (عن بلال)	١/ ٣٦٥
٢٦٤-	اللهمَّ ألم تعدْني ألا تعذِّبَهم وأنا فيهم؟ (عن ابن عمر)	١/ ٣٦٦
٢٦٥-	إنَّ الشمسَ والقمرَ آيتان، (عن ابن مسعود)	١/ ٣٧٠
٢٦٦-	خَرَجَ يومَ العيدِ إلى المصلَّى	١/ ٣٧١
٢٦٧-	من كان مُصليًا يومَ الجمعةِ	١/ ٣٧١
٢٦٨-	كان يرخِّصُ للنِّساء في الخرُوجِ	١/ ٣٧١، ٣٧٩، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢
٢٦٩-	كان يعلِّمُنا الاستخارةَ (عن أبي هريرة)	١/ ٣٧٢
٢٧٠-	كان يصلِّي أربعَ ركعاتٍ قبل الظهر	١/ ٣٧٢
٢٧١-	كان يقومُ عامَّةَ الليلِ	١/ ٣٧٣
٢٧٢-	كانَ يقرأُ يومَ الجمعةِ آلم تنزيل	١/ ٣٧٤
٢٧٣-	كانَ يقرأُ في العيدين ويوم الجمُعة (عن النُّعمان بن بشيرٍ)	١/ ٣٧٤، ٣٧٤، ٣٧٦

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٢٧٤-	كان إذا صَعِد المنبرَ يومَ الجمعة	١/ ٣٧٧
٢٧٥-	اغتسلَ يومَ فتحِ مكةَ	١/ ٣٧٨، ٣٨٣
٢٧٦-	خطبةُ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلَّم يوم الجمعة	١/ ٣٧٨
٢٧٧-	كان يقرأُ في الجمعةِ سورةَ الجمعةِ والمنافقين (عن ابن عباس)	١/ ٣٨٠
٢٧٨-	كان إذا دخل شهرُ رمضانَ نامَ وقامَ	١/ ٣٨٣
٢٧٩-	كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلِّمنا الاستخارةَ، (عن ابن مسعود)	١/ ٣٨٥
٢٨٠-	صلى النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة (عن ابن عمر)	١/ ٣٨٧
٢٨١-	كان يصلِّي على راحلتِه تطوُّعًا	١/ ٣٨٨
٢٨٢-	مَن استيقظَ منَ الليل وأيقظَ أهلَه	١/ ٣٨٨
٢٨٣-	صَلاة النبيِّ كانتْ ثلاثَ عشرةَ ركعةً	١/ ٣٨٨
٢٨٤-	من راحَ إلى الجمُعة فلْيغتسِلْ (عن عائشة)	١/ ٣٩٠
٢٨٥-	ولكنَّهُ سنَّةٌ عن رسول الله	١/ ٣٩٢
٢٨٦-	كان يصلِّي بعد الظهر ركعتين	١/ ٣٩٣
٢٨٧-	من صلَّى أربعًا بعدَ العشاء	١/ ٣٩٣
٢٨٨-	صلَّى قائمًا وقاعدًا ومحتبئًا (عن ابن عباس)	١/ ٣٩٥، ٤٠٣
٢٨٩-	صلَّى قائمًا وقاعدًا ومحتبئًا (عن جابر)	١/ ٣٩٥

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٢٩٠-	مَنْ ذا المتكلِّم؟	١/ ٣٩٦
٢٩١-	أوحى الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، (عن ابن عباس)	١/ ٣٩٦، ٣٩٧
٢٩٢-	نهى عنِ المُجثَّمةِ	١/ ٣٩٩
٢٩٣-	التَّسبيحُ للرِّجال	١/ ٤٠٠
٢٩٤-	كنَّ يتَّربعْنَ	١/ ٤٠٠
٢٩٥-	الإنسانُ يسجُدُ على سبعة أعظُمٍ، (عن أبي سعيد)	١/ ٤٠١
٢٩٦-	لا فصلَ في الوترِ	١/ ٤٠٢
٢٩٧-	يصلِّي على حصيرٍ يسجُد عليه	١/ ٤٠٣
٢٩٨-	أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم صلَّى محتبئًا	١/ ٤٠٣
٢٩٩-	كان النبيُّ يصلِّي في السَّفر ركعتين	١/ ٤٠٤
٣٠٠-	كان يوترُ بثلاث (عن عائشة)	١/ ٤٠٦
٣٠١-	كان إذا افتتحَ الصَّلاة رفع يديهِ، (عن البراء)	١/ ٤٠٧
٣٠٢-	كان يوترُ بثلاثٍ (عن ابن عباس)	١/ ٤٠٧
٣٠٣-	إنَّ الله زادكُم صلاةً وهي وترٌ، (عن ابن عمر)	١/ ٤٠٨
٣٠٤-	إنَّ الله زادكُم صلاةً وهي وترٌ، (عن أبي هريرة)	١/ ٤١٠
٣٠٥-	إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني بذلك	١/ ٤١١، ٤١٤
٣٠٦-	إنَّ الله تعالى فرضَ الصَّلاة على لسَانِ نبيِّكم	١/ ٤١١

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
٣٠٧-	كان يرفَعُ يديْه يحاذِي شحْمةَ أذنيه	١/ ٤١٢
٣٠٨-	كان إذا سجدَ وضعَ ركبتيه قبلَ يديه	١/ ٤١٣
٣٠٩-	كان إذا جلس في الصَّلاة أضْجَع رجلَه اليسرى	١/ ٤١٣
٣١٠-	كان يقرأُ في وتْرِه، (عن عبد الرحمن بن أبزى)	١/ ٤١٤، ٤١٤
٣١١-	مرَّ برجلٍ سادلٍ ثوبَه فعطفَه عليه	١/ ٤١٨
٣١٢-	كان يعتمدُ بيمينِه على يسارِه	١/ ٤٢١، ٤٢٢
٣١٣-	كان صلى الله عليه وآله وسلم يسلِّم عن يمينِه ويسارِه	١/ ٤٢٣، ٤٢٤
٣١٤-	كان صلى الله عليه وآله وسلم ينصَرفُ عن يمينِه	١/ ٤٢٣
٣١٥-	إني أَنسى كما تنسَوْنَ	١/ ٤٢٥
٣١٦-	إنَّ في الصَّلاةِ شُغلًا	١/ ٤٢٦
٣١٧-	صلَّينا مع رسول الله الظُّهر أرْبعًا	١/ ٤٢٧
٣١٨-	كيف أنتَ يا جابرُ	١/ ٤٢٧
٣١٩-	زادك اللهُ حرصًا ولا تَعُدْ	١/ ٤٢٧
٣٢٠-	منْ داومَ أربعينَ يومًا	١/ ٤٢٨، ٤٢٩
٣٢١-	ما بالُ أقوامٍ يُنَفِّرُون (عن رجل)	١/ ٤٢٩
٣٢٢-	إنَّ الله وملائكتَه يصلُّون	١/ ٤٣٢
٣٢٣-	البُزاقُ في المسجدِ خطيئةٌ	١/ ٤٣٣، ٤٤١

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٣٢٤-	سمعتُ بكاءَ الصبيِّ (عن أبي هريرة)	١/ ٤٣٤، ٤٣٥
٣٢٥-	الصلاةُ في جماعةٍ أفضلُ من المنفردِ	١/ ٤٣٦
٣٢٦-	كان النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلَّى صلاةَ الصُّبح	١/ ٤٣٧
٣٢٧-	رخَّصَ في الخروج لصلاةِ الغداة والعشاءِ	١/ ٤٣٨
٣٢٨-	لا وَجَدْتَ	١/ ٤٣٨، ٤٤٢
٣٢٩-	صلَّى برجلٍ	١/ ٤٣٩
٣٣٠-	إذا فعلتُما ذلك	١/ ٤٤٠
٣٣١-	لا صَلاةَ بعدَ العَصرِ	١/ ٤٤٠
٣٣٢-	كأنِّي أنظر إلى بياضِ قدمَيْ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	١/ ٤٤١
٣٣٣-	إذا نُودي بالعشاءِ	١/ ٤٤٢
٣٣٤-	إذا أقيمتِ الصلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبة	١/ ٤٤٢
٣٣٥-	كان يكبِّر على الجنائزِ أربعًا أو خمسًا، (عن إبراهيم)	١/ ٤٤٤
٣٣٦-	كان يكبِّر على الجنائز ستًّا وخمسًا، (عن علي بن أبي طالب)	١/ ٤٤٥
٣٣٧-	أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر على ابنه أربعا، (عن أبي سعيد)	١/ ٤٤٦
٣٣٨-	اللهمَّ اغفرْ لحيِّنا وميِّتنا	١/ ٤٤٦

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٣٣٩-	خرجَ في جنازةٍ فرأى امرأةً	١/ ٤٤٦
٣٤٠-	كبَّر عليها أربعًا، (عن عمر بن الخطاب)	١/ ٤٤٧
٣٤١-	لا تموتنَّ وعليكَ دَينٌ	١/ ٤٤٩
٣٤٢-	من السُّنة أن تحملَ	١/ ٤٥١
٣٤٣-	هكذا رَأيتُ (عن عبد الله بن أبي أوفى)	١/ ٤٥٤
٣٤٤-	نهى عن تربيعِ القبورِ	١/ ٤٥٧
٣٤٥-	ليسَ على المسلمِ في فرسِه	١/ ٤٦٠
٣٤٦-	ليس في العواملِ والحواملِ	١/ ٤٦٠
٣٤٧-	منْ سأل وله ما يُغنِيه	١/ ٤٦١
٣٤٨-	الرِّكازُ الذي ينبتُ منَ الأرضِ	١/ ٤٦٢
٣٤٩-	في الرِّكازِ الخمُسُ	١/ ٤٦٢، ٤٦٢ ٢/ ١٨٣
٣٥٠-	لا يجتمعُ على مسلمٍ عُشرٌ وخراجٌ في أرضٍ	١/ ٤٦٢
٣٥١-	مَن لم يقبلْ عذرَ مسلمٍ (عن بريدة)	١/ ٤٦٣
٣٥٢-	في كلِّ شيء أخرجتِ الأرضُ	١/ ٤٦٤
٣٥٣-	ليس في مال اليتيمِ زكاةٌ	١/ ٤٦٧
٣٥٤-	كلُّ عملِ ابنِ آدمَ له	١/ ٤٦٩
٣٥٥-	لا يُصامُ هذان اليومانِ	١/ ٤٦٩

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٣٥٦-	أتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عن عمر)	١/ ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٧٦، ٢/ ٢٣١
٣٥٧-	نهى عنْ صيامِ ثلاثةِ أيام التَّشريقِ	١/ ٤٧٠
٣٥٨-	فهلا جعلتهنَّ البِيضَ؟ (عن عمار)	١/ ٤٧٠
٣٥٩-	نهى عن صيامِ اليومِ الذي يشكُّ فيه	١/ ٤٧١
٣٦٠-	عمرةٌ في رمضانَ تَعدلُ حجَّةً	١/ ٤٧١، ٥٠١، ٥٠٣
٣٦١-	مُرْ قومَك فليصومُوا هذا اليومَ	١/ ٤٧٢
٣٦٢-	نهى النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم عن صومِ الصَّمتِ وصومِ الوصَال	١/ ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٤، ٤٧٦
٣٦٣-	كان يصلُ شعبانَ برمضانَ	١/ ٤٧٣
٣٦٤-	تذاكَرْنا ونحنُ مع رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلَّم	١/ ٤٧٣
٣٦٥-	كان يظلّ صائمًا ويبيتُ طاويًا	١/ ٤٧٤
٣٦٦-	كانَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبحُ جُنبًا	١/ ٤٧٩
٣٦٧-	كان يخرجُ إلى الفجرِ ورأسُه يقطرُ	١/ ٤٨٠، ٤٩٠
٣٦٨-	احتجَمَ وهو صائمٌ محرِمٌ (عن أنس)	١/ ٤٨٠، ٤٨٩
٣٦٩-	إذا هاج الدَّمُ بأحدِكم فليحتجِمْ	١/ ٤٨١

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٣٧٠-	إنَّ بلالًا ينادي بليلٍ	١/ ٤٨١
٣٧١-	كان يقبِّلُ وهو صائمٌ	١/ ٤٨١، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٣
٣٧٢-	احتجَمَ بالقاحَةِ وهو مُحرِمٌ، (عن ابن عباس)	١/ ٤٨٣، ٥٥٤
٣٧٣-	إنْ شئتَ فصُم وإن شئتَ فأفطرْ	١/ ٤٨٧
٣٧٤-	لم يزلْ مفطِرًا حتَّى أتى مكَّة	١/ ٤٩١، ٤٩٤
٣٧٥-	فهل تقدرُ على أن تحرِّر رقبةً؟	١/ ٤٩٩
٣٧٦-	أوْفِ بنذْرِك	١/ ٥٠٠
٣٧٧-	من خرجَ حاجًّا وأخلَص	١/ ٥٠٢
٣٧٨-	بَلْ هِيَ لِلْأَبَد	١/ ٥٠٣
٣٧٩-	من أكلَ من أجُور بيوتِ مكةَ	١/ ٥٠٤، ٥٠٨
٣٨٠-	من أرادَ الحجَّ فليتعجَّلْ	١/ ٥٠٥
٣٨١-	الحاجُّ مغفورٌ له ولمنْ استغفر له	١/ ٥٠٧
٣٨٢-	مكَّة حرامٌ لا تباعُ	١/ ٥٠٨
٣٨٣-	أفضل الحجِّ العَجُّ والثَّجُّ	١/ ٥٠٩
٣٨٤-	لبَّى حينَ رمى الجمْرةَ	١/ ٥١١
٣٨٥-	أَرْدَف الفضلَ بنَ عَبَّاسٍ	١/ ٥١١
٣٨٦-	أن النبيَّ رمَلَ منْ حجرٍ إلى الحِجرِ	١/ ٥١٢، ٥٢١

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٣٨٧-	إذا أتي أحدٌ منكم بريحٍ طيِّبٍ فليُصِبْ منه	١/ ٥١٤
٣٨٨-	لا تسافرِ المرأةُ إلا مع محرَمٍ أو زوْجٍ	١/ ٥١٥
٣٨٩-	أمره النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أن يحل بالحج	١/ ٥١٦
٣٩٠-	قرَنَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين حجةٍ وعمرة	١/ ٥١٧
٣٩١-	حجَّ واعتمرَ أربعَ عُمَرٍ	١/ ٥١٨
٣٩٢-	جَعَلَ يُوصي إلى كلِّ إنسانٍ ألا يرميَ الجمرةَ حتى تطلع الشمسُ	١/ ٥١٩، ٥٢٨، ٥٣٣
٣٩٣-	أمر صفيةَ أنْ تنفرَ	١/ ٥٢٠
٣٩٤-	رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلَ ذلك	١/ ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٦
٣٩٥-	طافَ النبيُّ بالبيتِ على راحلتِه	١/ ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٢٩، ٥٣٠
٣٩٦-	يهلُّ أهلُ المدينةِ من العَقيق	١/ ٥٢٤
٣٩٧-	اللهمَّ إنِّي أعوذُ بك من الكفرِ والفقرِ	١/ ٥٢٥
٣٩٨-	أهدى عن عائشةَ وقلَّد الهديَ	١/ ٥٢٥، ٥٢٥
٣٩٩-	وقَّتَ ذاتَ عِرقٍ لأهل العراق	١/ ٥٢٦
٤٠٠-	ما انتهيتُ إلى الركنِ اليمانيِّ إلا لقيتُ عندَه جبريل	١/ ٥٢٦
٤٠١-	انطلِقْ بها إلى التَّنعيمِ	١/ ٥٣٢

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٤٠٢-	صليتُ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ركعتين	١/ ٥٣٢
٤٠٣-	لا بأسَ بالعمرة في سائرِ السَّنة	١/ ٥٣٣
٤٠٤-	أما كما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد صليت	١/ ٥٣٤
٤٠٥-	من قتلَ ضفدعًا كان عليه شاةٌ	١/ ٥٣٦
٤٠٦-	أمرَ أصحابه أن يُحِلّوا مِن إحرامِهم	١/ ٥٣٦
٤٠٧-	من لم يكنْ له إزارٌ فليلبسِ السَّراويلَ	١/ ٥٣٨
٤٠٨-	احتجمَ وهو صائمٌ (عن أبي حاضر)	١/ ٥٣٨
٤٠٩-	يقتلُ المحرمُ الفأرةَ والحيَّةَ	١/ ٥٣٩
٤١٠-	كانَ يقبِّلُ وهو محرمٌ	١/ ٥٤١
٤١١-	فيم تتنازعُون؟	١/ ٥٤٢
٤١٢-	من لم يكنْ له نعْلانِ فليلبسِ الخفَّين	١/ ٥٤٨، ٥٤٨
٤١٣-	كأنِّي أنظرُ إلى وَبِيصِ الطِّيبِ	١/ ٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٢
٤١٤-	أمرَ لرفضِ عائشةَ العمرةَ دمًا	١/ ٥٤٩، ٥٥٣، ٥٥٦، ٥٥٧
٤١٥-	أنا طيَّبتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم فطاف في أزواجه	١/ ٥٥٠

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
٤١٦-	أنَّ رسولَ الله خرجَ ماشيًا في جُنحِ الليل	١/ ٥٥٣
٤١٧-	أنَّ النبيَّ رأى رجلًا يسوقُ بدنةً فقال اركبْها	١/ ٥٥٥
٤١٨-	التاجرُ الصَّدوقُ مع النبيِّين والصِّدِّيقين	٢/ ٢
٤١٩-	يا معشرَ التُّجار إنكم تبعثُون يومَ القيامة فُجَّارا	٢/ ٣
٤٢٠-	ما لي أرى هذه والهةً، (بيع الأمِّ دون ولدِها)	٢/ ٦، ٥٩، ١٦١
٤٢١-	أمر رسول الله عتَّابَ بنَ أَسِيد	٢/ ٦، ٧، ٨، ١١
٤٢٢-	نهى عن بيعِ حاضرٍ لبادٍ	٢/ ٩، ١٨
٤٢٣-	نهى عن السَّلَم في النَّخل حتَّى يبدوَ صلاحُه	٢/ ١٠
٤٢٤-	رخَّص في ثمن كلبِ الصَّيد	٢/ ١٠
٤٢٥-	أنَّ عبدًا كان لإبراهيم بن نعيم فدبَّره	٢/ ١٤، ١٤، ١٦٦
٤٢٦-	لا تباعُ الثِّمارُ حتَّى تطلعَ الثُّريَّا	٢/ ١٥
٤٢٧-	نهى عن الزَّبيبِ والتَّمرِ والبُسرِ	٢/ ١٥، ٢١٣
٤٢٨-	أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبدين بعبدٍ	٢/ ١٥
٤٢٩-	لا يستامُ الرجُلُ	٢/ ١٦، ١٦، ٢١، ٤٢، ٤٤، ٨٧، ١٠٢
٤٣٠-	نهى عن أنْ يُشترى ثمرةٌ حتى تشقحَ	٢/ ١٧
٤٣١-	من اشترى طعامًا فلا يبِعْه حتى يستوفيَه	٢/ ١٧

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٤٣٢-	نهى عن بيعِ الغَرَر	٢/ ١٩
٤٣٣-	يا أبا عامرٍ إنَّ الله تعالى حرَّم الخمرَ	٢/ ١٩، ٦٠، ٢٠٥
٤٣٤-	اشترُوا على الله	٢/ ١٩
٤٣٥-	ليس منَّا من غشَّ في البيع	٢/ ٢٠
٤٣٦-	إذا أخذ الرَّجلُ بعضَ رأسِ المال	٢/ ٢١
٤٣٧-	لعنَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آكلَ الرِّبا	٢/ ٢٢
٤٣٨-	نهى عن الشَّرط في البيع	٢/ ٢٢، ٢٤
٤٣٩-	اشتَرِي بَريرةَ واشترطي الولاء	٢/ ٢٢
٤٤٠-	بعثَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقةً	٢/ ٢٣
٤٤١-	لا يبتاعُ أحدٌ منكم عبدًا	٢/ ٢٤
٤٤٢-	من اشترى مُصرَّاةً فهو بالخيار	٢/ ٢٥
٤٤٣-	من اشترى شيئًا لم يرهُ	٢/ ٢٥
٤٤٤-	من باع نخلًا مؤبَّرا أو عبدًا له مالٌ	٢/ ٢٦، ٢٧
٤٤٥-	إذا اختلفَ البيِّعان ولم يكنْ لهما بينةٌ	٢/ ٣٠، ٣٢
٤٤٦-	الذهبُ بالذهبِ مِثْلًا بمثلٍ والفضل ربًا	٢/ ٣٣، ٣٨
٤٤٧-	اشترى من يهوديٍّ طعامًا وأرهنَه درعًا	٢/ ٣٨
٤٤٨-	لا يُتمَ بعد حُلمٍ	٢/ ٣٩

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٤٤٩-	جهَّزها النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم من عنده	٢/ ٣٩
٤٥٠-	رُفع القلمُ عن ثلاثة (عن عائشة)	٢/ ٤٠
٤٥١-	رُفع القلمُ عن ثلاثة (عن حذيفة)	٢/ ٤٠
٤٥٢-	لا يجوزُ للمعتوهِ طلاقٌ	٢/ ٤٠
٤٥٣-	أجازَهُ	٢/ ٤١
٤٥٤-	نَهى عن بيعِ النَّخل سنةً أو سنتينِ، (عن جابر)	٢/ ٤٢، ٤٩، ٧٨، ٧٨
٤٥٥-	لا تستأجر شيئًا بشيء	٢/ ٤٥، ٧٩، ٧٩
٤٥٦-	احتجَم وأعطى الحجَّامَ أجرَه	٢/ ٤٩
٤٥٧-	من استأجر أجيرًا فلْيعلمه (عن أبي سعيد)	٢/ ٤٩
٤٥٨-	لا ضمانَ على قصَّارٍ ولا صبَّاغٍ	٢/ ٤٩
٤٥٩-	من استأجر أجيرًا فلْيعلمه (عن ابن عمر)	٢/ ٤٩
٤٦٠-	الجارُ أحقُّ بشفعتِه (عن جابر)	٢/ ٥١
٤٦١-	الجارُ أحقُّ بشفعته (عن سعد)	٢/ ٥١
٤٦٢-	إنَّ الله تعالى قد أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه	٢/ ٥٨، ٦٤، ٧٣، ٣٣٧، ٣٣٧
٤٦٣-	مثلُ المؤمنين في توادِّهِم وتراحُمِهم	٢/ ٥٩
٤٦٤-	ارتفعَا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	٢/ ٥٩
٤٦٥-	يا أيها الناسُ احتسبُوا عليكم أموالكُم	٢/ ٦٢

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
٤٦٦-	زار قومًا من الأنصارِ	٢/ ٦٥، ٦٩
٤٦٧-	على أهلِ المواشي حفظها ليْلًا	٢/ ٦٨
٤٦٨-	من شدَّد على أمتي في التقاضي	٢/ ٧١
٤٦٩-	الدنيا ملعونةٌ وما فيها ملعونٌ	٢/ ٧٢
٤٧٠-	أنا أحقُّ بذلك منْهُ (حديث قدسي)	٢/ ٧٢
٤٧١-	أنَّ رسول الله رخَّص في الجُعْلِ	٢/ ٧٣
٤٧٢-	الميت مُرتهنٌ بدَينه (عن أبي الدرداء)	٢/ ٧٤
٤٧٣-	كان يجيبُ دعوةَ المملوكِ ويعودُ المريضَ	٢/ ٧٧
٤٧٤-	نهى عن المُزابنةِ والمُحاقلةِ	٢/ ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠
٤٧٥-	ثلاثٌ جِدُّهنَّ جِدٌّ وهَزلُهنَّ جِدٌّ	٢/ ٨٢
٤٧٦-	أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم ذكر لفاطمةَ أنَّ عليًّا يذكرُك، (عن ابن عباس)	٢/ ٨٣
٤٧٧-	نهى عنْ نكاحِ المتعةِ (عن ابن عمر)	٢/ ٨٥، ٩٧، ١٠٩، ٢٢٨
٤٧٨-	نهى يوم فتحِ مكَّة عن متعةِ النِّساء (عن سَبرةَ)	٢/ ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٨، ١٣٠، ١٣٠، ١٣٢
٤٧٩-	نهى عن المتعةِ (عن أنس)	٢/ ٨٦

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
٤٨٠-	لا بأسَ إنْ كانَ في صمامٍ واحدٍ	٢/ ٨٦، ١١٠
٤٨١-	انكحُوا الجواريَ الشبابَ فإنَّهنَّ أنتجُ أرحامًا	٢/ ٨٩
٤٨٢-	سوداءُ ولودٌ أحبُّ إلى الله من حسناءَ عاقرٍ (عن ابن عباس)	٢/ ٩٠
٤٨٣-	سوداءُ ولودٌ أحبُّ إلى الله من حسناءَ عاقر (عن رجل من أهل الشام)	٢/ ٩٢
٤٨٤-	سوداءُ ولودٌ أحبُّ إلى الله من حسناءَ عاقر (عن أبي موسى)	٢/ ١٠٠
٤٨٥-	إنك لترى السِّقطَ محبَنْطئًا، (عن رجل من أهل الشام)	٢/ ٩٠
٤٨٦-	لا تُنكَحُ المرأةُ على عمَّتها ولا على خالتِها (عن جابر وأبي هريرة)	٢/ ٩٣
٤٨٧-	إنه يحرُمُ من الرَّضاعِ ما يحرُمُ من النَّسبِ (عن عائشة)	٢/ ٩٤، ٩٥
٤٨٨-	يحرمُ من الرَّضاعِ ما يحرُم من النَّسبِ، (عن علي)	٢/ ٩٧
٤٨٩-	أعتقَ صفيَّة وجعلَ عتقَها صداقَها	٢/ ٩٧
٤٩٠-	تزوَّجَ ميمونةَ بنتَ الحارثِ وهو مُحرِمٌ (عن ابن عباس)	٢/ ٩٨
٤٩١-	تزوَّج ميمونةَ بنتَ الحارثِ بعسْفانَ وهو محْرِمٌ (عن الهيثم)	٢/ ٩٨، ٩٩

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٤٩٢-	نهى عن إتيانِ النِّساءِ في أعجازهنَّ	٢/ ١٠٠، ١٢٥
٤٩٣-	لا نكاحَ إلا بوليٍّ (عن أبي موسى)	٢/ ١٠٢
٤٩٤-	لا نكاح إلا بوليٍّ (عن علي)	٢/ ١٠٢
٤٩٥-	لا تتزوَّجُ المرأةُ على عمَّتِها (عن أبي سعيد)	١/ ١٠٣
٤٩٦-	قضَى في بروعَ بنتِ واشقٍ الأشجعيةِ	٢/ ١٠٤، ١١٢، ١١٣
٤٩٧-	الولدُ للفراشِ والعَاهرُ للحَجَر	٢/ ١٠٥
٤٩٨-	يُهادَى بينَ رجُليْنِ	٢/ ١٠٧
٤٩٩-	أنَّ عائشةَ أعتقتْ بَرِيرةَ	٢/١٠٨، ١١١، ١٦٨، ١٧٥
٥٠٠-	حرَّم متعةَ النِّساءِ (عن حذيفة)	٢/ ١٠٩
٥٠١-	نهى عامَ غزوةِ خيبَرَ عن لحومِ الحمُرِ الأهليَّة	٢/ ١٠٩، ٢٢٨
٥٠٢-	هل تزوَّجتَ يا زيدُ	٢/ ١١٤
٥٠٣-	إذا حضَر الزوجُ فآذنيني	٢/ ١١٥، ١٤٢
٥٠٤-	الأيِّمُ أحقُّ بنفسِها من وليِّها، (عن ابن عباس)	٢/ ١١٩، ١٢٠
٥٠٥-	هل أدلُّك على صهْر هو خيرٌ لك منْ عثمانَ	٢/ ١٢٢
٥٠٦-	إن الحمدَ لله	٢/ ١٢٣
٥٠٧-	لا تنكحُ البكرُ حتَّى تُستأمرَ، (عن أبي هريرة)	٢/ ١٢٦
٥٠٨-	كان النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلَّم إذا أرادَ	٢/ ١٢٨

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
	تزويج إحدى بناتِهِ، (عن أبي هريرة)	
٥٠٩-	حامِلَاتٌ والِدَاتٌ رَحِيماتٌ	٢/ ١٢٩
٥١٠-	إنْ خرجَت منْ بيتِها بغيْرِ إذنٍ منه	٢/ ١٣٢، ١٣٣
٥١١-	البكرُ تُستأمرُ (عن أبي ذر)	٢/ ١٣٣
٥١٢-	كان يباشرُ بعضَ أزواجِه وهي حائضٌ	٢/ ١٣٦
٥١٣-	اعتدِّي (عن جابر)	٢/ ١٣٨
٥١٤-	ما بالُ أقوامٍ يلعبُون بحُدودِ الله	٢/ ١٣٩
٥١٥-	طلاقُ الأمةِ ثِنتانِ وعدَّتها حيضتَان	٢/ ١٣٩
٥١٦-	خيَّرنا رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم	٢/ ١٤٠
٥١٧-	اعتدِّي (عن عائشة)	٢/ ١٤١
٥١٨-	المتلاعنانِ لا يجتمعانِ أبدًا	٢/ ١٤٣
٥١٩-	أتختَلعِين منه بحديقتِه التي أصْدقَكِ؟	٢/ ١٤٤
٥٢٠-	اعتدِّي (عن الهيثم)	٢/ ١٥٢
٥٢١-	إذا آلى الرَّجلُ منِ امرأتِه ثم طلَّقها	٢/ ١٥٢
٥٢٢-	إذا قال الرَّجل لمرأته: أنتِ طالقٌ بمشيئة الله	٢/ ١٥٤
٥٢٣-	أنتَ ومالُكَ لأبيكَ	٢/ ١٥٨
٥٢٤-	إنَّك لن تنفقَ نفقةً تريدُ بها وجْه الله تعالى	٢/ ١٥٩
٥٢٥-	إنَّ أولادَكم من كسبِكم وهبةُ الله لكُم	٢/ ١٥٩

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
٥٢٦-	طلَّقَني زوجِي ثلاثًا	٢/ ١٦١، ١٦٢
٥٢٧-	أينَ اللهُ؟ (حديث الجارية)	٢/ ١٦٢
٥٢٨-	لا ضررَ ولا ضِرارَ	٢/ ١٦٣
٥٢٩-	هوَ لها صدقةٌ ولنا هديةٌ	٢/ ١٦٩
٥٣٠-	أعطى البنتَ النِّصفَ وأعطى ابنةَ حمزةَ النصف	٢/ ١٧٢
٥٣١-	الولاءُ لُحْمةٌ كلُحْمةِ النَّسبِ	٢/ ١٧٣، ١٧٤
٥٣٢-	من عفَا عن دمٍ لم يكنْ له ثوابٌ إلا الجنَّة	٢/ ١٧٧
٥٣٣-	ديةُ اليهوديِّ والنصرانيِّ مثلُ ديةِ مسلمٍ	٢/ ١٧٧
٥٣٤-	أنا أحقُّ مَن وفَّى بذمَّتِه	٢/ ١٧٨
٥٣٥-	لا يستقادُ من الجراحِ حتى تبرَأَ	٢/ ١٧٨
٥٣٦-	العَجْماءُ جُبارٌ والقليبُ جُبارٌ	٢/ ١٨٣
٥٣٧-	ادْرؤُوا الحدودَ بالشُّبهاتِ	٢/ ١٨٣
٥٣٨-	حُرِّمتِ الخمرُ لعينِها القليلُ منها والكثيرُ (عن عبد الله بن شداد)	٢/ ١٨٣
٥٣٩-	حُرِّمتِ الخمرُ لعينِها قليلُها وكثيرُها، (عن ابن عباس)	٢/ ١٨٤
٥٤٠-	نهى عن نقيعِ الدُّبَّاء والحَنْتَم، (عن ابن عمر)	٢/ ١٨٤
٥٤١-	ينبغي للإمام إذا رُفع إليه حدٌّ أن لا يقوم حتى يقيمه	٢/ ١٨٥

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
٥٤٢-	إذا انتهى الحدُّ إلى السلطان فلا سبيلَ إلى درْءِه	٢/ ١٨٥، ١٨٦
٥٤٣-	رأيتُ رسولَ الله يشْربُ النَّبيذَ	٢/ ١٨٦
٥٤٤-	أُتي بسَكْرانَ فأمَرهُم أنْ يضربُوه بنِعالهم	٢/ ١٨٦
٥٤٥-	لا تشْربوا مُسكرًا	٢/ ١٩٣
٥٤٦-	أنه غزا غزوةَ تبوك (عن علي بن الحسين)	٢/ ١٩٤، ٣٢٠
٥٤٧-	لقد تابَ توبةً لو تابَها فِئامٌ من الناسِ لقبِلَ منهم	٢/ ١٩٥، ١٩٦
٥٤٨-	ما يمنعُني أن يشتدَّ عليَّ	٢/ ٢٠٣، ٢١٧
٥٤٩-	أنَّ الله كره لكم الخمرَ والميسرَ	٢/ ٢٠٥
٥٥٠-	قاتلَ اللهُ اليهودَ حرِّمتْ عليهِم الشُّحومُ	٢/ ٢١٠
٥٥١-	كان تقطعُ اليدُ على عهْدِ رسول الله	٢/ ٢١٦
٥٥٢-	قطعَ في مجَنٍّ	٢/ ٢١٧
٥٥٣-	لا يُقطعُ السارقُ في كثرٍ ولا تمرٍ	٢/ ٢٢٠، ٢٢٢
٥٥٤-	منِ انتَهبَ فليس منَّا	٢/ ٢٢٤
٥٥٥-	نهانا عنْ نأكلَ لحومَ الحمُرِ الأهليَّة، (عن أبي ثعلبة)	٢/ ٢٢٥
٥٥٦-	يا رسول الله إنَّ عمَّةً لي كانتْ راعيةً	٢/ ٢٢٥
٥٥٧-	نهى عن أكلِ لحومِ (عن البراء)	٢/ ٢٣١
٥٥٨-	نهى عنْ أكلِ ذِي نابٍ (عن أبي ثعلبة)	٢/ ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥،

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
		٢٣٥، ٢٥٣
٥٥٩-	إنْ لم تجدُوا منْها بدًّا فاغسلُوها	٢/ ٢٣٣
٥٦٠-	نهى النبيُّ صلى الله عليه وآلِه وسلَّم عن أكلِ كلِّ ذي نابٍ، (عن أبي قلابة)	٢/ ٢٣٥
٥٦١-	نهى يوم خيبرَ عن أكلِ كلِّ ذي مخلَبٍ، (عن ابن عمر)	٢/ ٢٣٦
٥٦٢-	كنتُ نهيتُكم عن لحومِ الأضاحِي	٢/ ٢٣٦، ٢٤١
٥٦٣-	أكلَ مِن ذبيحةِ امرأةٍ	٢/ ٢٣٧
٥٦٤-	أتُطْعِمين ما لا تأكُلينَ	٢/ ٢٣٨
٥٦٥-	يا رسولَ الله إنَّا نبعثُ الكلابَ المعلَّمةَ	٢/ ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٣
٥٦٦-	يشتركُ كلَّ سبعةٍ في جزُورٍ	٢/ ٢٤١
٥٦٧-	تُجزئُ عنْكَ	٢/ ٢٤٢
٥٦٨-	لا بأسَ أنْ يُضحَّى	٢/ ٢٤٣
٥٦٩-	فأمَره بأكْلِها	٢/ ٢٤٣، ٢٤٤
٥٧٠-	أنَّ النبيَّ ضحَّى بكبشيْنِ (عن جابر)	٢/ ٢٤٥
٥٧١-	اشْتَرى كبشَيْنِ (عن ابي هريرة)	٢/ ٢٤٦
٥٧٢-	إنَّ لها أوابدَ كأوابدِ الوحْشِ	٢/ ٢٤٧
٥٧٣-	جرتِ السُّنة من رسول الله صلى الله عليه وآله	٢/ ٢٥٠

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
	وسلم	
٥٧٤-	ما من أيَّام أفضلَ عند الله من أيامٍ عشر الأضحى	٢/ ٢٥١
٥٧٥-	أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم حلفَ أنْ لا يدخُلَ على أزواجه	٢/ ٢٥٤
٥٧٦-	مَن حلفَ على يمينٍ فاستثنى	٢/ ٢٥٤، ٢٦٧
٥٧٧-	لا نذْرَ في معصيةٍ الله تعالى	٢/ ٢٥٦، ٢٦٢
٥٧٨-	من أوجبَ نذرَ عبدٍ فعليه أفضلُ الأثمانِ	٢/ ٢٦٣
٥٧٩-	فقضَى بها للذِي هي في يدِه	٢/ ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٦
٥٨٠-	المدَّعى عليْه أولى باليمِين (عن ابن عباس)	٢/ ٢٧٠
٥٨١-	البيِّنة على المدَّعي (عبد الله بن عمرو)	٢/ ٢٧٠
٥٨٢-	قضَى بالبيِّنة على المدَّعي (عن عمر)	٢/ ٢٧١
٥٨٣-	جعلَ شهادةَ خُزيمةَ بشهادةِ رجلين	٢/ ٢٧١
٥٨٤-	شاهدُ الزُّورِ لا تزولُ قدمَاه حتَّى تجبَ له النَّار	٢/ ٢٧٤
٥٨٥-	ليأتينَّ على الناسِ يومٌ يشيبُ فيه الوِلْدانُ	٢/ ٢٧٩
٥٨٦-	لا يقضِي الحاكمُ وهو غضبانُ	٢/ ٢٧٩
٥٨٧-	القضاةُ ثلاثةٌ	٢/ ٢٨٠
٥٨٨-	سيدُ الشَّهداء يومَ القيامةِ حمزةُ بنُ عبدِ المطَّلب	٢/ ٢٨١

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٥٨٩-	إنه لم يقسِم شيئًا من غنائمِ بدرٍ إلا منْ بعد مقدمِه المدينةَ	٢/ ٢٨٢
٥٩٠-	نهى أنْ يباعَ الخمسُ حتَّى يقسمَ	٢/ ٢٨٢
٥٩١-	أصابتْني هذه يومَ خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	٢/ ٢٨٣
٥٩٢-	نهى أن تُوطَءَ الحبالى حتَّى يضعْنَ ما في بطونهنَّ	٢/ ٢٨٣
٥٩٣-	إنِّي لستُ أصافحُ النِّساءَ	٢/ ٢٨٤
٥٩٤-	إذا كان يومُ القيامة يقولُ الله تبارك وتعالى: لي ولعلي	٢/ ٢٨٥
٥٩٥-	من يأتينا بالخبرِ ليلةَ الأحزابِ	٢/ ٢٨٥
٥٩٦-	كان النبيُّ يوم فتحِ مكةَ على بعيرٍ	٢/ ٢٨٦
٥٩٧-	ردَّ رسول الله ستةَ آلافٍ منْ سَبْي هوازنَ	٢/ ٢٨٦
٥٩٨-	فنهاهُم رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك	٢/ ٢٨٧
٥٩٩-	أحيٌّ والداكَ؟ (عن عبد الله بن عمر)	٢/ ٢٨٨
٦٠٠-	فانطلِقْ فأضحكْهُما (عن أبي قيس البجلي)	٢/ ٢٨٨
٦٠١-	اغزُوا باسم الله في سبيلِ الله	٢/ ٢٩١
٦٠٢-	نهى عن المُثْلَةِ	٢/ ٢٩٤
٦٠٣-	أفضلُ الجهادِ كلمةُ حقٍّ عند سلطان جائرٍ	٢/ ٢٩٦

م	الحديث	مكان الحديث في «جامع المسانيد»
٦٠٤-	ما جلسَ عالمٌ في الناسِ	٢/ ٢٩٦
٦٠٥-	جعل الله حرمةَ نساءِ المجاهدين	٢/ ٢٩٦
٦٠٦-	مَنْ سلَّ السَّيفَ على أمتي	٢/ ٢٩٨
٦٠٧-	نَهى عن لبْسِ الدِّيباجِ والحريرِ	٢/ ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٤
٦٠٨-	نِعمَ الإدامُ الخلُّ	٢/ ٣٠١، ٣١٩
٦٠٩-	ويلٌ للذي يحدِّث فيكذبُ	٢/ ٣٠٢
٦١٠-	ما جزرَ عنه الماء فكلُوا	٢/ ٣٠٢
٦١١-	نهى أنْ يأكلَ الرَّجلُ بشماله	٢/ ٣٠٤، ٣٢٠
٦١٢-	مُطْلُ الغنيِّ ظلمٌ	٢/ ٣٠٥
٦١٣-	اشربُوا في كلِّ ظرفٍ	٢/ ٣٠٥
٦١٤-	نهى عن القَزعِ	٢/ ٣٠٧
٦١٥-	لو أخذتُم وأشارَ بيدِه إلى نواحِي لحيتِه	٢/ ٣١٠
٦١٦-	كرهَ رسولُ الله من الشاةِ سبعًا	٢/ ٣١٠
٦١٧-	يلوِّنُ لحيتَه بالصُّفرة	٢/ ٣١١
٦١٨-	عليكم بألبانِ البقرِ	٢/ ٣١١
٦١٩-	إنَّ أحسنَ ما غيرتُم به الشَّعرَ الحنَّاءُ والكتَمُ	٢/ ٣١٦
٦٢٠-	أمَّا أنا فلا آكلُ متَّكئًا	٢/ ٣١٩

م	الحديث	مكان الحديث في «جامعِ المسانيد»
٦٢١-	لا أحبُّ العقوقَ	٢/ ٣٢١
٦٢٢-	دعهنَّ فإنَّ العَهدَ قريبٌ	٢/ ٣٢٢
٦٢٣-	هذان حرامٌ على ذكورِ أمَّتي، (عن أبي الدرداء)	٢/ ٣٢٣
٦٢٤-	اتَّقوا الكعبَينِ	٢/ ٣٢٨
٦٢٥-	تداوَوْا عبادَ الله (عن ابن مسعود)	٢/ ٣٢٩
٦٢٦-	لا يرثُ المسلمُ النصرانيَّ	٢/ ٣٣١
٦٢٧-	ألحقُوا الفرائضَ بأهلِها	٢/ ٣٣٣
٦٢٨-	نَعمْ والثلثُ كثيرٌ	٢/ ٣٣٤
٦٢٩-	مثلُ الذي يتصدَّق أو يعتِقُ عند الموتِ كالذي يُهدي إذا شبعَ	٢/ ٣٤٠

وبهذا أكونُ قد انتهيتُ من تجريد المروياتِ المرفوعة عنِ أبي حنيفةَ من كتاب «جامعِ المسانيد» للخوارزميِّ.

ولما كان الدين النصيحة أقول: إنه يجب استكمال هذا الحصر للمرفوعات من «جامع المسانيد» للخوارزميِّ بالنظر في أسانيد هذه الأحاديث إلى الإمام أبي حنيفة بطرق علمية صحيحة بعيدة عن التعصب أو المجاملات أو التربص لنتبين مدى ثبوتها إليه؛ لأن الحصر لا يعني أنها ثابتة.

والله أعلم.

تكميل

حقيقة «مسندِ أبي حنيفة» جمعُ وترتيبُ الشَّيخِ محمَّد شهيد الله بإشراف الشيخِ محمَّد عبدالرشيد النُّعمانيِّ رحمه الله تعالى.

هذا مسندٌ جمعه الشيخُ محمَّد شهيد الله بن محمَّد أرض الله الحنفيُّ من بلاد البنجلادش بأمرِ وإشرافِ الشيخِ محمَّد عبدالرشيد النعمانيِّ رحمه الله تعالى، وقال النعمانيُّ في مقدمته (ص٣): «وقد جدَّ في جمعه واجتهد وجمع ما تفرَّق في بطون الكتب وانتشر، ولم يذكر مما جمعه الحفَّاظُ في مسانيدهم التي دونوها بجمعِ أحاديثِ الإمام خاصَّة شيئًا».

قلتُ: هذه الدَّعوى فيها نظر؛ فقد قمتُ بملاحقة الأحاديث المذكورة في هذا «المسند» لأستخرج زوائد هذا «المسند» على ثلاثة كتبٍ هي: «جامعُ المسانيدِ»، و«مسندُ الحارثيِّ» ورمزه (ثي)، و«مسندُ ابن خسـرو» ورمزه (خس)، فذكرت الأحاديثَ كلَّها في جدول توضيحي يُميِّز موضع كل حديث، فعزوتُ ما وجدته منْها إلى الكتبِ الثلاثة المذكورة، وتبيَّن لي أنَّ الأحاديث المرفوعة المذكورة في «المسند» موضع البحث قد سبق ذكرها في أحد الكتب الثلاثة مجتمعةً أو منفردةً ماخلا أربعة مرفوعة.

وهذا جدولٌ للأحاديثِ يوضِّحُ ما سبق ذكرُه، و منه تعرف أنَّ المسندَ الجديد لم يُضفْ شيئًا تقريبًا إلى أحاديثِ أبي حنيفة، والله أعلم[1].

---

(١) وقد ساعدني في إعداده السَّيد محمَّد حسن الحسني، والطالب النَّابِه عمر عزلان من الملايو.

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
١-	١-	ثي (٢٦٤)
٢-	٢-	ثي (٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٨، ٦٨٠، ٦٩٨، ٧٠٠)، خس (٤٧٨، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥٦، ٥٥٠، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧)
٣-	٣-	ثي (١٣١٤) خس (٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣)
٤-	٤-	ثي (١٣٩٠)، جامع المسانيد (١/ ٢٤٩)
٥-	٥-	خس (١٠٥١)، جامع المسانيد (١/ ٢٤٧)
٦-	٦-	خس (٤٤٣) جامع المسانيد (١/ ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥)
٧-	٧-	ثي (١٨٦، ٤١٧)، خس (٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٩٠٦)
٨-	٨-	خس (٦٠٤)، جامع المسانيد (١/ ٢٤٤)
٩-	٩-	ثي (٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤)، خس (٢٩٠، ١١٤٤)
١٠-	١٠-	ثي (٤٥٤، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٥٥، ٨٥٧، ٨٩١)، خس (١٨٢)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
١١-	١١-	خس (١١٢٨، ١١٣٠)
١٢-	١٢-	جامع المسانيد (١/ ٢٦٦، ٢٦٧)
١٣-	١٣-	جامع المسانيد (١/ ٢٦٩)
١٤-	١٤-	جامع المسانيد (١/ ٢٦٩)
١٥-	١٥-	خس (٧٩٣)
١٦-	١٦-	ثي (١٤١)، خس (١٠٩٩، ١١٠٥)
١٧-	١٧-	ثي (١٦١٢، ١٦١٣)، خس (٥٣٠)
١٨-	١٨-	ثي (٩٨٨، ٩٩٤)، خس (٦٩٨، ٧٠٢)
١٩-	١٩-	خس (٣٩٠)
٢٠-	٢٠-	خس (٥٨٨، ٦٠٥)
٢١-	٢١-	ثي (١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٤١)، خس (١٤٤، ١٤٩)
٢٢-	٢٢-	ثي (٩٠٣)
٢٣-	٢٣-	ثي (١)، خس (٥٧٩، ٥٨٧)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
٢٤-	٢٤-	جامع المسانيد (١/ ١٠٨)
٢٥-	٢٥-	خس (٩٦٩)
٢٦-	٢٦-	ثي (٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٣٥، ٦٣٩، ٦٥٤)، خس (٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٤)
٢٧-	٢٧-	جامع المسانيد (١/ ١٥٥)
٢٨-	٢٨-	جامع المسانيد (١/ ٢٣٨)
٢٩-	٢٩-	ثي (٧٩٢، ٧٩٣، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٧٠، ١٥٧٢، ١٥٧٨)، خس (٤٧٤، ٤٧٥)
٣٠-	٣٠-	لم أجده وهو موقوفٌ على أبي هريرة رضي الله عنه
٣١-	٣١-	ثي (٨٧٤)، خس (١٩٢)
٣٢-	٣٢-	ثي (٨٢٥)، خس (٤٩٤)
٣٣-	٣٣-	ثي (٣٠٧)
٣٤-	٣٤-	ثي (٨٦٥)، خس (٣١٧)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
٣٥-	٣٥-	ثي (٤٥٤، ٤٥٥)
٣٦-	٣٦-	ثي (٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤)، خس (٤٠٤)
٣٧-	٣٧-	خس (٧٤١)
٣٨-	٣٨-	ثي (٧٦٧، ٧٦٩، ١٦٨١)خس (٣٢٤)
٣٩-	٣٩-	لم أجده وهو مرفوع
٤٠-	٤٠-	ثي (٩١٦، ١٠٢٢، ١٠٩٣) خس (٦٩٢، ٧٠٠، ٧١٠، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢١)
٤١-	٤١-	ثي (٧٧٦)، خس (٣٢٩)
٤٢-	٤٢-	لم أجده وهو مرفوع
٤٣-	٤٣-	خس (١١٧٤)
٤٤-	٤٤-	خس (١١٧٠، ١١٩١)
٤٥-	٤٥-	لم أجده وهو موقوف على عائشة رضي الله عنها
٤٦-	٤٦-	ثي (١٩٠، ١٧٢٠، ١٧٢٢)، خس (١٢٤٣)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
٤٧-	٤٧-	ثي (١٤١٨)، خس (١٠٢٦)
٤٨-	٤٨-	ثي (١١٨٧، ١١٨٩)، خس (٣٥٦، ١١٣٨، ١٢٤٢)
٤٩-	٤٩-	خس (٧٥٥، ٧٦٣)
٥٠-	٥٠-	ثي (١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠)، خس (٩٣٠)
٥١-	٥١-	خس (٣٦٤)
٥٢-	٥٢-	ثي (١٢٨)، خس (٧٥٩)
٥٣-	٥٣-	ثي (٨٣٦، ٨٣٧، ١٥١٣)، خس (١٨٩، ١٩٥، ٣٧٢)
٥٤-	٥٤-	لم أجده وهو موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما
٥٥-	٥٥-	خس (٤٤٠)
٥٦-	٥٦-	خس (١١٢٦)
٥٧-	٥٧-	ثي (٢١٠)، خس (٩٤٨، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٥)
٥٨-	٥٨-	جامع المسانيد (١/ ٥٤١)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
٥٩-	٥٩-	خس (٩٩٩)
٦٠-	٦٠-	لم أجده وهو موقوف على عائشة رضي الله عنها
٦١-	٦١-	جامع المسانيد (٢/ ١٠٢)
٦٢-	٦٢-	خس (١٠٦٧) (١٠٦٨)
٦٣-	٦٣-	جامع المسانيد (٢/ ١٠٢)
٦٤-	٦٤-	ثي (١١١٥، ١١١٧، ١١١٨، ١١٢٥)، خس (٨٦٧)
٦٥-	٦٥-	لم أجده وهو موقوفٌ على عليٍّ عليه السلام
٦٦-	٦٦-	خس (٢٢٥)
٦٧-	٦٧-	خس (٩٣٩)
٦٨-	٦٨-	خس (١٠٦٣، ١٠٦٤)
٦٩-	٦٩-	لم أجده وهو موقوفٌ على ابنِ عمرَ رضي الله عنهما
٧٠-	٧٠-	جامع المسانيد (٢/ ٩٧)
٧١-	٧١-	ثي (٢٠١، ٢٠٦، ١٧٣٥، ١٧٤٠)، خس (١٠١٣،

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
		١٠١٤، ١٢٢٧، ١٢٢٨)
٧٢-	٧٢-	المرجع السابق
٧٣-	٧٣-	المرجع السابق
٧٤-	٧٤-	ثي (٥٤، ٨٤٩)
٧٥-	٧٥-	ثي (١٣٩١)، خس (٦٦٤، ١٠٤٢)
٧٦-	٧٦-	لم أجده وهو موقوف على علي عليه السلام
٧٧-	٧٧-	جامع المسانيد (٢/ ١٥٤)
٧٨-	٧٨-	لم أجده وهو موقوف على ابن الزبير
٧٩-	٧٩-	ثي (٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٢، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٨، ٩٧٩،٩٨٠)، خس (٧١٢، ٧١٩)
٨٠-	٨٠-	لم أجده وهو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه
٨١-	٨١-	خس (٦٥٦)
٨٢-	٨٢-	خس (٦٥٥)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
٨٣-	٨٣-	خس (٦١٤، ٦١٥، ٩١٥)
٨٤-	٨٤-	لم أجده وهو مرفوع
٨٥-	٨٥-	جامع المسانيد (٢/ ١٧٨)
٨٦-	٨٦-	لم أجده وهو موقوف على إبراهيم النخعي
٨٧-	٨٧-	لم أجده وهو موقوف على إبراهيم النخعي
٨٨-	٨٨-	جامع المسانيد (٢/ ١٧٩)
٨٩-	٨٩-	جامع المسانيد (٢/ ١٨٠)
٩٠-	٩٠-	ثي (١٩٤)خس (١٢١)
٩١-	٩١-	خس (٧٧١، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٨، ٧٨٧)
٩٢-	٩٢-	لم أجده وهو موقوف على علي عليه السلام
٩٣-	٩٣-	ثي (١٠٥٣، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٣)، خس (٦٩٧)
٩٤-	٩٤-	خس (٥٨٠)
٩٥-	٩٥-	جامع المسانيد (٢/ ٢٢، ٢٤، ١٠٨، ١١١، ١٦٨، ١٧٥)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
٩٦-	٩٦-	ثي (١١٩٠)، خس (١١٩٠)
٩٧-	٩٧-	جامع المسانيد (٢/ ٢٥)
٩٨-	٩٨-	ثي (٧٢)خس (١٠٠٣، ١٠٠٤)
٩٩-	٩٩-	خس (٥٠١)
١٠٠-	١٠٠-	خس (١٠٣١، ١٠٣٥)
١٠١-	١٠١-	ثي (١٨)، خس (٥٨٦)
١٠٢-	١٠٢-	ثي (٢)، خس (٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤)
١٠٣-	١٠٣-	خس (٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠)
١٠٤-	١٠٤-	خس (١٢٥٤)
١٠٥-	١٠٥-	ثي (٩٣٧، ٩٣٨)، خس (١٨٨، ٢٠٤، ٢١١)
١٠٦-	١٠٦-	خس (٩٩، ١٠٤، ١٠٧)
١٠٧-	١٠٧-	خس (٢٠٩)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
١٠٨-	١٠٨-	ثي (٨٩٥)
١٠٩-	١٠٩-	ثي (٥٠) خس (١١٤٨، ١١٨١)
١١٠-	١١٠-	خس (٩٥٧، ٩٥٨)
١١١-	١١١-	جامع المسانيد (٢/ ٥١)
١١٢-	١١٢-	جامع المسانيد (٢/ ٣٢٠)
١١٣-	١١٣-	ثي (٧٨٠)خس (١٨٥، ٣٢٨)
١١٤-	١١٤-	ثي (١٢١٣)، خس (١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١١٤٩)
١١٥-	١١٥-	ثي (١٥٩، ٤٠٥)، خس (١٠٨٧، ١٠٩٦، ١١٠٣)
١١٦-	١١٦-	ثي (١٤٧٩، ١٤٨٠)، خس (٨٤٦)
١١٧-	١١٧-	ثي (١٤٠٩، ١٤١٢، ١٤١٣)، خس (١٦١)
١١٨-	١١٨-	جامع المسانيد (٢/ ٢٥٢)
١١٩-	١١٩-	ثي (٩١٢)
١٢٠-	١٢٠-	لم أجده وهو موقوف على أبي حنيفة

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
١٢١-	١٢١-	خس (١٨)
١٢٢-	١٢٢-	ثي (١٢١٦)خس (١٠٧٩)
١٢٣-	١٢٣-	ثي (١٥)خس (٦١٠)
١٢٤-	١٢٤-	ثي (٣٢٣)
١٢٥-	١٢٥-	ثي (١٢٤٥، ١٢٤٧، ١٢٥٢)، خس (٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٩)
١٢٦-	١٢٦-	خس (١١٠٠)
١٢٧-	١٢٧-	ثي (١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩) خس (٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣)
١٢٨-	١٢٨-	لم أجده وهو موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما
١٢٩-	١٢٩-	ثي (٩٣)، خس (٨٦٨)
١٣٠-	١٣٠-	خس (١١٣٤)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
١٣١-	١٣١-	ثي (٧٧٧)
١٣٢-	١٣٢-	خس (٦١٩)
١٣٣-	١٣٣-	ثي (١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤)، خس (٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٣، ٨٦٩)
١٣٤-	١٣٤-	لم أجده وهو مرفوعٌ
١٣٥-	١٣٥-	ثي (٨٨٧، ٨٩٢، ٨٩٣، ١٦٨٢)، خس (٢، ٤، ٧، ٩، ١٠)
١٣٦-	١٣٦-	خس (٧٢٨)
١٣٧-	١٣٧-	خس (٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤)
١٣٨-	١٣٨-	ثي (١٩٢، ٢٦٧، ٥٥٢، ٥٥٣، ٦١٥، ٦١٧، ١٢٩٥، ١٤٥٥)، خس (٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٦، ٨١٠، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٣٠)
١٣٩-	١٣٩-	لم أجده وهو موقوف على عمر رضي الله عنه
١٤٠-	١٤٠-	ثي (١٠٠٠) خس (١، ٢، ٣، ٤، ٥)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
١٤١-	١٤١-	خس (٦٣٥)
١٤٢-	١٤٢-	خس (٤٤١)
١٤٣-	١٤٣-	لم أجده وهو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه
١٤٤-	١٤٤-	ثي (١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٤، ١٣٦٦)، خس (٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧)
١٤٥-	١٤٥-	ثي (٥٧٦، ٨٣٢، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٣٦)، خس (١٢٢٠)
١٤٦-	١٤٦-	المرجع السابق
١٤٧-	١٤٧-	ثي (١٥٢٦، ١٥٢٧) خس (، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٥)
١٤٨-	١٤٨-	خس (١٢٠٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨)
١٤٩-	١٤٩-	ثي (١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)
١٥٠-	١٥٠-	ثي (١٣٧٠)، خس (٥٢٠)
١٥١-	١٥١-	ثي (٧٥٤)، خس (٣١٢)

مسلسل	رقم الحديث في مسند أبي حنيفة الذي جمعه محمد شهيد الله	مكان وجود الحديث في مسانيد أبي حنيفة
١٥٢-	١٥٢-	ثي (٤٩٢)، خس (٥٠)
١٥٣-	١٥٣-	جامع المسانيد (١/ ٤٣٣، ٤٤١)
١٥٤-	١٥٤-	ثي (١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٣)، خس (١١٠٧)
١٥٥-	١٥٥-	خس (١١٩٦)

وحاصلُ ما في هذا المسنَدِ الذي جمعه الشيخ محمد شهيد الله الآتي:

١- عددُ النُّصوصِ من المرفوعاتِ والموقوفاتِ (١٥٥)، مائة وخمسة وخمسون نصًّا.

٢- عددُ الزَّوائد المرفوعةِ (٤) أربعةُ أحاديثَ فقط.

٣- عددُ الزَّوائدِ الموقوفة (١٥) خمسةَ عشرَ حديثًا فقط.

وبعد هذا التتبُّع يكون «مسند أبي حنيفة» الذي جمعه محمد شهيد الله مخالفًا لما ادَّعاه الشيخ عبد الرشيد النعمانيُّ رحمه الله تعالى، وتلميذهُ المذكور.

والأمر لله تعالى.

الفصل الثالث

حول رجال مسانيد الإمام أبي حنيفة من خلال:

«مقدمة تنسيق النظام شرح مسند الإمام»،

و «الإعلام برواة الإمام»

أوَّلا: الشَّيخُ محمَّد حسن السَّنبهليُّ، ومقدمةُ كتابِه «تنسيقُ النِّظامِ شرح مسندِ الإمام».

المبحث الأول:

التعريف بالشيخ محمد حسن السنبهلي.

١- ذَكَرَ شيخُنا العلامة عبد الفتاح أبو غُدَّة -رحمه الله تعالى- الشيخَ محمد حسن السَّنبهليَّ وكتابه «تنسيق النِّظام» في عدة مواضعَ من تعليقاته مثنيًا على الكتابِ وصاحبه، وقد حلَّاه شيخُنا عبد الفتاح في تعليقاته على «الأجوبة الفَاضلة» (ص٩٠- ٩١) بعلَّامةِ المتأخِّرين المُحدِّث الفَقيه، وانظر (ص١١٦) منه.

وقال شيخُنا في حاشيته على كتاب «قواعد في علوم الحديث» (ص١٠٩): «العلَّامةُ المحقِّقُ الشيخُ محمَّد حسن السَّنْبهليُّ، ويقال: السَّنْبليُّ الهنديُّ عصريُّ الشيخِ عبدالحي الَّلكنويِّ وصديقُه ومشابهُه في كثرة التآليف العَديدة وتنوُّعِها مع قِصر العُمرِ أيضًا، فقد وُلد سنة ١٢٦٤ وتوفِّي ١٣٠٥ وله نحو مائةِ مؤلَّفٍ أو يزيدُ، وهو صاحب بحثٍ وجولاتٍ منصورةٍ في كتبه رحمه الله تعالى، وقد ترْجَمَ له صاحبُه عبد الحيِّ في «مقدمة السِّعاية» (ص١٨، ١٩) ترجمةً حسنةً قبل وفاته، وتُوفِّي السَّنبهليُّ بعده بسنة.

ثُمَّ قال شيخُنا عن «تنسيق النِّظام في مسند الإمام»: «وهو كتاب عظيمٌ جدًّا

للغايةِ ومقدمتُه بلغت ١٢٣ صفحةً من القطعِ الكبير الهنديِّ، حُشيتْ بأغلى الدُّررِ والنَّفائسِ فعليكَ به».

٢- وكانتْ هذه الكلمات من الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من أسبابِ رغبتي في الاطلاع على هذا الكتاب، ثم عنايتي به، وقد حصلتُ على نسخةٍ مطبوعة طبعة هندية أرسلها إليَّ هديةً مجيزُنا الأستاذ الشيخُ محمَّد عبد الرشيد النُّعمانيُّ -رحمه الله تعالى- بواسطةِ تلميذِه الشيخِ عبد القيوم عبد الغفور السِّنديِّ وكان طالبًا بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة بتاريخ ١/ ٧/ ١٤٠٥ وقت مجاورتي بمكة المكرمة زادها الله تعالى تشريفًا وتعظيمًا، وأعاد علينا من بركاتها.

٣- وترجمةُ الشيخ محمد حسن السنبهلي تجدها في مقدمة كتاب «السِّعاية في كشف ما في شرح الوقاية» للشيخ عبد الحيِّ اللَّكنويِّ (ص ١٨، ١٩) لكنها مختصرةٌ؛ وقد أحالَ اللكنويُّ إلى كتابه «إنباء الخلان بأنباء علماء هندوستان»، وهي رسالة ذكرها في مقدمة «التعليق المُمجَّد» وقال عنها: «تفصيل أسانيد مشايخي وشيوخ مشايخي موكولٌ إلى رسالتي «إنباء الخلَّان بأنباء علماء هندوستان» وفقني الله لإتمامها».

وترجم للسَّنبهليِّ معاصرُه العلامة السَّيد عبد الحيِّ الحسنيُّ في «نزهة الخواطر» (٨/ ١٣٥٤- ١٣٥٥) وقد رأيت أن أنقل ترجمته كاملة من كتابه المفيد «نزهة الخواطر» فإن الرجل يكاد لا يعرف في بلادنا، وهذا نص ترجمته:

«مولانا محمد حسن السَّنْبهليُّ الشيخ الفاضل الكبير محمد حسن بن ظهور حسن بن شمس علي الإسرائيلي السَّنبهلي كان من كبارالعلماء.

ولد ونشأ ببلدة سنْبهلَ، وقرأ المختصرات على أساتذة عصره ومصره، ثم سار إلى رامبور وقرأ الكتب الدراسية على مولانا سديد الدين الدهلوي وعلى غيره من

العلماء، ثم ولي التدريس في بعض المدارس العربية، لقيته بلكهنؤ، فوجدته ذكيًّا فطنًا، حادَّ الذهن سريع الملاحظة، ذا حافظة عجيبة وفكرة غريبة، تفرد في قوة التحرير وغزارة الإملاء، وجزالة التعبير، وكلامه عفو الساعة وفيض القريحة، ومسارعة القلم ومسابقة اليد، وكان شديد التعصب على من لا يقلد الأئمة.

طالعت من مصنفاته شرح مختصر على إيساغوجي، صنفه في يوم واحد، وشرح بسيط على «ميزان المنطق»، سماه بـ«المنطق الجديد» وهو مشتمل على نتائج تحقيقات كثيرة، و«القول الوسيط في الجعل المؤلف والبسيط»، و«سوانح الزمن على شرح السلم للمولوي حسن»، و«نظم الفرائد على شرح العقائد»، و«شرح بالقول على أصول الشاشي»، وتعليقات مبسوطة على «هداية الفقه»، و«تنسيق النظام لمسند الإمام»، حاشية بسيطة على «مسند الإمام أبي حنيفة» برواية الحصْكفيِّ مع مقدمتها المبسوطة، كلها طبعت وشاعت في الهند.

وأمَّا ما لم يطبع فمنها: «صرح الحماية على شرح الوقاية مع المقدمة»، وهي أحسن مؤلفاته، رأيته عند المرحوم عبد العلي المدراسي، وله غير ذلك من المصنفات عدها في مقدمة صرح الحماية مائة كتاب وكتاب ما بين المجمل والمفصل، والصغير والكبير.

توفي يوم الأربعاء لثلاث عشرة خلون من صفر سنة خمس وثلاثمائة وألف» انتهى.

قلت: هذه ترجمة علامة، بحاثة، مصنف، صاحب آراء، بحسب وقته ومصره.

وهنا كلمات متعلقات بفكرالشيخ محمد حسن السَّنبهليِّ -رحمه الله تعالى- وبشرحه على «مسند الإمام أبي حنيفة»، للحصْكفيِّ، أحبُّ أن أقيِّدها لمزيد الفائدة، لأنها ترشد إلى طريقة تفكير الشيخ السَّنبهليِّ، وبالتالي منهجيته في كتابه.

الكلمة الأولى: قول العلامة عبد الحيِّ الحسنيِّ في هذه الترجمة: «كان شديد

التعصب على من لا يقلد الأئمة».

الكلمة الثانية: نقد العلامة الكشميري لطريقة السنبهلي:

قال العلامة محمد أنور شاه الكشميري في كتابه «فيض الباري» (٤/ ٣٩):

«إن الرجل إذا تكلم في غير فنه أتى بالعجائب، وهكذا جرَّبناه في رجال لا تكون لهم ممارسة في فن، ثم إذا تكلموا فيه، أتوا فيه بما يقضي منه العجب؛ منهم المولوي أحمد حسن السَّنبهليُّ -المُحشِّي«للهداية»، و«مسند أبي حنيفة» - مر على حديث عند الترمذي، ونقل عنه عبد الكريم بن مالك الجزري، فهو ثقة، فقال: لم لا يجوز أن يكون هو ذلك الثقة دون ابن أبي المخارق؟

قلت (القائل العلامة الكشميري): ومثل هذه المناقشة دليل على عدم ممارسته لذلك العلم، فإن المحدثين يعلمون سلسلة الأساتذة والتلامذة، كرأي عين، فإذا حكموا على رجل بأنه فلان، نظروا أولا إلى أساتذته، وتلامذته، وطرقه، فلا يحكمون بالإبهام، والأوهام، فما حكم به الترمذي، إنما حكم بعد علم منه أنه ابن أبي المخارق، كالعِيان، لا أنه ظن منه، كالاحتمالات العقلية».

الكلمة الثالثة: تعصب السنبهلي على دعاة الإجتهاد:

ونقل بعضهم أنَّ الشيخ محمد حسن السَّنبهليَّ قال في حاشية «نظم الفرائد على شرح العقائد للنسفي»: «خلفاء هذه الملة أربعة: ابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني، فيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم، وإذا انضم إليهم ابن حزم، وداود الظاهري بأن صاروا ستة، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجمًا بالغيب».

هذه كانت كلمات كاشفات مع الاعتذار عن النقل المطول.

المبحث الثاني:

وهو في تنبيهين:

هذان تنبيهان أردت أن يكونا توطئة للبحث مع الشيخ محمد حسن السَّنبهليِّ وآرائه النقدية التي ذكرها في مقدمة كتابه «تنسيق النظام».

التنبيه الأول: هل شيوخ الإمام أبي حنيفة ثقات ؟

عاشَ الإمامُ أبو حنيفة فيما بين القرن الأول والثاني، فهو في طبقة متقدمة جدًّا، وأكثر شيوخه من التابعين بطبقاتهم، وهي طبقات يقل أو ينذُر الضعفاء فيها، ويكثر الثقات الضابطون العدول فهم من خير القرون، فلا يستبعد أن يكون أكثر شيوخه من الثقات.

بيْد أنَّ جعْلَ كل فرد من شيوخه من الثقات يحتاج لاستقراء وإعمال نظر.

وهنا يرد سؤال: هل شيوخ الإمام أبي حنيفة كلهم من الثقات ؟

الإجابة بنعم، ذهب إليها أكثر الحنفية المتأخرين المتعرضين لهذا البحث، وانظر «قواعد في علوم الحديث» للشيخ ظفر التهانوي (ص٢٢١)، وهو ما ذهب إليه الشيخ محمد حسن السَّنبهليُّ وانتصر له.

والصوابُ أنَّ هذا أغلبيٌّ لا كليٌّ، وهو ما حققه أستاذُنا الشيخُ عبد الفتاح أبو غدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقاته على «القواعد» (ص٢٢١).

ولم يصرِّح الإمام أبو حنيفة أو أحدٌ من أصحابه الأوائل بتوثيق كل شيوخه، وقد روى أبو حنيفة عن جابر الجُعفيِّ وقال: «ما رأيتُ أكذبَ منه»، وانظرْ حاشية «قواعد علوم الحديث» (ص ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠) في معارضةِ هذه الدَّعوى.

من شيوخ الإمام أبي حنيفة المضعفين:

١- أبان بن أبي عياشٍ ٢- جابر بن يزيد الجُعْفيُّ ٣- جويبر بن سعيد الأزديُّ ٤- سليم أبو سلمة صاحبُ الشَّعبيِّ ٥- وطريف بن شهاب السعدي ٦- وعبد الكريم بن أبي المخارق ٧- ومسلم بن كيسان الملائي ٨- ومحمد بن السائب الكلبيُّ ٩- و محمد بن الزبير الحنظليُّ ١٠- ويحيى بن عبد الله بن الحارث ١١- ويحيى بن أبي حيَّة الكلبيُّ.

٢- ولك أن تنظرهم في كتب الرجال، ثم توافق وتخالف إن كنت من أهل المعرفة.

التَّنبيهُ الثاني: عدد شيوخ الإمام أبي حنيفة:

١- عاش الإمام أبوحنيفة في الكوفة، ودخل البصرة، وتردَّد على الحرمين الشريفين، ومكث بمكة المكرمة سنوات، وهذه أماكن يكثر فيها أهل العلم من القاطنين والواردين، واختلط الإمام أبو حنيفة بالعلماء، وتحمل الكثير عن الأعيان.

وقد ذكر بعض المصنفين أن شيوخ الإمام أبي حنيفة بلغوا أربعة آلاف شيخ.

٢- ففي مقدمات «جامع المسانيد» (١/ ١٠٧) قال القاضي الخوارزميُّ مانصُّه: «من مناقبه وفضائله التي تفرد بها، أنه تلمَّذ عند أربعة آلاف من شيوخ أئمة التابعين دون من بعده.

ثمَّ نقل القاضي الخوارزميُّ من كتاب الموفق المكيِّ عن أبي حفص عمر بن الإمام بكر بن محمد بن علي الزرنجريِّ عن والده -رحمه الله- أنه قال: وقعت منازعة بين أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة وأصحاب الإمام المعظم الشافعي -رضي الله عنه- ففضل كل طائفة صاحبها، فقال أبو عبد الله بن أبي حفص الكبير -وهو إمام أئمة الحديث لأصحاب الشافعي-: عدوا مشايخ الشافعي -

رحمه الله- كم هم ؟ فعدوهم، فقالوا: إنهم بلغوا ثمانين شيخًا.

فقال لهم: فعدوا مشايخ أبي حنيفة فعدوهم فقالوا: إنهم بلغوا أربعة آلاف».

وقال المُلَّا علي القاري في «مقدمة شرح المسند» (ص٥): «ولقد كتب أبو حنيفة عن أربعة آلاف شيخ».

٣- وفي «عقد الجمان» للمحدث محمد بن يوسف الصالحي عقد الباب الرابع من كتابه في شيوخ أبي حنيفة، وقال (ص ٨٧) مانصه: «وذكر الحافظ أبو بكر محمد بن عمر الجعابي -رحمه الله- في كتابه «الانتصار» كثيرا من مشايخ الإمام أبي حنيفة، ويحتاج إلى تحرير كثير، وضبط الأسماء المشكلة، وفاته أسماء كثيرة فحررت ماقدرت عليه، وضممت إليه مافاته مما ذكره أبو محمد الحارثي، وأبو المؤيد الخوارزمي، والكردري، وأبو محمد العيني وغيرهم، مقدمًا من اسمه محمد تبركًا باسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم» انتهى، وانظر: «مناقب الإمام» للموفق المكي (ص ٣٨-٤٨)، والكردري (ص٧٩-٩٧)، و«مغاني الأخيار» (٢/ ١٢٦)، و«الخيرات الحسان» (ص٢٣).

٤- وأظنُّ أنَّ هذا العدد «أربعة آلاف شيخ» فيه مبالغة يخالفها ما في «جامع المسانيد»، والمسانيد التي بين أيدينا المصنفة في حديث أبي حنيفة، والعدُّ الذي قام به كلٌّ من: البدر العيني، ومحمد بن يوسف اا‌لصالحي.

وتقدمَ أنَّ عدد شيوخ أبي حنيفة من «تنسيق النظام» للسَّنبهليِّ(١١٢)، مائة واثنا عشر شيخًا فقط.

وصرَّحَ البدر العيني في «مغاني الأخيار» (٢/ ١٢٦) أنَّ في مسنده قريبًا من مائتين من التابعين وغيرهم، ثم ذكر ما وقع له من شيوخ الإمام أبي حنيفة،

ورتبهم على الحروف الهجائية فكانوا (٢٩٢) مائتين واثنين وتسعين شيخًا.

وقد رتَّبَ المحدث محمد بن يوسف الصالحي الشيوخ في كتابه «عقد الجمان» على الحروف (ص ٨٧- ١١٤) فكانوا (٢١١) مائتين وأحد عشر شيخا.

وهذه الأعداد من حيث الروايات التي وصلت إلينا، وفيها ما يصح وما لا يصح، أمَّا الواقع ومافي نفس الأمر فلا يعلمه إلا الله تعالى.

المبحث الثالث:

حول شرحِ السَّنبهلي لـ«مسندِ أبي حنيفة»:

تذكر أن «مسندِ أبي حنيفة» للحارثيِّ، قد علق أسانيده الشيخ الحصكفي، ثم رتَّبه الشيخُ محمَّد عابد السِّنديُّ.

وتذكر أنَّ الحصكفيَّ هو موسى بن زكريَّا بن إبراهيم الحصكفيُّ القاضي تُوفِّي سنة ٦٥٠، له ترجمةٌ في: «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٦٤٥)، و«الجواهرُ المضيَّة في طبقاتِ الحنفيَّة» (٢/ ٢٩٩)، ولم يذكرْ مترجموه فيه جَرْحًا ولا تَعْديلًا على طريقة المحدِّثين، وهذا لا يضر؛لأنه رتب أو علق الأسانيد وليس من الرواة هنا.

أمَّا الحارثيُّ فهو عبدالله بن محمَّد الحارثيُّ البخاريُّ، وهو شديدُ الضَّعف، وتقدَّم الكلامُ عليه، وقال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٣٥): «ألَّفَ مسندًا لأبي حنيفة الإمام، وتعب عليه، ولكنَّ فيه أوابدَ ما تفوَّه بها الإمام، راجت على أبي محمد».

ومقدمة الشارح الشيخ محمد حسن السَّنبهليِّ مرتبة على أبواب كالآتي:

الأوَّلُ: (ص ٧ – ٩) في ترجمة الإمامِ أبي حنيفة.

الثاني: (ص ٩ – ١٣) في فوزِ الإمام أبي حنيفة بفضلِ التَّابعية وبيانِ مشايخِه

وتلامذتِه مجملًا.

الثالثُ: (ص ١٣ - ١٢٣) في تراجمِ رجال المسندِ، وهذه الطريقة أهملت تراجم الأصل وهو «مسند الحارثي»، لأنَّ الشيخ محمد حسن السَّنبهليَّ تَرَكَ البَحث في الرِّجال من الحارثيِّ إلى أبي حنيفة، وهم الأكثرون.

وقدْ رَتَّبَ الشيخُ محمَّد حسن السَّنبهليُّ الرِّجال في هذا الباب على ثلاثة فصول كالآتي:

الأوَّل: خاصٌّ بالصَّحابة وعددُهم (١٠٤).

الثاني: في شيوخ الإمام وعددُهم (١١٢) شيخًا.

الثالثُ: في المتوسِّطين بين شيوخه والصحابة أو غيرهم وعددهم (١٤١) راويًا.

مطلب: ملاحظاتٌ نقديةٌ على عمَل الشَّيخِ محمَّد حسنَ السنبهليِّ:

الشيخُ محمَّد حسن السَّنبهليُّ -رحمه الله تعالى- حنفيُّ المذهبِ، وعَاشَ حياتَه طالبًا ومدرسًا ومصنِّفًا في المذهبِ الحنفيِّ، وناصرًا له، وأعملَ نظرَه بقوةٍ في تأييد مذهبه، وخَرَجَ كذلك بقوَّة عن القَواعدِ والوَاقعِ، فأغرَبَ بكلامٍ وإطلاقاتٍ لا تصحُّ مع أنوار البحثِ، وكنتُ أثناءَ القراءةِ أشفق عليه، ولكنَّ نفسيتَه وحبَّه لمذهبه فَعلَا معه ذلك.

وهذه ملاحظاتٌ نقديةٌ حول المدَخل والأبوابِ الثلاثة وهي تمثِّلُ مقدمة الشرح، وأرجو من الناظر أن يستصحبَ ما سبق بحثُه حول المصنفين لمسانيد أبي حنيفة.

منهج الشيخ السَّنبهلي في ترجمة الرُّواة:

١-لا تخرجُ منهجيةُ الشيخِ محمَّد حسن السنبهليِّ في تراجمِ الرِّجال عن ذكر الأسماءِ والكُنى والعنَايةِ بالضَّبطِ، وتصديرِ البحثِ مع الرَّاوي بنقلِ كلام الحافظ في «التَّقريب»، ثمَّ البناءِ عليه، والعِناية بنقلِ كلام الشَّيخِ مُلَّا علي القاري في شرحه لمسند الإمام أبي حنيفة مع التَّعقيبِ عليه فيما لا يراه السَّنبهليُّ صوابًا.

٢- وعيَّن السَّنبهليُّ مواضعَ رواية أبي حنيفة عن الرَّاوي في «مسند الحارثيِّ» بترتيبِ الحصكفيِّ، ثمَّ السِّندي، وإذا كان الرَّاوي ضعيفًا أو مضعَّفًا اعتذر عن الرِّواية عنه بما يوافقُ المذهبَ.

٣-ومن المواضع التي استحسنتُها في كتابه مناقشاتُه الجيدةُ في دفع الضَّعف عن المضعَّفين، وكان يستصحبُ تصرُّفَ الحفَّاظ مع الرَّاوي لا سيَّما الترمذيُّ.

٤- وهو يردُّ الجرحَ بالبدعة كالإِرْجاءِ أوالاعتزال، ويعتني بالتوثيقِ الضِّمنيِّ كقولهم: فلانٌ لايروي إلَّا عن ثقةٍ، أو شيوخ فلانٍ ثقاتٌ، وانظر ترجمته المطوَّلة ومناقشاتِه المسهبة في الكلام على «عبد الكريم بن أبي المخارق» (ص ٦٥-٧٠) وقد دافعَ عنه من سبعة وعشرين وجهًا.

ويمكن الاستفادة من مباحثات الشيخ السَّنبهليِّ في الرجال.

تنبيهات على منهج الشيخ محمد حسن السَّنبهليِّ:

١- اختار الشيخُ محمد حسن السَّنبهليُّ شرح «مسند أبي حنيفة» للحارثيِّ الذي اختصره الحَصْكَفيُّ ورتبه على شيوخِ الإمام أبي حنيفة، ثمَّ رتبه الشيخُ محمد عابد السِّنديُّ على أبوابِ الفقه، ولم يترجم السَّنبهليُّ لهؤلاءِ الثلاثة في مقدمته المطوَّلة، ولا سيَّما وأنَّ جامعَ المسنَد متَّهمٌ، ولكنَّه سكتَ.

نعم، رأيتُ ترجمته للحَصْكفيِّ في مقدمة الشرح لكنَّها ليستْ على سَنَنِ مقدمته المطوَّلة...!!

٢- توثيقُ الشيخ السَّنبهليِّ لجميعِ المصنِّفين لمسانيدِ الإمام أبي حنيفة:

قال الشيخُ السَّنبهليُّ (ص٣): «أنت تعلم أنَّ الجَامعين لها (يعني المسانيد) علماء ثقاتٌ أثباتٌ معتمدٌ عليهم لا يعتريهم ولا يُتوَّهم بهم مظنةُ الإلحاقِ والإضافةِ والوضعِ والكذبِ، ولاعرضهم الضَّعف والجرحُ بل هم الحفَّاظ الحُجَجُ المحدِّثون الكُمَّل».

قلتُ: هذا الكلام فيه نظر، ويخالف الواقع، والتفصيل تقدم، ومحاولةُ إثباتِ التوثيق لجامعي المسانيد مع ما تقدم من ضعف بعضهم، مكابرة، وإعراضٌ عن البحث.

وهذه طريقةٌ أنزِّه عنها من يشتغلُ بالعلم من الطلبة، فضلًا عن العلماءِ، وكان على الشيخ محمد حسن السَّنبهليِّ النَّظرُ في كتبِ الرِّجال والطَّبقات لمعرفة حال جامعي المسانيد، وأنهم ليسُوا كما ادَّعى، وأنا خَجِلٌ جدًّا من رجلٍ يشتغلُ بالعلمِ يثبتُ نتيجةً تمنَّاها تخالفُ الواقع بدون بحث ومقدمات، ولكن دفعًا بالصدر.

٣- ادعاءُ الشيخ السَّنبهليِّ توثيق الرُّواةِ من جامعي المسانيد إلى الإمامِ أبي حنيفة:

تقدمَ مرَّاتٍ أن الحاجة ماسة إلى معرفة الرجال المذكورين في مسانيد الإمام مابين أصحاب المسانيد إلى أبي حنيفة، فتعليق الأسانيد غير جيد، وإهمال هذا النوع من الرجال أسقط الثقة بهذه المسانيد عند التحقيق، لا سيما مع وجود جمع من الرواة التالفين في هذا الصنف، وأظن أن الشيخ السنبهليَّ أدرك هذا الإشكال.

وقد أجاب عنه بقوله (ص٣): «وكذلك حال عامة الرواة والنقال منهم إلى الإمام» يعني أنهم ثقات.

قلتُ: هذا مسلك غير جيد، ولابد من مجانبته، مع التنبيه عليه، ولا يليق بأهل العلم سلوك هذه المسالك المسقطة لمباحث الإسناد، ومصادمة الواقع، وهذا النوع من الرواة فيهم من يدخل في دائرة الثقات، وفيهم الضعفاء، وفيهم المتهمون، والمتروكون، والوضاعون، فكيف يوثقهم في صعيد واحد.

٤- ادعاء الشيخ السَّنبهليِّ عدم الحاجةِ للنَّظرِ في الرُّواةِ بين جامعي المسانيد وصاحب «جامعِ المسانيد»:

قال الشيخُ محمَّد حسن السَّنبهليُّ (ص٣): «وبعد جمع الجامعين لا تمسُّ الحاجة إلى الفَحصِ والتَّفتيش إلى رجال ما بعد الجامعين إلى القاضي الخوارزميِّ، فإنَّ جمعه لها كجمعِ أحاديثِ السِّتة في جامع الأصول...».

قلتُ: جاء الشيخ السَّنبهليُّ إلى نسبة المسانيد إلى أصحابها، والطرق الموصلة لها، فهو يرى أن نسبة هذه المسانيد لأصحابها صحيحة، وبالتالي لا نحتاج للنَّظرِ في الأسانيد الموصلة لها، وهذه كلمات:

الكلمة الأولى:

ذكر القاضي محمد بن محمود الخوارزميُّ صاحب «جامع المسانيد» في مقدمته (١/ ١٦٧-١١٧) في باب خاص طرقه إلى هذه المسانيد، وعين قراءته لبعضها على بعض الأعيان.

والمصنِّفون في الفهارس والأثبات يذكُرون أسانيدهم لجامع المسانيد أو للمسانيد، وكل بحسَب أغراضِه، ومن أهمِّها: الأسانيد التي ذكرها الشيخ محمد

ابن يوسف الصالحي في «عقد الجمان» لكل مسند وهم عنده سبعة عشر مسندا، وكذا الأسانيد لهذه المسانيد التي ذكرها المسنِد الشمس ابن طولون الدمشقي في الفهرسة الوسطى له.

وهذه الأسانيد تُذكر غالبًا للتبرك ولبقاء سلسلة الإسناد التي اختصَّ المسلمون بها، فكما قال السَّنبهليُّ: «لا تمس الحاجة إلى الفحص والتفتيش عن رجالها»، فهو يرى أن هذه المسانيد ثابتة من وجوه ولا تحتاج للنظر في أسانيد الخوارزمي وغيره لها.

الكلمة الثانية:

هذه المسانيد واقع محسوس، والعناية المتنوعة بها على سنن المحدثين واعتمادها في التخريج أو الزوائد أو عمل تصنيف جيد في رجاله، أو التصنيف في أطرافها أو عللها وهذا لم نجده في طبقات الحفاظ المصنفين الذين تصدروا لهذه الأعمال، مع أن بعض هذه المسانيد متقدم لا سيما «مسند الحارثي» المتوفى في منتصف القرن الرابع. وتأمل كتب العلامة الطحاوي وهو حنفي، وجامع المسانيد، وقارن.

الكلمة الثالثة:

قول السَّنبهليِّ: «فإنَّ جمعه لها كجمعِ أحاديثِ السِّتة في جامع الأصول».

قلت: هذا التشبيه فيه نظر، وهو ليس بين متماثلات، وهو تشبيه غير وارد إلا باعتبار أن الكتابين قاما على الجمع والترتيب فقط، فالكلام هنا عن الجمع، وهيهات كتبٌ صنَّفها متَّهمون بالكذبِ أو ضعفاءُ أو من لا يُعرفون، أو من اختُلف في مصنِّفها الحقيقيِّ المستُور تكونُ كالكتبِ السِّتةِ المعتمدة التي تفنَّن في تصنيفِها أعيانُ كبارِ حفَّاظِ الإسلام، والتي قُرئت وحُرِّرت وعُرفَ رجالها،

وخرجتْ أحاديثُها، واستخرَجَ الحُفَّاظُ عليها، ومُيِّزتْ ألفاظُها، وتداول المحدِّثون والحُفَّاظُ والفقهاءُ نُسَخَها من تركستان إلى الأندلس، ولا تخلو مكتبةٌ منها، فحصَل القبول العامُّ لها، فقياسُ هذه المسانيد على الكتب السِّتة كمحاولةِ قياسِ الحديث المتواتر بالفردِ المنكَر، ولكنْ حُبُّك للشيء يُعمي ويُصمُّ.

٥- هل استشهادُ الإمام أبي حنيفةَ برجلٍ يعتبرُ تعديلًا له؟

قال الشيخُ السنبهليُّ (ص٥): «استشهاد الإمام برجلٍ والأخذُ عنه تعديلٌ وتزكيةٌ منه له فلا حرجَ بجرحِ غيرِه».

قلت: كلام الشيخ السَّنبهليِّ يشمل نوعين من الرواة:

أولهما: شيوخ الإمام أبي حنيفة.

والثاني: من استشهد به أبو حنيفة.

أما الأول ففيه الضعيف كما تقدم.

وأما الثاني فهو أعم من الأول بل الأول داخل فيه.

وليس بين أيدينا ما يقيم صلب هذه الدعوى بطريقة علمية، والكتب التي تعزى للإمام أبي حنيفة لايثبت إسنادها إليه، وإن ثبت ففيها ما يعارض هذه الدعوى، وانظر ما كتبته عن بعض أسانيد «الفقه الأبسط» المنسوب للإمام أبي حنيفة.

٦- مغالطةٌ ظاهرةٌ وحصرٌ ادعائيٌّ يخالفُ الواقعَ:

ثم قال الشيخُ السنبهليُّ (ص٣): «عدد المضعَّفين في رجال مسندِه قليلٌ يسيرٌ فضلًا عن الضُّعفاء، وعامَّةُ رجالِه رجالُ «الصَّحيحين» وأجلتهم، مع أنَّ من رجال «الصَّحيحين» أو أحدِهما من هو مضعَّفٌ».

قلتُ: هذا اعتراف بوجود الضعفاء في «مسند الحصْكفيِّ» بترتيب الشيخ

محمد عابد السِّندي، ووجود الضعفاء فيهم قليلون باعتبار أن الأسانيد معلقة إلى أبي حنيفة، لكن بالنظر إلى الأصل وهو «مسند أبي محمد الحارثي»، يتسع الخرق على الراقع.

والسَّنبهليُّ أهمل القسمَ الأكبر من رجال «المسند» واقتصرَ على الرُّواة فوق أبي حنيفة، وهذا بعضٌ من كلٍّ، فكلامُ السنبهليِّ خطأ ومغالطةٌ ظاهرةٌ، ونشأ عن تصوُّرٍ ناقصٍ، والله أعلم.

٧- ادعاء الشيخ السنبهلي أنَّ أحاديثَ «مسندِ أبي حنيفة» أصحُّ من أحاديث «السُّنن الأربعة»:

قال الشيخُ السنبهليُّ (ص٧): «وأحاديثُ مسندِ إمامِنا صحاحٌ، وأصحُّ من أحاديثِ الأربعةِ».

قلتُ: هذه خرافةُ متعصِّبٍ عجزَ عن إثباتِ نسبةِ حديثٍ واحدٍ لإمامه بطريقةٍ علميَّةٍ، وكاتبها يعلمُ أنَّها خرافةٌ، وإلَّا فقُل: رحمة الله تعالى على العقول وعلم الحديث، وتأمل في قوله: «أصح».

٨- ادعاءُ الشيخ السنبهليِّ أنَّ مسندَ أبي حنيفة (للحارثيِّ المتَّهمِ) مثل «الصَّحِيحَين»:

قال الشيخُ السنبهليُّ (ص٤٤): «فمسندُه في الصِّحةِ مثلُ «الصَّحيحين» ولا أقلُّ من أنْ يعدَّ بعدَهما».

قلتُ: «مسند الحارثيِّ» صنَّفه متَّهمٌ بالكذبِ، ولم يعتنِ أحدٌ بأسانيده، وبقي قرونًا متطاولة في زوايا الإهمال،و يحتاجُ للكشف، والبيان، والمقارنة، والتحقيق ليُعرف مافيه، ويمكن الاعتماد عليه.

فلا مجال ليلحق بالأجزاء الحديثية المشهورة أو كتب الحديث التي تقع في المرتبة الثالثة، فضلًا عن السُّنن والصِّحاح والمسانيد المشهورة، فضلا عما تنازع العلماء في أحاديثه بين القطع والظنِّ، وتتابع الحفاظ على نقل الإجماع على صحته.

وبقي سؤال في نفسي هو: وهل أعمل الشيخ اللكنويُّ أو شيخنا الشيخ عبدالفتاح أبوغدة النظر في مقدمة «تنسيق النظام» فوقفا على هذه الطامَّات؟

وما زال في نفسي من المبالغة في مدح السَّنبهليِّ؟

مطلب: حول البحثُ التَّطبيقي في الرِّجال:

بنَى الشيخُ السَّنبهليُّ بحثَه التَّطبيقي في الرِّجال على ثلاثة أمور:

الأوَّل: إهمالُ رواة «مسند الحارثي» منه إلى أبي حنيفة، فكان البناءُ انتقائيًّا.

الثاني: جعلَ قواعدَ الجرح والتَّعديل تابعةً للمذهبِ، قال في (ص ٥٣): «وإنَّما شمَّروا الذَّيل لإمامِ الأئمَّة مع عدم خطئه ووهمِه في شيءٍ من الأحاديث». فأَنزَلَوه منزلةً لم ينزلْها له أكابر الحفَّاظِ، وادَّعوا له العصمةَ في المرويات.

فلماذا ينقمون على الشيعة الإمامية ؟ مع أنه مقرر في كل الفنون أنه لكل فن رجاله، وقد قال الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

الثالثُ: التعقيبُ على أوهامِ الشيخِ مُلَّا عليٍّ القاري في شرحه على «مسند الحصكفيِّ» فصرَّحَ الشيخُ السَّنبهليُّ في مقدمةِ كتابه «تنسيق النِّظام» (ص٢) بأنَّ أخطاء الشيخِ مُلَّا علي القاري كثيرةٌ، وأنَّه استعجَلَ فيها غايةَ الاستعجال حتَّى فرَطَ منه ما فرَطَ من سبق اليَراع لا سيَّما في معرفةِ الرُّواةِ والرِّجال.

وانظر نماذجَ من أوْهام الشيخ مُلَّا علي القاري التي نبَّه السنبهليُّ عليها (ص ٤٩، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ١١٢).

وهذه نماذجُ كاشفةٌ تشهدُ لما ذكرته:

١- في ترجمةِ حمَّاد بن أبي سليمان (ص ٤٩).

نَقَلَ الشيخ محمد السَّنبهليُّ قولَ الحافظِ في «التَّقريب»: «صدوقٌ له أوهَامٌ»، ثمَّ نَقَلَ قول النَّسائيِّ: «ثقةٌ إلا أنَّه مرجِئ».

وعقبَ السَّنبهليُّ فقال: «نسبتُه إلى الإرْجَاء، وكذا إلى الوَهْم ناشئٌ من التَّحامُل والعَصبية، وإلا فمطالعة أحاديث الإمام المروية من طريقه مزيلة لكلا الوَهمين ولا يرجى عودهما، وكيف ومدار فقه الإمام الأعظمِ والمجتهدِ الأقدمِ وعامة أحاديث فقاهته على أحاديثِ حمَّاد، فهو أحفظُ وأتقنُ وأضبطُ وأفقهُ وأعدلُ، وعامة أحاديثه تزيلُ وصمةَ الإرجاءِ عنه كما لا يخفى على منْ طالعها».

قلتُ: منشأ التوثيق المطلق لحماد بن أبي سليمان عند الشيخ السَّنبهليِّ أنه شيخ أبي حنيفة في الفقه، وعمدته في الحديث، وهما كافيان عند الشيخ محمد حسن السَّنبهليِّ وأمثاله للتوثيق المطلق لحماد بن أبي سليمان.

ودعوى الوَهم أوغيره لم ينفردْ بها الحافظ، فقال شعبةُ: «كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظُ، يعني أنَّ الغَالبَ عليه الفقهُ، وأنَّه لم يرزَقْ حفظَ الآثار».

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ: «هو صدوقٌ لا يحتجُّ بحديثِه، وهوَ مستقيمٌ في الفقْه، فإذا جاءَ الآثارَ شوش».

وقال حبيبُ بن أبي ثابتٍ: «كان حمَّادُ يقول: قال: إبراهيمُ، فقلتُ: والله إنك لتكذبُ على إبراهيمَ أو إنَّ إبراهيم ليُخطِيء».

وهذا صريحٌ في خطئه على إبراهيم النَّخعي.

وعن موسى بن إسماعيل: حدَّثنا حمَّاد بن سلمة أنَّه قال لابنِ حماد بن أبي

سليمان: كلِّم لي أباك يحدِّثني، قال: فكلَّمه قال: فقال حمَّادٌ: ما يأَتيني أحدٌ أثقل عليَّ منه، قال: فكنتُ أقولُ له: قل: سمعتُ إبراهيمَ، فكان يقول: إنَّ العهدَ قد طَالَ بإبراهيم.

وقال ابنُ عديٍّ: «ويقعُ في حديثه أفراد وغرائب».

وقال ابنُ سعدٍ: «كان حمَّاد ضعيفًا في الحديثِ».

وقال ابنُ حبانَ في «الثِّقاتِ»: «يخطيء».

وفي «تاريخ هَراة» لأبي إسحاق: «قال محمَّد بن يحيى النيسابوريُّ: حمادُ بن أبي سليمان كثيرُ الخطأ والوهْم».

راجع: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٦)، و «الكامل» (٣/ ٣)، و «الضُّعفاء» للعقيليِّ (١/ ٣٠١)، و «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٩).

فكلامُ هؤلاءِ الحفاظِ: شعبةُ، وأبو حاتم الرازي، وحبيبُ بن أبي ثابت، وحمَّادُ بن سلمة، وابنُ سعدٍ، وابنُ حِبَّان، ومحمَّد بن يحيى النَّيسابوري يثبتُ جرحًا قويًّا في حديث حمَّاد بن أبي سليمان، ولا سيما في حديثه عنْ شيخه إبراهيم النَّخعيِّ الذي طال العهدُ به.

أمَّا الإرجاءُ فصرَّحَ به الأعمشُ، وأحمدُ، وأبو عبد الرحمن المقريء، والنَّسائيُّ، وابنُ سعدٍ، وابنُ حِبَّان، بل في ترجمة حمَّاد بن أبي سليمان نصوصٌ في ذمِّ إبراهيم النَّخعيِّ له بسببِ الإرجاءِ فانظرْها في «الضُّعفاءِ» للعقيليِّ (١/ ٣٠٣-٣٠٤).

فهل يريدُ الشيخُ السَّنبهليُّ إسقاطَ أقوال هؤلاء جملةً واحدةً بدون بحثٍ.

نعم؛ السَّنْبَهليُّ جعَلَ قواعدَ الجرحَ والتَّعديل تابعةً للمذهبِ فقال كما تقدم: «كيف ومدارُ فقه الإمام الأعظمِ المجتهد الأقدمِ وعامَّةُ أحاديثِ فقاهته على حديثِ حمَّاد...».

وما قاله الشَّيخُ السَّنبهليُّ تضييعٌ للعلمِ وخروجٌ عن البحثِ، لكنه -في نظره- اضطرَّ إليه؛ لأنه قال (ص٥٠): «روى له الإمامُ في هذا المسند أحاديثَ كثيرةً لعلَّها ثلثُ المسندِ أو أزيدُ أو أنقصُ».

فالتسليمُ لصوابِ الحفَّاظِ إسقاطٌ لكلِّ دعاوى السَّنبهليِّ، وإعلام بحقيقة هذه المرويات.

وماذا عليه لو أعمل النظر الصحيح، فصحح مرويات حماد بن أبي سليمان الفقهية، وأعمل النظر في مروياته الحديثية فاعتبر بحديثه، وأخذ ما وافقه غيره عليه.

٢- وعلى طريقةِ متأخِّري الحنفية من الهند الذين عُرِفُوا بتعصُّبهم قَدَحَ الشيخ السَّنبهليُّ في شعبةَ بن الحجَّاجِ أميرِ المؤمنين في الحديث، وحطَّ عليه في (ص ٥٢، ١٠٥).

ثم انظر في الجانب الآخر تجده يتباكى ويقول: (ص ١٠٥) «ولو صدَرَ عشرُ شيءٍ من ذلكَ في أبي حنيفة لأخرجُوه من الدِّين، كيفَ وهو مع هذه السَّلامة والخلاصِ [يعني سلامة أبي حنيفة من الغلطِ في الحديث] أيضًا ضعَّفوه وشنَّعوا عليه ونسبُوه إلى الإرجاء والقدَرِ والاعتزال، وعَدمِ رزقِ الحديثِ وضعفِ الحفظِ، وسمَّوه وأصحابَه أصحابَ الرأي، إزراءً بشأنه وجرحُوا ابنَه وابنَ ابنِه وأصحابه، وكثيرًا من أخصِّ شيوخِه وكذَّبوا بعضَ أصحابه ونسبوه إلى الوَضعِ كالحسن بن زياد وغيره، مع كون جميعِهم أئمة يُقْتَدى بهم وتُقتفى آثارُهم...».

٣-وقال الشيخُ السنبهليُّ نحو هذا الكلام في ترجمة أسد بن عمرو القاضي (ص ٩٥) بعد أنْ نقَلَ جرحًا وتعديلًا فيه: «وإنَّما نقلنا هذا القدرَ وإنْ لم يحتجْ إليه ليظهرَ أنَّ مزيدَ الاعتناءِ بتضعيفِ من يتعلَّق بالإمامِ أبي حنيفة وهُو العصبيةُ والتَّحاملُ...».

قلتُ: وماذا عن الموثِّقين لأسدِ بن عمرو القاضي؟ ولغيرِه في أماكن أخرى؟ أليس هذا يدفعُ إلى التَّناقضِ، فيكونُ النَّاقدُ متعصِّبًا عدلًا ظالمًا في آنٍ واحدٍ...!!!

والذي ينبغي أنْ يكونَ عليه البَاحثُ مع الإمام أبي حنيفة وأصحابِه هو الفصلُ بين العقائد، والحديثِ، والفقهِ، فهذه ثلاثةٌ؛ ولا يجعل الهوى مؤثرًا أو رائدًا، والله المستعان.

٤- إذا جاء الكلامُ على راوٍ ضعيفٍ أو تكلَّم فيه فإنَّ الشيخَ السنبهليَّ يقول كما في (ص٥٧): «يمكنُ جعلُ أمثال هذه الأحاديث شواهدَ ومتابعاتٍ على الأحاديثِ الصحيحة...، كما أنَّ أحاديثَ الصَّحيحين كثيرٌ منها مقطوعاتٌ ومراسيلُ...» إلخ، وانظر (ص٩٩).

قلتُ: مقدمةُ الشيخِ السَّنبهليِّ غيرُ صحيحةٍ لأنَّ صاحبَ «المسندِ» الذي هو بصددِ الكلامِ عليه هو عبدالله بن محمَّد الحارثيُّ ضعَّفوه بل هو متَّهم بالتَّلفيقِ، فقال عنه أحمد السليماني: «كان يضعُ هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتنَ على هذا الإسناد، وهذا ضربٌ من الوضْعِ».

والمعلقات في الصحيحين أحاديث مشهورة، وطرقها متداولة، وبعضها تم وصله في نفس الصحيح، فرويت بالوجهين، وصنف العلماء في وصلها.

وشدَّةُ الضَّعف وتفرد المتهم، ونكارة الرواية لا يصلحُ معَها حسن الرأي، ثمَّ هيهاتَ أنْ تكونَ هذه المصنَّفاتُ المهملةُ المتَّهم أصحابها كـ«الصحيحين» وأصول الإسلام.

والله أعلم، وأستغفره مما شط فيه القلم.

ثانيًا: «الإعلامُ برواةِ الإمام»
للعلَّامة السَّيد رشد الله الراشدي

المبحث الأول، التعريف بصاحب الكتاب، وخطته في عمله.

مطلب: في التعريف بالشيخ رشد الله الراشدي:

الشَّيخُ العلَّامةُ أبو تراب رشد الله شاه بن رشيد الدِّين شاه بن محمَّد ياسين شاه بن راشد شاه بن محمَّد بقا شاه، اشتهرَ بصاحبِ العلمِ وصاحبِ الخلافة[1].

أخذ عن السَّيدِ نذير حسين الدَّهلويِّ، والشَّيخِ حسين بن محسن الخزرجيِّ، وتصدَّرَ للتدريسِ، وأنشأَ مدرسةَ دارِ الرَّشاد، واعتنى بالحديث الشَّريف مع تقديمِه على آراءِ الرِّجال، وتخرَّجَ منْ دار الرَّشاد عددٌ منَ الدَّاعين للعملِ بالحديث الشَّريف ونزعَ بعضُهم إلى الوهَّابيَّة.

وصنَّف عدَّةً منَ المصنَّفاتِ منْها:

١ - «درجُ الدُّرَرِ في وضعِ الأيدي على الصدر» ردَّ فيه على الشَّيخِ محمَّد هاشم التتويِّ السِّنديِّ الحنفيِّ المتوفَّى سنة (١١٧٤)، وله ثلاثُ رسائلَ في وضعِ اليدينِ تحتَ السُّرَّةِ.

٢ - «عينُ المتانةِ في تحقيقِ تكرارِ الجماعةِ».

---

(١) ترجمته في مقدمة كتابِ حفيدِه الشيخ بديعِ الدين السنديِّ «نقض قواعد في علوم الحديث» (ص ٥٤، ٥٥)، و«جهود مخلصة» للفريوائي، توفي سنة ١٤١٦، وللدكتور رائد الملا الإحسائي كتاب مطبوع اسمه «افتراءات بديع الدين السندي و الرد عليه».

٣- «كشفُ الأستارِ عن رجالِ معاني الآثار».

٤ - «رفعُ الرَّيبِ في مسألة علم الغيبِ».

٥- «مسلكُ الإنْصَافِ على طريقِ الأسْلاف».

٦- «كشفُ الحقيقةِ عنْ أحكامِ العَقيقة».

٧- «الإعلامُ برواةِ الإمام»، وهو الذي سيكون الكلام عليه إن شاء الله تعالى، تُوفِّي سنةَ ١٣٤٠ أو ١٣٤١ رحمه الله تعالى.

مطلب: في خطة الشيخ الراشدي في بناء كتابه «الإعلامُ برواةِ الإمام»

بنَى الشيخ العلَّامةُ الرَّاشدي على التراجم للرواة الذين ذكرهم الخوارزمي في «جامعِ المسانيد».

وتذكر أن القاضي محمد بن محمود الخوارزي أفردَ البابَ الأربعين من الكتاب لتراجم الرجال (٢/ ٣٤٤)، وجعله على خمسةِ فصُول كالآتي:

الفَصلُ الأوَّلُ: في ذكرِ أصحابِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين لهم ذكر في هذه المسانيد.

الفصلُ الثاني: مشايخ أبي حنيفةَ الذين لهم ذكرٌ في هذه المسانيد.

الفصلُ الثالثُ: الرُّواةُ عن أبي حنيفة.

الفصلُ الرَّابعُ: معرفةُ أصحابِ هذه المسانيد.

الفصْلُ الخامسُ: معرفةُ غيرِهم من الرُّواة في هذه المسانيد.

وقد رتَّبهم على حروفِ المعجم، وكل حرف يشتمل على هذه الأنواع الخمسة، وقدَّمهم باسم «محمَّد» تيمُّنًا باسمِ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم.

فرع: «جامعِ المسانيد» لم يستوعبْ تراجمَ رجال المسانيدِ وذكر مثالين كاشفين.

الرُّواة الذين في الفصول الأربعة الأولى جلهم معروفون مترجمون، يدخلون في رجال الأصول المسندة كالستة والمسند والمصنفين، لكن الرواة الذين تأخروا هم الذين يحتاج أكثرهم للبحث عن أحوالهم، و ترى قصورا عند الخوارزمي في هذا النوع.

و لا حظت أن من اشتَغَلَ برجالِ «جامعِ المسانيد» أو بمسندٍ من مسانيد أبي حنيفة أهمَلَ الرِّجال من شيوخ أصحابِ المسانيد إلى أصحابِ أبي حنيفة !.

مثالان كاشفان:

١- قال الخوارزميُّ (١/ ٤٤٢): «أبو حنيفة، عن الزهريِّ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: قالَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا نُودي بالعشاء وأذَّن المؤذِّنُ فابدؤوا بالعَشاء».

(أخرجه) أبو محمَّد البخاريُّ، (عن) صالح بن أبي رُميحٍ، (عن) يحيى بن إسماعيل الهمدانيِّ البخاريِّ، (عن) جدِّه الحسن بن عثمان، (عن) محمَّد بن السماك، (عن) أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى.

قلتُ: صالحٌ فمن فوقه (يحيى، والحسن، ومحمَّد) أهملَهُم الخوارزميُّ، وكذلك ابنُ حمزةَ الحسيني في «التذكرة»، والحافظُ في «التَّعجيل»، والرَّاشدي في «الإعلام» وهم ليسُوا على شرطِ السنبهليِّ.

٢- قال الخوارزميُّ (١/ ٤٤٢): (أبو حنيفة)، (عن) عُمر بن دينار، (عن) عطاءِ بن يسار، (عن) أبي هريرة رضي الله عنه (عن) النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إذا أُقيمتِ الصَّلاة فلا صَلاة إلا المكتوبةُ».

(أخرجه) الحافظُ محمَّد بن المظفَّر في مسنده، (عن) أبي عليٍّ الحسينِ بن عليٍّ الوراق، (عن) الحسن بن عثمانَ التُّستريِّ، (عن) يحيى بن غيلان، (عن) عبدالله ابن بزيع، (عن أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى).

قلتُ: أبو عليٍّ الحسين بن عليٍّ الوَرَّاق فمَن فوقَه (الحسين، ويحيى، وعبدالله) أهملهُم الخوارزميُّ، وكذلك ابنُ حمزة الحسينيُّ، وابنُ حجرٍ ثُمَّ الرَّاشدي، وهُم ليسُوا على شرطِ السَّنبهليِّ.

واستصحب القصور البين في تراجم الرواة من حيث الجرح والتعديل.

منْهَجُ الشيخ رشد الله الرَّاشدي في كتابه «الإعْلام برواةِ الإمام»:

هذا الكتاب يتكون من قسمين:

فالقسم الأول: يتناول رجال «جامع المسانيد» مع زيادات، والقسم الثاني أعاد فيه بناء الكتاب على «التقريب»، فكل من وقع في التقريب من القسم الأول أعاده في القسم الثاني، وسأتكلم على القسمين بطريقة اللف والنشر المرتب.

القسم الأول من الكتاب:

١- بنى الشيخ رشد الله الرَّاشدي كتابه أولا على الرجال المذكورين في كتاب «جامعِ المسانيد» للخوارزميِّ، واستبعدَ الرواة المترجَمين في «تقريب التَّهذيب».

٢- زوائد الرجال في «الإعلام برواة الإمام» على ما في «جامع المسانيد»:

قال الشيخ رشد الله الراشدي في مقدمة كتابه الإعلام (ل٣، ٤): «ثم ظهر لي بعد المراجعة إلى مسند الحَصْكفيِّ، وفصول رجال الخوارزمي وتعجيل المنفعة أن العلامة الخوارزميَّ وإن ذكر في مسنده جميع أحاديث الإمام لكن ما سرد أسانيدها فيه بأسرها على جهة التمام، بل اكتفى فيه على طريق أو طريقين وترك الباقي لكونه

غير مخلٍّ بالمرام، وذلك لأني قد وقفت في تلك الكتب الأربعة المشار إليها على رواة للإمام عنهم رواية في مسانيده مع هذا لا يوجد لهم ذكر في طرق مسند الخوارزمي وأسانيده، فلذا رأيت ذكر تلك الرواة مع رواية جامع المسانيد ههنا مما لا بد منه. فأدرجتهم فيهم وأضفتهم إليهم»، انتهى كلام الشيخ رشد الله الراشدي بحروفه، وفيه بعض ملاحظات واضحة بسبب العجمة.

قلت: نلاحظ هنا أنَّ الزيادات في «الإعلام» على «رجال جامع المسانيد» جاءت من ثلاثة كتب لا أربعة هي: رجال الحصْكفيِّ وأسانيده معلقة بينه وبين الإمام أبي حنيفة، وتعجيل المنفعة وهو كذلك مقتصر على أبي حنيفة فالذي فوقه، رجال الخوارزمي وهوأصل موضوع كتابه.

فهذه الزيادات لم تسدَّ المعضلة الكبرى وهي ما بين أصحاب المسانيد والإمام أبي حنيفة، والله أعلم.

٣- وقد رتَّب الشيخ رشد الله الراشدي كتابَه على حروفِ المعجَم، وبلغَ عددُ الرُّواةِ ثلاثةً وثلاثينَ وثلاثمائةٍ (٣٣٣) راوٍ بترقيم العلَّامةِ الرَّاشدي، وقد تعب عليه ورجع للأصول وكتب الرجال التي كانت بين يديه واستدرك وناقش بعض عبارات «تعجيل المنفعة»، و«تنسيق النظام» بما يمكن إفراده في رسالة. فرحمه الله تعالى.

٤- حاول الشيخ رشد الله الراشدي بحسب مابين يديه من مراجع أن يستوعب الأقوال التي في الراوي، ويستفيد منها، ويناقش، ويستدرك، ففاق وتميز على الخوارزمي في «جامع المسانيد».

نماذج كاشفة للفرق بين عملي الخوارزمي، والراشدي في الرجال:

النموذج الأول: أسد بن عمرو البَجَليُّ.

هوأحد أصحاب الإمام أبي حنيفة. وروى عنه كثيرا في هذه المسانيد. فانظر إلى ترجمته في الكتابين:

أولا: قال الخوارزمي في «جامع المسانيد» (٤/ ٤٠٠): «أسد بن عمرو بن عامر أبو المنذر البجلي صاحب الإمام أبي حنيفة. قال الخطيب في تاريخه: سمع إبراهيم بن جرير بن عبد الله، وأبا حنيفة، ومطرف بن طريف، ويزيد ابن أبي زياد، وحجاج بن أرطاة.

روى عنه أحمد بن حنبل، ومحمد بن بكار، وأحمد بن منيع، والحسن بن محمد الزعفراني. قال الخطيب: وولي قضاء بغداد، وولي قضاء واسط أيضًا. ثم حكى الخطيب عن يحيى بن معين أنه وثقه. وروى عنه خلافه أيضًا. ثم قال بعد ذلك: إنه مات سنة تسعين ومائة رحمه الله.

يقول أضعف عباد الله: وهو مع كونه من شيوخ أحمد وأمثاله من صغار أصحاب أبي حنيفة -رضي الله عنه- روى عنه كثيرًا في هذه المسانيد من شيوخ الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- على ما ذكره الخطيب»، انتهى كلام الخوارزميُّ.

ثانيا: أمَّا الشيخ رشد الله الراشدي، فقال في كتابه «الإعلام برواة الإمام» (ل ٩): «أسد بن عمرو بن عامر أبو المنذر البجلي الكوفي صاحب الإمام أبي حنيفة قاضي واسط، مختلف فيه، قال يزيد بن هارون: «لا يحل الأخذ عنه»، وقال يحيى: «كذاب ليس بشيء»، وقال البخاري: «ضعيف ليس بذاك عندهم»، وقال ابن

حبان: «كان يسوي الحديث على مذهب أبي حنيفة»، وضعفه الفلَّاس، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الجوزجاني: «فراغ الله منه»، وقال الساجي: «عنده مناكير»، وقال عثمان بن أبي شيبة: «هو والريح عندهم سواء»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وقال ابن المديني: «ضعيف»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث لا يعجبني حديثه، وفي رواية عن ابن عمار الموصلي: صاحب رأي ضعيف»، وفي رواية عنه: «لا بأس به»، وقال أحمد بن حنبل: «صدوق»، وقال مرة: «صالح الحديث»، وقال يحيى ابن معين: «لا بأس به»، ومرة: «هو أوثق من نوح بن دراج وليكن به بأس»، وقال ابن عدي: «لم أر به شيئًا منكرًا وأرجو أنه لا بأس به ما بأحاديثه ورواياته بأس، وليس في أصحاب الرأي بعد أبي حنيفة أكثر حديثًا منه»، وقال ابن سعد: «كان عنده حديث كثير وهو ثقة إن شاء الله تعالى»، وقال أبو داود: «ليس به بأس»، والذي يترجح عندي أنه حسن الحديث ولا ينزل عمن يعتبر بحديثه، والله أعلم». انتهى كلام الراشدي.

ثالثًا: عمدة الخوارزمي في ترجمة أسد بن عمرو البجلي هو كتاب «تاريخ بغداد» (٧/ ١٨-٢١)، وهي ترجمة حافلة تحتاج إلى عناية وفيها جرح متعاقب وشديد، ورأي وموافقات ومخالفات.

وقد أغرب الخوارزميُّ فأهمل كل هذا، وضرب به عرض الحائط وأسقطه،، فما هكذا يكون البحث ولا التراجم ولا الأمانة، رحمه الله تعالى، وهكذا يفعل الهوى والتعصب.

ومن المعروف أن «جامع المسانيد» طبع حديثا بدار ابن حزم ببيروت سنة ألف وأربعمائة وأربعين، بعناية وتحقيق الشيخ لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي

الملقب نفسه بفضيلة الشيخ العلَّامة المحدث، وهو لم يفعل شيئًا، بل زاد الغموض غموضًا، والطين بلة، وظهر أنه اطلع على ترجمة أسد بن عمرو البجلي في «تاريخ بغداد» ولكنه لم يفعل شيئًا، ويضيق صدري ولا ينطلق لساني!

نموذج ثان: سليم مولى الشَّعبي الكوفي.

في ترجمة سليم مولى الشعبي الكوفي، وهو من شيوخ الإمام أبي حنيفة، انظر للآتي:

أولًا: قال الخوارزمي (٥/ ٥٠٥): «سليم مولى الشعبي الكوفي، يروي عن الشعبي، سمع منه وكيع وروى عنه محمد بن دينار، كذا ذكره البخاري في تاريخه. يقول أضعف عباد الله ويروي عنه الإمام أبو حنيفة في هذه المسانيد»، انتهى كلام الخوارزمي.

ثانيًا: أمَّا الشيخ رشد الله الراشدي، فقال في «الإعلام برواة الإمام» (ل٤٠، ٤١): «سليم مولى الشعبي الكوفي. ذكره الخوارزمي وقال: يروي عن الشعبي سمع منه وكيع وروى عنه محمد بن دينار، كذا ذكره البخاري في «تاريخه». اهـ

قلت: ذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: «سليم مولى الشعبي كنيته أبو سلمة كوفي يروي عن الشعبي روى عنه عفيف بن سالم، ومحمد بن دينار الطَّاحي». اهـ

وقال الذهبي في «الميزان»: «سليم أبو سلمة صاحب الشعبي»، قال ابن مثنى: «ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثنا عنه بشيء قط»، وقال ابن معين: «ضعيف ليس بشيء»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «ليس له شيء منكر، إنما عِيب عليه الأسانيد، لا يتقنها، وهو مولى الشعبي روى عنه أحمد ابن عبد الله بن يونس وعبد الله بن رجاء». اهـ

وقال الحافظ في «لسان الميزان»: «قال الساجي: «ليس بثقة في الحديث»، وقال

عبد الله: «هو عندهم ضعيف» انتهى كلام الراشدي.

فهذه ترجمة مشحونة بالفوائد تدعو إلى النظر والبحث وتبتعد عن المناقبية والاستسلام، ويقولون لك: «شيوخ إمامنا ثقات»، والعلم عند الله تعالى.

وللأخ المحقق لكتاب «جامع المسانيد» أقول: رحم الله تعالى التحقيق.

نموذج ثالث: صالح بن بيان الثقفي:

أولا: قال القاضي الخوارزمي في «جامع المسانيد» (٥/ ١٣٢): «صالح بن بيان الثقفي»، قال الخطيب في «تاريخه»: ويقال: «العبدي»، وقال: «ويعرف بالساحلي من أهل الأنبار ولي قضاء سيراف، وحدَّث عن: شعبة، وسفيان الثوري، وفرات بن السائب، وعبد الرحمن المسعودي.

روى عنه: الفضل بن شخيت، ومحمد بن خلف الحداد، وأحمد بن مطهر العبدي، ومحمد بن أبي سمينة التمار.

يقول أضعف عباد الله: وهو يروي عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسانيد». انتهى كلام الخوارزميِّ.

ثانيا: أما الشيخ رشد الله الراشدي فقال في «الإعلام برواة الإمام» (ل٤): «صالح بن بيان الثقفي يروي عنه الإمام أبو حنيفة في هذه المسانيد، ذكره الخوارزمي وذكر عن تاريخ البخاري، يقال العبدي. ويعرف بالساحلي من الأنبار. ولي قضاء شيراز وحدث عن شعبة وسفيان الثوري وفرات بن السائب وعبد الرحمن المسعودي، روى عنه الفضل بن شخيت ومحمد بن خلف الحداد ومحمد بن مظهر العبدي ومحمد بن أبي سمينة التمار» اهـ، وذكره الذهبي في «الميزان»، وقال: «قال الدارقطني: «متروك». اهـ

وذكره الحلبي في «كشف الحثيث فيمن رمي بوضع الحديث»، وقال: «ذكر له

الذهبي حديثين باطلين ولم ينسبه إلى الوضع، وقد ذكر ابن الجوزي حديثًا في ثواب سقي الماء من طريق أنس ثم قال: المتهم به صالح بن بيان». اهـ وذكره في «لسان الميزان» عن الخطيب قال: «كان ضعيفا يروي المناكير عن الثقات»، وعن العقيلي يحدث بالمناكير عمن لا يحتمل، والغالب على حديثه الوهم، وعن المستغفري كان يروي العجائب وينفرد بالمناكير»، انتهى كلام الراشدي.

ثالثا: وأنت ترى الفرق الكبير بين العملين، وعمدة الخوارزمي «تاريخ الخطيب» ولكن الخوارزمي أعرض عن الجرح الذي في الترجمة، وقال كلمته المكررة: «يقول أضعف عباد الله ويروي عنه الإمام أبو حنيفة في هذه المسانيد»، وهي كلمة يكررها كثيرًا، مع أنها تحصيل حاصل.

ومرة أخرى، أين الأستاذ المحقق؟

وهكذا نجد في تراجم «الإعلام برواة الإمام» في قسمه الأول استدراكاتٍ، ومناقشاتٍ، وزوائدَ التقطها من «الإكمال»، و «التعجيل» ومراجعات لكتب الصحابة، وكتب الجرح والتعديل التي بين يديه، فعمله عمل جيد مقبول، تعب عليه، وأجاد وأفاد وفتح الباب، لأنه ابتعد عن التقليد، ولم يقيد نفسه بكتاب مختصر، فرحمه الله تعالى.

القسم الثاني من كتاب «الإعلام برواة الإمام»:

وبعد أن انتهى الشيخ الراشدي من عملِه قال (ل ١٣٠): «لما تمَّ بعَوْنِ الله المُجيب ما كان قَصْدي من جمع من روى عنهم الإمامُ وشيوخِهم الذين لم يذكرْهم صاحبُ «التَّقريب» بدا لي أنْ أضمَّ إليهم منْ لهم فيه ذكرٌ، ليكونَ الكتابُ أجمعَ وأنفعَ لمبتغي هذا الأمرِ الغريبِ، مقتصرًا منه على ما يكفي في تمييزِ الرَّاوي عن غيره مع ما أشار إليه من شرِّه أو خيرِه».

وقد رتبَ رجال «التَّقريب» على الحروف، وانتهى منه في شهر جُمادى الأولى سنة ألف وثلاثمائة وست وعشرين.

ووجدتُ في آخرِه بخطه رحمه الله تعالى: «جملة الرِّجال الذين احتوى عليهم هذا الكتابُ (٨٦٦)».

من محاسن كتاب«الإعلام برواة الإمام»:

وكتاب «الإعلام برواة الإمام» صُنِّفَ على طريقةِ المحدِّثين لا المتعصِّبين، فجاء مفيدًا في بابه مقارنة بأعمال سبقتْه، وانفردَ بذكرِ رواة ليسُوا في «جامعِ المسانيد»، أو «التعجيل»، أو «تنسيق النِّظام».

فانظرْ (ص١٦) من «الإعلام برواة الإمام»: ترجمة توبة بن عبد ربه، وانظر (رقم٤) ترجمة حكم بن زياد

وانظر (رقم ١٤٢) ترجمة محمَّد بن عمرو بن الحارث، وفيها تعقيباتٌ على السَّنبهليِّ.

وانظر (رقم ١٩) ترجمة: تمام بن جعفر، (رقم ٢٦) ترجمة: جابر غير منسوب، و(رقم ٣١) ترجمة: حاتمٍ بن أبي صالحٍ، وغير ذلك كثيرٌ، وكان غيرَ مقلِّدٍ لمن سبقَه، وغير ذلك كثير جدًّا.

وما يزالُ الكتابُ مخطوطًا، يحتاجُ لمن يتصدَّى لإخراجِه على الوجه الَّلائقِ.

وأحبُّ أن أوجه الأنظار إلى أن النظر في كتاب الراشدي، ومقارناته بين النسخ، واستفاداته من الشيخين عابد السِّندي والسَّنبهليِّ، وكتب الرجال أنه قد وقعت في هذه المسانيد المنسوبة للإمام أبي حنيفة روايات، وأسماء، وألفاظ غير محكمة، وهذا يدعو إلى جمع النسخ المعتمدة، وإخراج نسخة صحيحة محققة.

تنبيه:

وكنت أرى ألا يقيد الناظر نفسه بكتاب «جامع المسانيد» أو المختصرات المتأخرة، وليذهب للأصل، وهو «مسند أبي حنيفة» للحارثي، ويضم إليه كتابي «الآثار» لأبي يوسف ومحمد بن الحسن، وما في «مسند أبي حنيفة» لأبي نُعيم الأصبانيِّ إن تيسر له، ويرتب رجالهم، ويترجمهم في صعيد واحد فهو أقرب وأنفع لا سيما مع وجود كتاب «الإثار في رجال الآثار» للحافظ ابن حجر؛ والله أعلم بالصواب.

تنبيه آخر:

رأيت في السنوات الأخيرة اهتمامًا بمسانيد الإمام أبي حنيفة، وبـ«جامع المسانيد»، وببعض الكتب حولها، ثم جمعوا هذه الأعمال في صعيد واحد، وكان على رأسهم الشيخ لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، وكان لهم تعاون قوي مع «المكتبة الإمدادية» بمكة المكرمة، وكنت أودُّ منهم توجيه النظر إلى هذا الكتاب «الإعلام بأسانيد الإمام» والاستفادة من بحوثه، فهل وراء الإهمال اختلاف في المشرب والهوى؟ والله أعلم.

الحاصلُ مما تقدَّم:

وحاصلُ مما تقدَّم من البحثِ مع الشيخِ محمَّد حسن السنبهليِّ رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه «تنسيقُ النِّظام شرحُ مسند الإمام»، ثمَّ السَّيد رشدالله الراشدي رحمه الله تعالى في كتابه «الإعلامُ برواةِ الإمام» الآتي:

١- اعتنى السنبهليُّ بشرح «مسندِ الإمام أبي حنيفة» الذي جمعه عبد الله بن محمَّد الحارثيُّ، ورتَّبه الحصكفيُّ، ثم رتبه على أبواب الفقه الشيخ محمد عابد السِّنديُّ، ولم يبحثْ في حال مخرِّجه ولا مرتِّبه الأول والثاني.

٢- مقدمة «تنسيق النِّظام» خاصة بالرِّجال، ومع ذلك أهمَلَ السَّنبهليُّ ذكر

الرِّجال بين «الحارثيِّ» و «الإمام أبي حنيفة» فجاء عملُه ناقصًا وفاته أكثر من ٦٠٪ من رجال المسند؛ لأنَّ الحارثيَّ تُوفِّي سنة ٣٤٠، وبينه وبين الإمام أبي حنيفة طبقات ورجال ومفاوز.

٣- اعتنى الشيخ محمد السَّنبهليُّ بتقديمِ المذهبِ وأدَّاه ذلك إلى الخلطِ بين المَكَانةِ الفقهية، وبين العدالة والضَّبط والقواعد الحديثية في الرِّواية، فتعصَّب وخالفَ، وكانَ هدفه الانتصارَ للمذهبِ ورجاله.

٤- أمَّا عمَلُ السَّيدِ رشدالله الراشديِّ «الإعلام برواة الإمام» فقد جاء أجلَّ وأوعَبَ، ومشى على سَنَنِ المحدِّثين بعيدًا عن التعصُّبِ، والدَّعاوى، والإزْراءِ على الغيرِ، ورميِهم بالجهلِ، والتَّعالم والغُلوِّ الذي رأيته عند السنبهليِّ ورحم الله تعالى الجميع.

٥- نحن نحتاج إلى أعمال علمية على هذه المسانيد، ويتم خدمتها بطريقة لائقة منصفة بعيدة عن التعصب، والمناقبية، والمعرفة المتدنية.

والحمد لله تعالى في البدء والختم، وختم الله لنا بالحسنى.

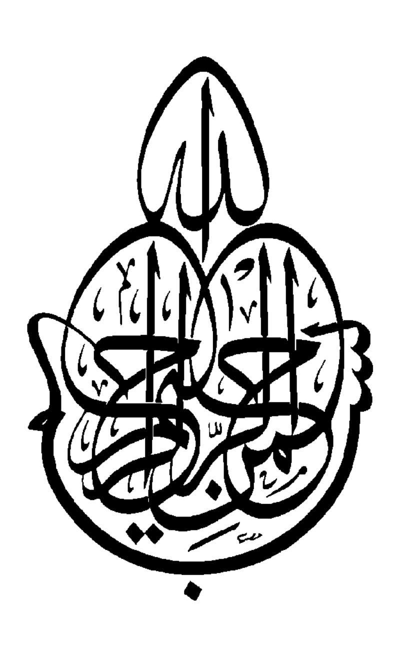
وأستغفر الله تعالى مما وقع مني من خطأ غير مقصود، أو رأي غير محمود، أو ندَّ به القلم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله عدد خلقك ورضا نفسك، وزنة عرشك، ومداد كلماتك، كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون.

مناقشة أخطاء حديثية

للشيخ محمد زاهد الكوثري

على الإمام الشّافعي



مناقشة أخطاء حديثية
للشيخ محمد زاهد الكوثري
على الإمام الشّافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله وعلى آله الأكرمين، ورضي الله تعالى عن أصحابه المتقبن، وعن السادة الأئمة المجتهدين، وأصحابهم، ومن سلك سبيلهم.

وبعد.

تمهيد:

١- فما زال في اتباع المذاهب الإسلامية الفقهية من ينتصرون للمذهب ويدورون معه، وقد كان من أسباب نشأة علم الخلاف هذا التنوع الأصوليُّ والفقهيُّ بين المذاهب لا سيما: الحنفي والشافعي، بعد الإنفصام عن مذاهب آل البيت عليهم السلام، وشهدت مجالس أهل العلم بين علماء الحنفية والشافعية صولات وجولات من المناظرات، ثم مصنَّفَات، وكان أكثره حول الأصول، ووجوه الإستدلال، والقواعد الأصولية، و القواعد والفروع الفقهية بالحجج وقوادح الأدلة، ومن هنا نشأ العالم الخلافي.

وكان منهم قوم صالحون أجلاء، مجتهدون، وفقهاء عارفون، وأهل فتوى وترجيح وتخريج، وحافظون للطرق والوجوه ، والحكاية الصحيحة للمذهب،

رضي الله عنهم فقد قدموا خدمات جليلة للفقه والأصول والقواعد فلله درهم .

ولكن هنا سلبيات يجب أن تذكر في مقدمتها مفارقة الدليل من بعضهم انتصارًا للمذهب.

وهنا يقول العلامة العزُّ بن عبد السلام في كتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (٢/ ١٥٩): «ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعًا، ومع هذا يقلده فيه ويترك من الكتاب والسُّنة، والأقيسة الصحيحة، لمذهبه جُمودًا على تقليد إمامه بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسُّنة، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالًا عن مقلده».

وما يتبع ذلك من تعصب للأشخاص، وغمط الحق وأهله، ثم وصل الأمر ببعضهم في التعصب إلى مبلغ كبير حملهم على الكذب، ففي «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» (١/ ١١٥) قال أبو العباس القرطبي: «وقد استجاز بعض فقهاء العراق نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - نسبة قولية، وحكاية نقلية، فيقول في ذلك: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كذا وكذا؛ ولذلك ترى كتبهم مشحونة بأحاديثَ مرفوعةٍ، تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولا تليق بجزالة سيد الأنبياء، مع أنهم لا يقيمون لها صحيحَ سندٍ، ولا يسندونها من أئمة النقل إلى كبير أحد، فهؤلاء قد خالفوا ذلك النهي الأكيد، وشملهم ذلك الذمُّ والوعيد»، والمقصود بفقهاء العراق فقهاء الحنفية،وقد نقله كثيرون، وانظر كتب الاصطلاح.

٢- وكان من العلماء الذين اهتموا بالخلاف الكلامي والأصولي والفقهي في القَرنِ الفَائت العلَّامة المطلع الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى وطيَّب ثراه.

ولأنَّ الشيخ الكوثري نشأ في بيئة تقوم على المذهب الأوحد كلامًا وفقهًا، وبدون أي مزاحمة، وكأنه هو الإسلام والقول الحق، فتنتصر المعاهد له وتعظمه غاية التعظيم قرنًا بعد قرن، وطبقة بعد طبقة، فقد ورث العلامة الكوثريُّ هذا الميراث، في طلبه للعلم وتدرجه إلى أن أصبح وكيل شيخ الإسلام الخاص بالدرس بالدولة العثمانية العلية، فحرص على الانتصار له، وحفظه من أي مخالف أو متطاول في نظره.

ولما انتقلَ العلَّامةُ الكوثري لبلاد الشام ومصر، ثمَّ استقر بمصر القاهرة بعد سقوط الخلافة الإسلامية، أعاد الله تعالى أنوارها، ظهر الكوثري متفاعلًا غير خامل مع بلاد المذاهب الكلامية والفقهية المتنوعة، والتي يجد الكل فيها سعة واطمئنانًا، فترى فيها الموافق والمخالف مع توفر أهل العلم، وتنوع المصنفات، وتعدد المنابر والمنتديات، ودخول أهل الرغبات من أهل العلم الراغبين في الطبع أو العمل لأهدافهم، بل انتقلت إلى مصر – مستقر الكوثري- ساحات الخلاف الذي كان في بعض بلدان أخرى، كالخلافات بين الحنفيين وأهل الحديث بالهند، في الأصول والفروع، ولم تغب عن مصر أذرع التيميين الوهابيين وآثار تعاونهم، وكان قريبًا من نشطاء في طبع تراث أئمة أهل البيت من السادة الزيدية عليهم السلام.

٣- تفاعل العلامة الكوثري في مستقره بمصر الأزهر مع هذا المجمع العلمي الكبير، والتراث العلمي المتنوع، ومع أعيانه السابقين، والمعاصرين، وكان من المتصدرين بالكتابة والتنقيد فقد قام لمؤازة مايعتقده صوابًا كلامًا وفقهًا فكتب، وناقش، واستدرك، ودافع، وانتصر، وترك خلفه تراثًا متنوعًا يدلُّ عليه، وكانت ألمعيته وفطنته حاضرتين في بحوثه، وتعليقاته والتي يقدرها أهل العلم من

الموافقين والمخالفين.

٤- وقد دفعه قلمه في غمرة الانتصار لمذهبه وأعيانه، وميله القوي له إلى غمط آخرين، وربما تجاوز فتعدَّى، وصغر الآخرين وازدراهم، والإنصاف صفة تمنع من الظلم والميل، والقيام بالقسط من خير ما يتحلى به ساداتنا أهل العلم، وشهادة العالم دون ميل علامة على التقوى والنضج، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقال تعالى: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الزخرف: ١٩].

والناس درجات في الفهم، والعلم، والعدل، والميل والهوى.

والمنتصر للمذهب يمشي مع هواه، ويسامح نفسه، فيميل إلى غير الصواب، فينصره وهو يتوهم أنه لم يخرج عن الجادة.

وهذا الميل أو الهوى لا يكاد ينجو منه إلا الأكابر، وإنما الناس أمام الهوى أو الميل للمذهب على درجات أيضًا.

٥- وكان من الشيخ محمد زاهد الكوثري مواقف غير محمودة من الإمام الشافعيِّ وبعض أصحابه كالحافظ أبي أحمد ابن عديٍّ الجرجانيِّ -رحمهما الله تعالى- وقد دونتُ بعضها هنا، وأجبتُ عنها قدر الطاقة، وجعلتها على فصلين:

الأول: خاص بالإمام الشافعيِّ.

والثاني: بالحافظ ابن عديٍّ الجرجانيِّ، رحم الله تعالى الجميع وغفر لهم.

الفصل الأول

مناقشة أخطاء حديثية

للشيخ محمد زاهد الكوثري
على الإمام الشَّافعي

تمهيد وتذكير:

١- صنَّفَ إمام الحرمين أبو المعالي، عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجوينيُّ المتوفى سنة ثمان وسبعين وأربع مائة كتابًا سمَّاه «مُغيث الخلق في ترجيح القول الحق» ذهب فيه إلى تقديم المذهب الشافعيِّ على سائر المذاهب السُّنية، لا سيما المذهب الحنفي، وقد صنَّف في الردِّ عليه الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثريُّ في كتابه «إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق».

وللشيخ الكوثريِّ وغيره الحق في مباحثة إمام الحرمين، وقد تعقَّبَ إمام الحرمين بعض علماء الحنفية منهم: الشيخ علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت ١٠١٤) فكتب «تشييع فقهاء الحنفية في تشنيع سفهاء الشافعية».

ومنهم: الشيخ نوح بن مصطفى القونوي المفتي الحنفي (ت١٠٧٠) فكتب «الكلمات الشريفة في تنويه الإمام أبي حنيفة عن الترهات السخيفة».

ولم يكتف الشيخ الكوثريُّ بالكتابين أو بكتابة مقالة عابرة، لكنَّه أبى إلا الضجيج، والصَّوت العالي، وفتح الجراح.

٢- والذي في «إحقاق الحق» طعون متعدِّدة في الإمام الشَّافعيِّ وأصحابِهِ وعلومِهم وكتبِهم وغير ذلك.

ومنه طعن الكوثري في المعرفة الحديثية للإمام الشافعي، تدل على حدة الكوثري، وشدة تعصبه.

وكان الأليقُ الترفُّقَ والسَّعي للتَّوافقِ وذكر الموافقاتِ والمحامدِ، وترك الإزْراءِ بالغيرِ والتدابرِ والتنابزِ ومجانبةِ الصَّوابِ وغمطِ الحقِّ والدفعِ بالصَّدرِ.

وقد قرأتُ مقالةً في «مجلة الاسلام» التي كانت تصدر بالقاهرة (السنة٤، عدد ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٤) لمفتي الدِّيار المصرية العلامةِ الشيخِ محمد بخيت المطيعي الحنفيِّ -رحمه الله تعالى- يردُّ ردًّا مجملًا على كتابِ إمام الحرمين بطريقةٍ علميةٍ بدونِ خدشٍ أو تجريحٍ فلله درُّه، وهذا يدلُّ على سلامةِ صدرِه وحبِّه للفقهِ وعلمائِه بدونِ تعصُّبٍّ لمذهب.

٣- وتتميمًا للعمل المتقدم حول «مسانيد الإمام أبي حنيفة» رأيتُ أنْ أُلحقَ به مناقشة مع الشيخ الكوثري الحنفي حول طعنه في المعرفة الحديثية للإمام الشافعي، لأنني رأيتُ بعض الحنفية من الديوبنديين الذين اهتموا بحديث الإمام أبي حنيفة تأثروا بطعون الكوثري، ومشوا خلفه!.

وقد جعلتُه في مباحث، ومطالب:

المبحث الأول

مناقشة طعن الكوثري في المعرفة الحديثية للإمام الشافعي

أمَّا عن طعْنِه في علم الشَّافعيِّ بالحديث فيقول الكوثريُّ في كتابه المذكور (ص ٤٣): «وأمَّا علمُ الشَّافعيِّ بالحديثِ فليس أمامَنا ما يدلُّ عليه غير مسنده الذي جمعَه بعضُ النيسابوريين من مسموعاتِ أبي العبَّاس الأصمِّ، من الربيعِ، عن الشَّافعيِّ في «الأم»، وغير السُّننِ التي جمعَها الطَّحاويُّ من مسموعاتِه من المزنيِّ عن الشَّافعيِّ، ولم نر فيها ما يملأُ العينَ، مع تأخُّرِ زمنِه، بل نراهُ يكثرُ عنْ إبراهيمَ ابن أبي يحيى الأسلميِّ إكثارَه عن مالكٍ، ويكثرُ عن مسلمِ بن خالد الزنجيِّ إكثارَه عن ابنِ عيينة مع أنَّهما ممَّن تكلَّمَ فيهم أهلُ النَّقد».

وهذه ملاحظاتٌ حول كلمةِ الكوثريِّ في مطالب:

المطلب الأول:

الإمام الشَّافعيُّ اشتغلَ بعدة علوم من أهمها الفقهِ وكان مجتهدا مستقلا مؤسسا نظارا مصنفا، ولم يطلْ عمرُه، وكان عددٌ من كبارِ الحفَّاظِ في عصرِه يستفيدون من فقههِ كعبدالرحمن بن مهديٍّ، وأحمد بن حنبل... وغيرهما.

وانتهى إليه من الحديثِ ما يكفيه، عن عدد من كبارِ حفَّاظِ الأمصارِ في عصره، فأخذَ في الحرمينِ عن: مسلمِ بن خالدِ الزنجيِّ، وإبراهيم بن أبي يحيى، وسعيدِ بن سالم القداح، ومالكِ بن أنس، وسفيانَ بن عيينة، وإبراهيم بن سعد الزهريِّ، ومحمَّد بن إسماعيل بن أبي فديك.

وأخذَ باليمنِ عن الإمامِ يحيى بن عبدالله الكامل الحسنيِّ، وقاضي صنعاء هشام بن يوسف، وعبدالله بن طاووس بنِ كيسان وغيرِهم.

وأخذ عن صاحبِ أبي عمرو الأوزاعيِّ عمرو بن أبي سلمة، وعن يحيى بنِ حسان صاحبِ الليثِ بن سعدٍ.

ومن أهل العراق أخذَ عن وكيعِ بنِ الجراحِ، وإسماعيلَ بنِ عُليَّة، وحمَّاد بن سلمةَ، ومحمد ين الحسن الشيباني.

فكمُل للشَّافعيِّ شطرٌ عظيمٌ منْ حديثِ: الحجازيين، واليمانيين، والعراقيين، والشَّاميين، والمصريين، لذلكَ كان في عصرِه ومسائلِه ومناظراتِه وتعقيباتِه مثالًا للعالم الفقيه الأثريِّ الذي لا تعْوِزُه حجَّة الأثرِ المرفوعِ أو الموقوفِ، وهذه أمور مقررة عبر عنها عدد من الحفاظ، وحفاظ الفقهاء، وكان أكثرهم من أصحابه.

المطلب الثاني:

قول الكوثري: «وأمَّا علمُ الشَّافعيِّ بالحديثِ فليس أمامنا ما يدلُّ عليه غيرُمسندِه».

قلتُ: بل أمامك كتبه المتعددة، وبين أيدينا آراؤه في النَّقدِ الحديثي، ومعرفته بمتون الأحكام، وتميزه في معرفة آثار الصحابة والتابعين، ومعرفة مآخذ الفقهاء كما في كتبه «الأم» و«الرسالة» و«جماع العلم» وغيرها، وجمعه بين مختلف الحديث في كتابه «اختلاف الحديث»،أمَّا «مسندُ الشَّافعيِّ» الذي بين أيدينا فلم يجمعه الشَّافعيُّ وهو بعض من كل، وهو عمل انتقائي، ورواية الشافعي أوسعُ ممَّا في «المسند».

وتذكر الآتي:

أ- يعتبر الإمام الشافعي من أكثر المصنفين في ذلك الوقت المتقدم، مع أنه لم يُعمَّر، وتعرض لمحن في اليمن، وبغداد، ومصر.

وقد عقدَ البيهقيُّ في «المناقب» (٢/ ٢٤٦) بابًا قال: «باب ذكر عدد ما وصل إلينا من مصنَّفَات الشافعي رحمه الله»، وعد فيه أكثر من مائة كتاب، وانظركتاب: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٣).

وذكر ابن النَّديم في «الفهرست» (ص ٢٥٩) طائفة من كتب الإمام الشافعي.

والذي بين أيدينا من كتب الإمام الشافعي: كتابه الكبير«الأم»، و«الرسالة»، و«جماع العلم»، و«إبطال الاستحسان»، و«الرد على محمد بن الحسن»، و «سير الأوزاعي»، و «اختلاف الحديث»، و «اختلاف علي وابن مسعود»، و «الرد على مالك»، و «اختلاف العراقيين»، و «سنن الشافعي»، و«مختصر المزني».

وهذه الكتب فيها من الحديث أكثر مما في «مسند الشافعي» قطعًا، فما في «المسند» بعضٌ من كلٍّ، فلا وجه للمشاغبة.

ب- قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٣٩): «بقيَ من حديثِ الشَّافعيِّ شيءٌ كثيرٌ لم يقعْ في هذا المُسند ويكفي في الدلالةِ على ذلك قول إمامِ الأئمةِ أبي بكرِ بن خزيمةَ: إنه لا يُعرفُ عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم سُنَّة لم يودعْها الشَّافعيُّ كتابَه، وكم من سُنَّةٍ وردتْ عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا توجدُ في هذا المُسنَدِ».

وانظر هذا المعنَى لابنِ الصَّلاحِ في «طبقاتِ الشَّافعية» (١/ ٢٩٢).

ج- وقد جمعَ الأستاذُ الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب - وفَّقه الله تعالى- مروياتِ الشافعيِّ من كتابه «الأم» والكتبِ الملحقةِ به، و«معرفة السُّنن والآثارِ»، فجاءت في أربعةِ مجلَّداتٍ، وكان عددُ أحاديثِ الشافعيِّ هو (٤٦٦٣) أربعة آلافٍ وستَّمائةٍ وثلاثة وستينَ أكثرها من المرفوعاتِ.

وهذا أكثرُ من خمسة أضعافِ الأحاديث التي«الموطأ»، وأكثر من عشرة أضعاف الأحاديث التي تثبت لأبي حنيفة.

وإذا علمتَ أنَّ مروياتِ الشافعيِّ التي بين أيدينا أكثرها في الأحكامِ، فتكونُ تلكَ المروياتُ لا تقلُّ عن أحاديثِ الأحكام في أيِّ كتابٍ من كتبِ السُّننِ الأربعةِ، و«سنن الدارميِّ».

و قال الدكتور رفعت فوزي في مقدمةِ عمله (١/ ٥): «لاحظتُ وأنا أحقِّقُ الأمَّ أنَّ هناك كثيرًا من السُّنةِ مبثوثةً فيه كاملةَ الإسنادِ والمتونِ، على غير ما هي عادةُ الفقهاءِ في كتبِهم، ورأيتُ أنَّ هذه ينبغي أنْ تفردَ، وأنْ تقصدَ لذاتها كمصنَّفٍ في الأحاديثِ والآثار، يقفُ جنبًا إلى جنبٍ مع الكتبِ الكبارِ التي ألفتْ في هذا السَّبيلِ، بل تفوقُها عندئذٍ لعلوِّ أسانيدِ الإمامِ الشافعيِّ ونفاستِها».

وإِذا أَرادَ اللهُ نَشْرَ فَضيلةٍ طُويَتْ أَتاحَ لها لسانَ حَسُودِ

د- والشافعيُّ -رحمه الله تعالى- حديثه قطعًا أكثر مما في كتبه المتداولة.

وقد قال الشَّافعيُّ في «الرسالة» (فقرة ١٤٩، ١٩٨، و٤٣١): «وكلُّ حديث كتبتُه منقطعًا فقد سمعتُه متصلًا أو مشهورًا عَمَّن روي عنه بنقل عامَّةٍ من أهلِ العلمِ يعرفونه عن عامةٍ، ولكنِّي كرهتُ وضعَ حديثٍ لا أتقنُه حفظًا خوفَ طول

الكتابِ، وغاب عنِّي بعضُ كتبي وتحقَّقتُ بما يعرفُه أهلُ العلمِ مما حفظتُ، فاختصرتُ خوفَ طول كتابي فأتيتُ ببعضِ ما فيه الكفايةُ دون تقصِّي العلم في كلِّ أمرِه».

وهذا النَّصُّ من الشَّافعيِّ صريح في أن مرويات الشافعي وأحاديثه أكثر من المتداول.

هـ - يكثرُ الكوثريُّ منْ نقلِ ما نُسبَ إلى الشَّافعيِّ أنَّه قال: «حملتُ عنْ محمَّد ابن الحسنِ حمل بُختيٍّ ليس عليه إلَّا سماعِي».

والبُخْتُ: هي الإبلُ الخرسانيةُ، ومع ذلك فالمروياتُ المُسندةُ للشَّافعيِّ عن محمَّد بن الحسن في «الأم» لم تزدْ على سبعةِ أحاديثَ، المرفوعُ منها اثنان فقط، ولم يروِ الشَّافعيُّ عن محمَّد الحسن شيئًا في «سننه»، فانظرْ أينَ حديثُ الشَّافعيِّ عن محمَّد بن الحسن الذي كانَ على البُختي؟!

و- ادِّعاءُ الكوثريِّ في (ص٤٣) من «إحقاق الحق» أنَّ ما في «المسند» و«سنن الشَّافعيِّ» لا يزيدُ عن خمسمائةِ حديثٍ بعد حذفِ المكرَّر، ادِّعاءٌ غير صحيح ويخالفُ الواقعَ.

وقد أحصيتُ الأحاديث التي في ترتيب «مسند الشافعي» لسنجر الناصري (ت ٧٤٥) فكانت كالآتي:

عدد المرفوعات	١٤٣٣
عدد الموقوفات بأنواعها	٣٨٦
العدد الإجمالي	١٨١٩

ثمَّ هب أنَّها خمسمائة فقط كما يقول الكوثري، فلك أن تقول: «إن حديث

الشافعي في «السنن»، و«المسند» أكثر عددًا مما في كتابي «الآثار» لأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وكذا هو أكثر عددًا مما في كتب ظاهر الرواية، بل هو أضعاف ما فيها، وأكثر مما في «الموطأ»، ولو ضم ما في كتابَيْ أبي يوسف، ومحمد بن الحسن والثابت الذي في «المسانيد» التي جمعت لأبي حنيفة، إلى ما في «الموطأ» لزاد عليهما ما عند الشافعي.

والشافعي تعرَّض في مواضع من كتبه للكلام في الرِّجال والأسانيد والعلل، والجامع لمسند الشافعي أهملها ولم يتوجه لها.

و- ومعَ ذلكَ تعرَّضَ الشَّافعيُّ في كتبِه لمواضعَ تتعلَّقُ بالعللِ والكلامِ على الرُّواةِ جَرحًا وتعديلًا؛ لأنه يذكر الحجة، ويعارض ويناقش المخالف، بألخصِ عبارةٍ وقد كنتُ جمعتُ عيونًا منْها ثمَّ رأيتُ أنَّها تحتاجُ لعملٍ خاصٍّ.

وكتابُ مالكٍ «الموطأ» مع شهرتِه ليس فيه ذلكَ، بل كتبُ أبي يوسف ومحمَّد ابن الحسن، وهي كتب ظاهرِ الرِّوايةِ التي عليها بناءُ المذهبِ الحنفيِّ ليس فيها ذلك، فالشافعي فاقهم من جوانب منها هذا الجانب.

والكوثريُّ كان يرى الصَّوابَ مع مذهبِه رجالًا وأصولًا وكتبًا، والشَّافعيُّ أكثرَ في «الأم»وغيرِه من الردِّ على أبي حنيفةَ وصاحبيه، وهذه الكتبُ وما فيها كافيةٌ لأنْ تكونَ عينُ الكوثريِّ عينَ سُخطٍ على الإمامِ الشَّافعيِّ وتراثِه.

ثمَّ قل أيُّها النَّاظر: إنَّ ما افتقده الكوثريُّ في كتب الشافعيِّ لا تجده في كتب ظاهر الرِّواية لمحمد بن الحسن الشيبانيِّ ولا عند أبي يوسف.

المطلب الثالث:

قول الكوثري: «ولم نرَ فيها ما يملأُ العينَ»:

قلت: كلام الكوثريِّ يتناول ثلاثة كتب هي: «المسند»، الذي تم انتقاؤه من «الأم»، و«السُّنن»، فهذه ثلاثة كتب.

حديث الشافعيِّ محل ثقة، وعنوان متانة، يحتج به على المسائل الأصلية أو الفرعية، وأكثره مرفوع متصل، ويتكلم على بعضه، ويبين سبب احتجاجه بالمرسل، وتفننه في أوجه العناية بالمتن لا تجده عند الإمام أبي حنيفة أو أصحابه، وأنت إذا فتشت في أبواب الفقه من كتب الصحاح والسنن تجدُ عمدتها حديث الشافعيِّ، سواء من طريقه أو طرق أخرى، وهو عمدة كتب البيهقيِّ المصنَّفة في الأحكام.

واستصحب كتابَيِ «الآثار» لأبي يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، وهما قائمان على الموقوفات، ونقل الآراء الفقهية، والمرفوع فيهما أقل من خمسة عشر بالمائة كما تقدم، وقارن مع «مسند وسنن الشافعيِّ».

والكلام على عدد أحاديث «مسند الشافعي» تقدَّم.

أحاديث «سُنن الشافعيِّ»:

وخلاصة ما في «سنن الشافعيِّ» تجده في مقدمة «سنن الشافعيِّ» للشيخ الدكتور خليل إبراهيم مُلَّا خاطر المدني (ص ٣٨ – ٣٩) وفيها:

١- المتصل المرفوع ٦٠٠

٢- المرسل ٣٧

٣- المعلق ٢

٤- المنقطع ٢

٥- المعضل ١

٦- الموقوف ١٧

٧- المقطوع ٧

فيكون عدد المرفوعات بأنواعها ٦٤٣

وعدد الموقوفات على أصحابها ٢٤

وكتابا «الآثار» فمن دونهما لم يصلوا لهذا المستوى أو خُمسَه، فكيف إذا ضممت إليها ما في الأم وغيره.

وحديث الشافعيِّ الذي بين أيدي الناس أكثر من حديث أبي حنيفة الذي بين أيدي الناس بما يزيد عن عشرمرات، وقد تقدم في كتابي «التقييدة اللطيفة حول مسانيد الإمام أبي حنيفة» الإشكالات حول حديث الإمام أبي حنيفة من خلال المسانيد التي جمعت له.

المطلب الرابع:

إلزام الكوثري بكتابات عزيت للإمامين: أبي حنيفة، وأبي يوسف القاضي:

ويمكن أن يقال في معارضة الكوثري: وأين ما يملأ العين من حديث أبي

حنيفة ؟

والأستاذ الشيخ الكوثريُّ المعترضُ على حديثِ الشَّافعيِّ يبصرُ القذى في عينِ أخيه – ولا قذى- وينسى الجذعَ في عينِه؛ فانظرْ إلى كتابِ «الفقه الأبسط» -والله أعلمُ بصحَّةِ نسبته لأبي حنيفة- والذي قامَ الكوثريُّ على نشرِه والتَّعليقِ عليه، وهو كتابٌ في العقائد في ثماني عشرةَ ورقةً فقط، وأحاديثُ العقائدِ ينبغي أنْ تكونَ ناهضةً سَندًا ومتنًا، وهذا ما لا نراهُ في «الفقه الأبسط»، وخذْ هذه النماذجَ التي نُسبتْ للإمامِ أبي حنيفة:

أ- قال في (ص٤٤، س ١٧): «لقولِ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يضرُّكم جوْرُ من جارَ، ولا عَدلُ منْ عَدلَ، من عدلَ لكُم أجرُهُ وعليه وِزْرُه»».

هكذا أورده أبو حنيفةَ -على ما يزعمُ أصحابُه- معلقًا في كتابٍ خاصٍّ بالعقائدِ.

وعلَّقَ عليه الكوثريُّ قائلًا: «هذا اللَّفظُ لم أجدْه فلعلَّه روايةٌ بالمعنى».

ب- وقال في (ص ٤٦، س ١٦): «فحدَّثني حديثَ حارثةَ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كَيْفَ أصبَحْتَ؟...» الحديث.

قلتُ: أينَ الإسنادُ؟

ج- وفي (ص٤٧، س١١) قال أبو حنيفة -رحمه الله تعالى-: بلغَني عنْ سعيدِ بنِ المسيِّبِ أنَّه قال: «منْ لم يُنْزِلِ الكفارَ منزلَهم منَ النَّار، فهوَ مثلُهُم...».

قلت: فأينَ كلامُ الشيخ الكوثريِّ عن المرسلِ والموقوفِ، وما قيمتُهما في العقائدِ؟

د- وفي (ص٤٨، س ١٠) وقال: حدَّثني بعضُ أهلُ العلمِ، عنْ رجلٍ من أصحابِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «منْ تحوَّلَ منْ أرضٍ يخافُ الفتنةَ فيها، إلى أرضٍ لا يخافُ الفتنةَ فيها، كتبَ الله له أجرَ سبعينَ صدِّيقًا».

قلتُ: هو موقوفٌ، والنَّكارةُ عليه ظاهرةٌ، ورحمةُ الله على الأسانيدِ، ولم أجدْه، والله أعلمُ.

هـ- وفي (ص٥١، س ٢) «وعليه ما رُوي في الحديثِ أنَّ رجلًا أتى إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم بأمَةٍ سوداءَ فقال: وجبَ عليَّ عتقُ رقبةٍ مؤمنة أفتجزِي هذه؟ فقال لها النَّبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: «أمؤمنةٌ أنتِ؟» فقالتْ نعم. فقال «أينَ الله؟» فأشارتْ إلى السَّماءِ، فقال: «أعتِقْها فإنَّها مؤمنةٌ».

قلتُ: هكذا معلَّقًا، وكلامُ الكوثريِّ فيه مشهورٌ، انظرْ تعليقاتِه على «معرفة الأسماء والصِّفات» للبيهقيِّ.

و- وفي (ص ٥٢، س ٥): «فأشارتْ إلى السَّماءِ فقال: «أعتِقْها فإنَّها مؤمنة».

واستصحب أيُّها النَّاظر كلمات الكوثريِّ حول هذا الحديث.

ز- وفي (ص ٥٢، س ٨): وقال: حُدِّثتُ عن أبي ظبيانَ قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ويلٌ للمتألِّين منْ أمَّتي»، قيل: يا رسول الله وما المتألُّونَ؟ قال: «الذينَ يقولونَ فلانٌ في الجنَّةِ، وفلانٌ في النَّارِ».

ح- وفي (ص٥٢، س١٠): قال وحُدِّثْتُ عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقولُوا أمَّتي في الجنَّةِ ولا في النَّارِ، دعُوهُم حتَّى يكونَ الله يحكمُ بينهُم يومَ القيامة».

ط- وفي (ص ٥٢، ١٠) قال فيه: وحدَّثني أبانٌ، عن الحسنِ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يقولُ الله عزَّ وجلَّ: لا تُنزِلُوا عبادِي جنَّةً ولا نارًا، حتَّى أكونَ أنا الذي أحكمُ فيهِم يومَ القيامةِ، وأُنزِلُهم منازَلَهم».

قلتُ: فأخبرني عن القاتلِ والصَّلاةِ خلفَه؟ فقال: «الصَّلاةُ خلفَ كلِّ برٍّ وفاجرٍ جائزةٌ، فلكَ أجرُكَ وعليهِ وِزْرُه».

قلت: أخبرني عن هؤلاءِ الذين يخرجُون على النَّاسِ بسيوفِهم فيقاتلُون وينالون منهُم، قال: «هُمْ أصنافٌ شتَّى، وكلُّهُم في النَّارِ».

ي- وفي (ص ٥٢، ١١) قال: روى أبو هريرةَ رضي الله عنه أنَّه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «افترقَتْ بنو إسرائيلَ اثنتينِ وسبعينَ فِرقةً، وستفترقُ أمَّتي ثلاثًا وسبعينَ فرقةً، كلُّهم في النَّارِ إلَّا السَّوادَ الأعظمَ».

ك- وفي (ص ٥٦، س ٦، ٨) أثرانِ معلَّقانِ عنْ معاذٍ رضي الله عنه.

فهذه ملاحظاتٌ حدِّيثيَّة على طريقةِ الكوثريِّ من كتابِ «الفقه الأبسط» بيد أنَّ المجالَ للنَّقدِ هنا أرحبُ في الاعتراض على إدخالِ المنْكراتِ والموقوفاتِ في كتبِ العقائدِ، وربما كانتْ هي الأصلُ الخبريُّ المنبني عليه الكتابُ، وهنا اشتقْنا إلى كتاب «عللِ أحاديثِ أبي حنيفة» لابنِ حِبَّانَ، رحمَ الله الجميع.

فرع: ملاحظات حديثية على كتاب«الخراج» للمجتهد أبي يوسف القاضي.

ومنْ أجلِّ الكتبِ في بابها كتابُ «الخراج» للمجتهِدِ أبي يوسف القاضي - رحمه الله تعالى- الذي كتبَه لهارونَ العباسي، وحرَّرَ أبو يوسفَ القاضي الكتابَ وبيَّنه كما في المقدِّمة (ص ١٦)، وفيه على طريقةِ الكوثريِّ التي تقدَّمتْ ما يحتاجُ

للتنبيه، فيكونُ الكوثريُّ هو النَّاقد لإمامِه والجالب عليه، فانظرْ إلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى:

أ- حدَّثني بعضُ أشياخِنا (ص ١٧، ١٧، ٢٣، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٤...).

ب- حدَّثني غيرُ واحدٍ من علماء المدينة (ص ٣٥).

ج- وقد روُي لنا عن عبدالله بنِ العبَّاس (ص٣٠).

د- وحدَّثني بعضُ أشياخِنا الكوفيين (ص ٢٧)

هـ- وحدَّثني من أهلِ الشَّام (ص ٢٦).

و- وحدَّثني رجلٌ من ثقيف (ص: ٢٥).

ز- مِسْعرٌ عن رجلٍ عن عمرَ (ص ٢٤).

ح- حدَّثني بعضُ علماءِ أهلِ المدينة عن شيخٍ قديمٍ (ص ٤٥).

ط- شيخٌ من أهلِ المدينة (ص ٥٧).

ي- وحدَّثني شيخٌ لنا قديمٌ، قال: حدَّثني أشياخِي (ص ٥٨).

ك- حدَّثني عبدالله الوليد المدنيُّ عن رجلٍ منْ بني أسدٍ قال: ولم أرَ أحدًا كان أعلمَ بالسَّوادِ منه (ص ٦٩).

ل- قال: ثنا بعضُ أشياخِنا عن طاووس، قال فذكرَ حديثًا مرفوعًا (ص٩٥).

وغير ذلك كثير.

قلتُ: وهذا كلُّه له محاملُ ومخارجُ، ورحمَ الله تعالى ساداتنا أئمةَ الفقْهِ،وإنَّما المرادُ مسايرةُ الأستاذ الشيخ الكوثريِّ.

المطلب الخامس:

قوله: «بل نراه يكثر عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلميِّ، إكثاره عن مالك، ويُكثرُ عن مسلمِ بن خالد الزنجيِّ إكثارَه عنِ ابنِ عيينة».

قلتُ: هذا كلامٌ فيه نظر، والكوثريُّ هنا يعتبرُ رواية الإمام الشَّافعيِّ عن بعضِ الضُّعفاءِ تنقيصًا له، لذلكَ يدَّعي أنَّه يُكثرُ عنهُم كإكثارِه عن كبار شيوخِه الحفَّاظِ الثِّقاتِ.

نعم، روى الشَّافعيُّ عن إبراهيمَ بن أبي يحيى[1]، ومسلمِ بن خالد الزِّنجيِّ، مع مكانتيهما العالية في العلم، لكنْ لم يُكثرْ عنهما إكثاره عن مالكٍ وابن عيينةكما ادَّعى الكوثريُّ.

وكلام الكوثريِّ عن ابن عيينة بعيد عن التحقيق العلمي، ومناقشته في ادعاءاته تكون بإثبات عدد أحاديث كل من الأربعة في المُسند والسُّنن، وفي ذلك أكبر تعقيب على الكوثريِّ.

وخذْ هذا البيانَ الذي فيه عددُ أحاديث مالكٍ، وابن عيينةَ، وإبراهيم ابن أبي يحيى، ومسلم بن خالد الزِّنجيِّ في كلٍّ من «مسند» و«سنن» الشَّافعيِّ.

---

(١) وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى في دائرة الثقات عند الشافعي وغيره، وسيأتي البيان، إن شاء الله تعالى في هذه المناقشة فانظره .

اسم الراوي	عدد المرويات بمسند الشَّافعي	عدد المرويات بسنن الشَّافعي
مالك بن أنس	٦٤٠	٢١٩
سفيان بن عيينة	٥٤٧	٢٦٣
مسلم بن خالد الزنجي	١١٠	٧

ومنه يعلمُ أنَّ الشَّافعيَّ لم يُكثرْ عنِ ابنِ أبي يحيى والزنجيِّ إكثاره عنْ مالكٍ وسفيانَ بن عيينةَ، كما ادَّعى الشَّيخُ الكوثريُّ والأرقامُ لا تكذبُ.

المطلب السادس:

الشافعي من أوثق وأجل رواة «الموطأ»:

ومن كلامِ الكوثريِّ على حديثِ الشَّافعيِّ عن مالك بن أنس قوله في «بلوغ الأماني» (ص: ٢٦): «أحاديث الموطأ التي يقال: إنَّه عَرَضَهَا على مالكٍ تجدُه يرْوي بعضَها في كتبِه بواسطةِ محمَّدٍ وغيرِه عن مالكٍ، ولا تجدُ نسخةً من روايةِ الشَّافعيِّ للموطأ يتداولها أهلُ العلمِ على توالي القرونِ كتداولهمْ النسخَ من روايةِ الآخرين، وهذا يدلُّ على أنَّه وإنْ كانَ عرضَ «الموطأ» على مالكٍ في مبدأ أمرِه لكنَّه لم يضبطْ أحاديثَه، ولم يستمرَّ على مدارستِها».

قلت: تأمل في قول الكوثري: «يُقال».

وهذا كلامٌ مسلسلٌ بالأخطاءِ، وخذ الآتي:

١- الذي غمزه الكوثري هو محلُّ مدحٍ في نظر أهل المعرفة، قال الحافظ البيهقيُّ في كتابه «بيان خطأ منْ أخطأ على الشَّافعيِّ» (ص: ٢٣٧): «وقد نظرتُ في كتابِ الشَّافعيِّ وفي رواياته، فرأيتُ في إتقانِه في الرِّوايةِ واحتياطِه فيها ومعرفتِه بها، ما لم أرَه مجموعًا مع ما كانَ مختصًّا به، من معرفةِ الأصول والفروعِ لغيرِه من علماءِ هذه الأمَّةِ، سمعَ مالك بن أنسٍ، وعبدالعزيز بن محمَّد وغيرهما جملةً من الحديث، ثمَّ روى بعضَ ما لم يسمعْه منهم عن أقرانِه أو عن بعضِ أصحابِه عنهم».

ثمَّ قال البيهقيُّ (ص: ٢٣٨، ٢٣٩): «وهذا غايةُ الإتقانِ، ومما يستدلُّ به على أنَّه إنَّما قصدَ بالسَّماع الانتفاعَ مما في المسموعِ من العلمِ ومعرفةِ الشَّريعةِ دون التسوُّقِ بعالي الإسنادِ، والاكتفاءِ بالرِّوايةِ عمَّا هو المقصودُ بها من الدِّرايةِ...»، وانظر «مناقب الشَّافعي» للبيهقيِّ ففيه كلامٌ نحو ما سبق (٢/ ٣٦، ٣٧).

وهذه إجابةٌ عامَّةٌ حول تحرِّي الشَّافعيِّ الرِّاويةَ.

وأمَّا روايتُه «الموطأ»، فليس بقليلٍ من الحفَّاظِ من قال: «إنَّ الشَّافعيَّ أثبتُ النَّاسِ في مالكٍ»، وسيأتي مزيدُ بيانٍ إنْ شاء الله تعالى.

٢- قوله: «يروي بعضَها في كتبِه بواسطةِ محمَّدٍ وغيرِه عن مالكٍ».

قلت: الشَّافعيُّ أكثرَ جدًّا من الرِّوايةِ عن مالكٍ في «الأم» وغيرِه، ولم أجدْ هذا الإدعاءَ إلَّا في أربعةِ مواضع فقط، وإن وجد عشرات المرات فلا يضر في شيء، وخذِ الكلامَ عليها:

الموضع الأول: في «مُسند الشَّافعيِّ» (رقم ٨٦٤) (٢/ ١٠٣٩). وهو في ترتيبِ

سنجر النَّاصريِّ (رقم ١٠٥٤) (٣/ ٢٣٦٤): أخبرنا الشَّافعيُّ: أخبرنا سفيانُ أو مالكٌ، عن ابنِ شهابٍ، عن حميد بن عبدالرحمن، وعن محمَّدِ بن النُّعمانِ ابن بشيرٍ يحدثانه، عن النُّعمانِ بن بشيرٍ أنَّ أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إنِّي نَحلْتُ ابنِي...» الحديث.

قال أبو العبَّاس -يعني محمَّدَ بنَ يعقوب-: وكانَ هذا عندَ أصحابِنا كلِّهم: «مالك» فلذلكَ جعلته بالشَّكِّ، وقد رواه الشَّافعيُّ في كتابه «اختلاف الحديث» بهامش «الأم» (١٠/ ١٤٩) عن مالكٍ فقط، فالشَّكُّ تصرُّفٌ من أبي العباسِ الأصمِّ.

الموضع الثاني: في «مُسند الشَّافعي» (رقم ١٠٧٥، ١٠٧٦) (٢/ ١٢٦٧، ١٢٦٨).

وهو كذلك في كتابِ «اختلاف مالكٍ والشَّافعيِّ» (رقم ٣٦٩٨، ٣٦٩٩) ففي الرِّوايةِ الأولى (رقم ٣٦٩٨) قال الشَّافعيُّ: أخبرنا مالكٌ (بدون أو غيره) عن أيوبَ عن ابنِ سيرين.

وفي الرِّواية الثانية (رقم ٣٦٩٩) قال الشَّافعيُّ رحمه الله: مالك أو غيره [بإثباتِ أو غيره] عن أيوبَ عن ابنِ سيرين، ثمَّ قال الشَّافعيُّ (٨/ ٥٧٨): «خالفتُم ما رويتُم عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم من روايتِكم ومن روايةِ غيرِكم».

فغرضُ الشَّافعيِّ هو الاستدلالُ على المخالفِ بروايتِه وبروايةِ غيرِه معه.

وقوله: «أو غيره» أو بمعنى الواو كقولِه تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ

أَعۡمَٰمِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَخۡوَٰلِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمۡ﴾ الآية [النور: ٦١]، وهو مذهبُ بعضِ الكوفيين وابنِ جنِّي والأخفشِ... وغيرِهم.

الموضع الثالث: في «مسند الشَّافعي» (رقم ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦) (٢/ ١٣٦٥)، قال الشَّافعيُّ: أخبرنا الثِّقةُ... بهذا الإسنادِ مثله.

هذه الرِّواياتُ ليستْ في «الموطأ»، وانظر كتابَ «اختلاف مالك والشَّافعيِّ» (رقم ٣٩٩٧، ٣٩٩٨، ٣٩٩٩، ٤٠٠٠).

ولو كانَ الشَّافعيُّ مدلِّسًا لسوَّى في الإسنادِ، ورواه عن مالكٍ بلفظ يحتمل السَّماعِ، لكنَّه أبقَى على الإسنادِ والمتنِ كما رواهُما، ثُمَّ صَرَّحَ بما قرأهُ على مالكٍ فقال (٨/ ٧٧٦): «وقَرأنا عَلَى مالكٍ: إنَّا لا نعلمُ أحدًا من الأئمةِ في القَدِيمِ ولاَ في الحديثِ، أفْتى فِيما دُونَ الموضِحَةِ بشيءٍ».

انظر: «الموطأ» بروايةِ يحيى بن يحيى (٢/ ٤٢٨)، فما تقدَّمَ يدلُّ على أمانةِ وثقةِ وفقهِ ومعرفةِ الشَّافعيِّ وتجنبه التَّدليسَ ويقظتِه فلِّله درُّه.

الموضع الرابع: في «مسند الشَّافعيِّ» (رقم ١٦١٥) (٢/ ١٨٤١) وهو في ترتيبِ سنجر النَّاصريِّ (رقم ١٦٦١) (٣/ ٢٥٤٥) قال الشَّافعيُّ: أخبرنا محمَّد بن الحسن: أخبرنا مالكٌ: حدَّثنا داودُ بن الحصين، أنَّ أبا غطفانَ بن طريفٍ المريِّ أخبره أنَّ مروان بن الحكمِ أرسله إلى ابنِ عبَّاس يسألُه ما في الضرس، فقال ابنُ عبَّاس: فيه خمسٌ من الإبلِ، فردَّني مروانُ إلى ابنِ عبَّاسٍ، فقال: أفنجعلُ مقدَّمِ الفَمِ مثل الأضراسِ؟ فقال ابنُ عبَّاس: لولا أنَّكَ لا تعتبرُ ذلك إلَّا بالأصابعِ عقلها سواء.

قلتُ: الذي في «الأم» كتابُ دياتِ الخطأ (رقم ٢٧٣٢) (٧/ ٣٠٨) قول

الشَّافعيِّ: أخبرنا مالكٌ، عن داود بن الحصين به، بدونِ ذكر محمَّدِ بن الحسن. فَعُلِمَ مما تقدَّم أنَّ قولَ الكوثريِّ: «يروي –يعني الشَّافعيَّ– بعضَها في كتبه بواسطةِ محمَّدٍ وغيرِه عن مالكٍ» خطأ، مخالفٌ الواقعَ وقد تسرَّعَ الكوثريُّ رحمه الله تعالى.

وتذكر قول الحافظِ النَّاقدِ أبي زُرعة الرَّازيِّ: «ما عند الشَّافعيِّ حديثٌ غلطٌ» انظر: «مناقب الشَّافعيِّ» (ص: ٨١). وهو ما صَرَّحَ به أبو داود صاحبُ «السُّنن»، راجع: «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ٣٦٢)، و «التَّهذيب» (٩/ ٣٠)، وهذه كلمة تؤلم المتعصبة.

المطلب السابع:

عودة إلى مناقشة الكوثريِّ في أخطائِه على الإمامِ الشَّافعيِّ:

أقولُ: قول الكوثري: «ولا تجدُ نسخةً من روايةِ الشَّافعيِّ «للموطأ» يتداولها أهلُ العلمِ على توالي القرونِ كتداولهم النُّسخَ من روايةِ الآخرين، وهذا يدلُّ على أنَّه وإنْ كان عرضَ «الموطأ» على مالكٍ في مبدأ أمرِه لكنَّه لم يضبطْ أحاديثَه، ولم يستمرَّ على مدارستِها».

قلتُ: هذا لازم باطل يكشف عن التَّعصُّبُ والظُّلمُ وإلقاءُ الكلام على عواهنِه وهويضرُّ بقائله أوَّلًا، وخُذِ الآتي:

١- الشَّافعيُّ عاشَ متنقِّلًا بينَ الحجازِ واليمنِ والعراقِ وتعرَّضَ لمحنٍ، ثمَّ ألقى عصَا التسيارِ وخيم في مصرَ سنة ١٩٨ وماتَ سنة ٢٠٤، رحمه الله تعالى وكانَ إمامًا مجتهدًا متصدِّرًا للفقهِ بمشتملاتِه، وأملى كتبًا فقهيَّةً ببغداد، ثمَّ أملى كتبًا أخرى دُرَّةً في

جبينِ الفقهِ الإسلاميِّ في ستِّ سنواتٍ بمصرَ، معَ ما تخلَّل ذلكَ من مناظراتٍ وأمراضٍ فلِّلَه درُّهُ.

٢- وبسببِ كثرةِ مشاغلِهِ الفقهيَّة التي تحتاجُ لإمعانِ نظرٍ لفنونٍ، لم يشتغل الشَّافعيُّ بالإملاءِ والتَّحديثِ وتَرَكَ ذلك لغيرِه، والعلماءُ درجاتٍ، ولأنَّ الشَّافعيَّ لم يُعمَّر اشتغلَ المصنِّفون منْ أصحابِ السُّنَّة بغيرِه عن مالكٍ طلبًا لعلوِّ الإسنادِ، يعني بمنْ تأخَّرتْ وفَياتُهم عن الشَّافعيِّ.

خذْ الآتي: ولد البخاري سنة ١٩٤ فكان عُمرُ البُّخاريِّ سنةَ وفاةِ الشَّافعيِّ عشر سنواتٍ، فلو أرادَ البخاريُّ -أعلى السِّتةِ إسنادًا- أنْ يرويَ عن مالكٍ من طريقِ الشَّافعيِّ لنزل بالإسنادِ فروى - مثلًا- عن الحُميدي، عنِ الشَّافعيِّ، عن مالكٍ، وهذا نُزولٌ، والمحدِّثون يطلبُون العلوَّ.

فيكون بين البخاري ومالك واسطتان من طريق الشافعي، فاختار البخاري الراوية عن مالك بواسطة واحدة طلبا للعلو.

٣- والحفاظ المصنفون في الاصطلاح يصرحون بأنَّ الشافعيَّ هو أجلُّ من روى عن مالك، ومنهم من يقول: هو أيضًا أثبتُ من روى عنه، وعبارة ابن الصلاح في «مقدمته» (ص١٦): «وبنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي على ذلك أن أجلَّ الأسانيد «الشافعي عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، واحتج بإجماع أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي».

نعم، هناك حُفاظ ثقات متقنون رووا «الموطأ» عن مالك كـ عبد الله بن وهب،

والقَعْنبي عبد الله بن مسلمة، والشافعي لا يقل ضبطًاعنهما، ويزيد أنَّه أفقه، ورواية الثقة الأفقه مقدمة على رواية الثقة الفقيه، و على رواية الثقة والفقيه..

فاختار البخاريُّ روايةَ عبد الله بن يوسف عن مالكٍ، ومسلمٌ اختارَ يحيى بنَ يحيى عن مالكٍ، والنَّسائيُّ اختارَ قتيبةَ بنَ سعيدٍ عن مالكٍ... وهكذا فجمعوا بين الثقة والعلو في الرواية.

٤- وزيادة في بيان مكانة الشافعي في روايته «للموطأ» تذكر أنه روي أن أحمد بن حنبل جبل الحفظ كان قد سمعَ «الموطأ» من بضعةَ عشرَ نفسًا من أصحابِ مالكٍ، ثمَّ أعادَه على الشَّافعيِّ؛ لأنَّه وجدَه أقواهم، انظر: «الإرشاد» (١/ ٢٣١)، ومقدِّمة «الكامل» (١/ ١١٦)، و«مسألة الاحتجاج بالشَّافعيِّ» للخطيبِ (ص ١٠١)، و «نكت الزركشي على ابن الصلاح» (١/ ١٤٥) ففيها فوائد.

٥- ومن باب المقابلة تذكر أنَّ الشافعي أثبتُ من محمَّدِ بنِ الحسن الشيباني في مالكٍ، باتفاقِ أهلِ المعرفةِ، والمعروفُ أنَّ محمد بن الحسن الشيباني جلسَ عند مالكٍ ثلاثَ سنواتٍ، والشافعي جلس عند مالك أقلَّ من ذلك بعشر مرات، ومع ذلك كان الشافعي أثبتَ في حديث مالك من الشيباني، فتنبه.

المطلب الثامن:

إتقان الشافعي «للموطأ» وتقدمه فيه على أقرانه:

قول الكوثري: «وهذا يدلُّ على أنَّه وإنْ كانَ عَرَضَ «الموطأ» على مالكٍ في أمرِه لكنَّه لم يضبطْ أحاديثَه ولم يستمرَّ على مدارستِها».

قلتُ: زدت في النكادة، وهذا رجمٌ بالغيبِ، وخيالات متعصِّبٍ، ومفارقة للقسط، وتسجيل قول المتعصب أبلغ في البيان.

وفي كتاب «آداب الشَّافعيِّ ومناقبه» (ص:٢٢): قال عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتمٍ: «حدَّثنا الرَّبيعُ بنُ سليمانَ، قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول: قدمتُ على مالكٍ وقد حفظتُ «الموطأ» ظاهرًا، فقلتُ: إنِّي أريدُ أنْ أسمعَ «الموطأ» منك فقال: اطلبْ منْ يقرأ لكَ، قلتُ: لا عليكَ أنْ تسمعَ قراءتي فإنْ سهُلَ عليك قرأتُ لنفسِي. قال: اطلبْ منْ يقرأ لكَ وكررتُ عليهِ فقال: اقرأ فلما سمع قراءتي قال: اقرأ فقرأتُ عليه حتَّى فرغتُ منه».

فحفظُ الشَّافعيِّ «للموطأ» وهو في سنٍّ مُبكِّرةٍ مع براعتِه في استحضار أحاديثه مؤكِّدانِ لاستمرارِ حفظه، وانضافَ إليهما قراءةُ الشَّافعيِّ له على مالكٍ.

واعتنى الشَّافعيُّ بـالموطأ وكانَ مِنْ أعرفِ النَّاسِ به حفظًا وفقهًا، فكانَ «الموطأ» على لسانِه يناظرُ به أهل الرَّأي ويحاجِجُ به أصحابَ مالكٍ، ويستخرجُ منه ما يريدُ لفقهِه، ويكرِّرُه، ويختصرُه، وكُتبُه بينَ أيدينا شاهدةٌ بأنَّه كانَ ضابطًا لأحاديثِه مستمرًّا على دراستِها ويستخرجُ مواضعَ الحججِ منها، وإنْ قُلتَ: لم يكنْ من أصحابِ مالكٍ من خَبرَ «الموطأ» كما خَبرَه الشافعيُّ تكونُ موافقًا للصواب.

روى الخليليُّ في «الإرشاد» (١/ ١٩٤) عنِ البويطيِّ قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول: «أصول الأحكامِ نيفٌ وخمسُمائةِ حديثٍ كلُّها عند مالكٍ إلا ثلاثينَ حديثًا وكلُّها عند ابنِ عيينةَ إلا ستةَ أحاديثَ».

هذا يدلُّ على عنايةِ الشَّافعيِّ بحديثِ مالكٍ واستمرارِه على مدارسَتِها، وقوته فيه

وتميُّزه، ومقارنته بغيره.

بقي أن أذكر أنه كان يجب على الشيخ الكوثريِّ أن يذكر الأحاديث التي تدل على عدم ضبط الشافعيِّ لأحاديث «الموطأ» ولم يفعل، فتبين أنها مشاغبات فقط.

المطلب التاسع:

«سنن الشافعي» من تصنيف الإمام الشافعي:

ي- قول الكوثري: «وغير «السُّننِ» التي جمعها الطَّحاويُّ من مسموعاتِه من المزنيِّ عن الشَّافعيِّ»، وأعاد الكوثريُّ كلامَه في «الحاوي» (ص: ٣٧)، وفي أماكنَ أخرى.

قلت: هنا ملاحظتان:

الأولى: أنَّ «سُنن الشَّافعيِّ» من تصنيف الشَّافعيِّ نفسِه وليس من تصنيفِ الطَّحاويِّ، وإنَّما الطحاويُّ أحدُ رواتِه عن خاله أبي إبراهيم المزنيِّ.

انظرَ تحقيق «سُنن الشَّافعيِّ» للشيخ الدكتور خليل إبراهيم مُلَّا خاطر الشَّافعيِّ الديرزوري ثم المدنيِّ -رحمه الله تعالى- وقد أوردَ في مقدمته الحججَ النَّاهضةَ على أنَّ «سُنن الشَّافعيِّ» من تصنيفِه (ص: ١٥- ٢٩)، وبينَ خطأ نسبةِ الكوثريِّ «سُنن الشَّافعيِّ» للطَّحاويِّ، بل قال الدكتور خليل إبراهيم ملَّا خاطر مع عفَّة لسانِه وقلمِه (ص: ١٦): «وما قاله: الكوثريُّ باطلٌ لا يثبتُ عند النَّقدِ ومن الدَّليلِ ما يقطعُه».

ومع ذلك فسواءٌ جمعها الشافعيُّ أو غيرُه فهي مروياتٌ له، وترى جمع بعض المحدثين لمسانيد لأبي حنيفة موضع مدح من الكوثري، وادعاء جمع البعض لمسند أو

سنن للشافعي محل غمز من الكوثري، والميزان الصحيح يسقط من يد المتعصبة.

الثانية: أنَّ جماعةً من أصحابِ الشَّافعيِّ رَوَوْا كتابَ «السُّنن» عنه، وكانَ للشَّافعيِّ سننٌ رواها عنه الحسنُ بن محمَّد الصبَّاحِ الزعفرانيُّ من رواةِ القديم، وسُننٌ أخرى رواها عنه من رواةِ الجديدِ حرملةُ بن يحيى، وإسماعيلُ بن يحيى المزنيُّ، والربيعُ بن سليمانَ. انظر «مناقب الشَّافعيِّ» (١/ ٢٥٥، ٢٩١)، فماذا يقول المشاغبون، ولماذا يبخسون الناس أشياءهم؟

المطلب العاشر:

أدلة الإمام الشافعي الحديثية:

وزيادةً في القَدحِ ترَى الكوثريَّ يقول (ص: ٤٣، ٤٤): «ولم يعتنِ أحدٌ بجمعِ أحاديثِ الشَّافعيِّ إلى القرنِ الخامسِ حتَّى أصبحَ للبيهقيِّ مِنَّةٌ عليه على ما يقولون، وبذلكَ تأخَّرَ تدوينُ أدلةِ هذا المذهبِ إلى القرنِ الخامسِ مع أنَّهم يعدُّونَه مذهبَ أهلِ الحديثِ، ويكثرُ في روايةِ المرسَل، وقوله: أخبرنا الثِّقةُ، وأخبرنا من لا أتَّهِمُه كثرةً مفرطةً، معَ أنَّ هذا القولَ وذلكَ القولَ حكمُه الانقطاعُ عند النُّقادِ، وقُل ما شئتَ في نقدِ منْ ينكرُ المرسَلَ ويكثرُ في روايةِ تلكَ الأنواعِ».

قلتُ: هذا تشغيبٌ، والغرضُ منه القدحُ في الشَّافعيِّ.

وإذا لم يعتنِ أحدٌ بجمعِ حديثِ الشَّافعيِّ فهذا لا يضرُّه، فكم من الحفَّاظِ الأكابرِ الثِّقاتِ الذين تصدَّروا للتَّحديثَ لم يجمعْ أحدٌ أحاديثَهم، ومع ذلكَ بقيتْ مكانتُهم، وكمْ من رجلٍ ضعيفٍ قد تصدَّى غيرُه لجمعِ حديثِه، أو صنَّفَ بنفسِه.

وإلَّا فقلْ: أينَ حديثُ ابنِ سيرين، وأيوبَ السختيانيِّ، ومحمَّدِ بنِ يحيى الذُّهليِّ، وعبدالرحمن بن مهديٍّ، ويحيى بنِ سعيدٍ القطَّانِ، والليثِ بنِ سعدٍ... وغيرِهم وغيرِهم؟ بل أينَ أحاديث أئمَّةِ آل البيتِ المجتهدين عليهم سلامُ الله تعالى؟ هل تعلم أحدا من الحفاظ جمع أحاديث عبد الله الكامل أو جعفر الصادق أو أحمد بن عيسى بن زيد أوغيرهم من متقدمي العترة.

والشَّافعيُّ أثبتَ شطرًا كبيرًا من حديثِه في كتبِه التي أملاها وتميَّزَ بها عن غيرِه، وسارتْ بها الرُّكبانُ، وهي منْ مفاخرِ الفقهِ الإسلاميِّ وكانتْ سببًا لحقدِ الحاقدينَ الذينَ سعَوْا لردِّ أشعةِ الشَّمسِ بدلًا منَ الاستفادة من أشعتِها، ومجموع حديث الشافعي فيها أكثر من مجموع حديث أبي حنيفة وصاحبيه المتداول بعدة مرات.

المطلب الحادي عشر:

الإمام الشافعي انفرد عن الثلاثة بتدوين أدلة فقهه:

قول الكوثري: «وبذلكَ تأخَّر تدوينُ أدلَّةِ هذا المذهبِ إلى القرنِ الخامسِ، معَ أنَّهم يعدُّونه مذهبَ أهلِ الحديثِ».

قلتُ: هذه مغالطةٌ وخذِ الآتي:

الفرقُ جليٌّ بين تدوينِ الأدلَّةِ وجمعِ الأدلَّةِ بعد تدوينها، والشَّافعيُّ هو الذي انفرد عن الثلاثة فدوَّنَ أدلَّتَه في كتبِه، أصولًا وفروعًا، وبقيتْ هذه الكتبُ محل العنايةِ طبقةً بعد طبقةٍ إلى وقتِنا، وهذا من أسبابِ ما تميَّزَ الشَّافعيُّ عن غيرِه من المتبوعينَ في المذاهبِ السُّنِّية الثلاثةِ.

بينما الحنفيَّة لا يوجدُ بين أيديهم كتابٌ فقهيٌّ لأبي حنيفةَ مع كثرةِ اللددِ

والادعاءاتِ والمناقبِ والمناماتِ، وعمدتُهم في مذهبِهم كتبُ ظاهرِ الروايةِ الخمسةِ أو السِّتةِ للإمام محمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيِّ مع اختلافٍ للمصنفِ الحقيقيِّ لبعضِها كـ«السِّير الكبير» و «الجامع الصغير».

وهي كتبٌ دُوِّنتْ في النِّصفِ الثاني من القرنِ الثاني ترى فيها فقهًا مجرَّدًا بدونِ دليلٍ -وأهمها كتاب «الأصل»[1] - كمختصراتِ القرونِ المتأخِّرةِ، وتنبَّه إلى أنَّ

---

(١) كتابُ «الأصل» أو «المبسوط» أهمُّ كتبِ ظاهرِ الرِّواية عند السَّادةِ الأحنافِ، وقد صنَّفه الإمام محمَّدُ بن الحسن الشَّيبانيُّ، وقال في مقدِّمته (١/ ١، ٢): «وقد بيَّنتُ لكم قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وما لم يكنْ فيه اختلافٌ فهو قولنا جميعًا».

فهو كتابٌ مبنيٌّ على حكايةِ الأقوال، و لم يعتنِ بذكر دليلِ الأقوال، وهو ما صرَّح به الشيخ الكوثريُّ نفسه في «بلوغ الأماني» (ص: ٦١) فقال: «وطريقته في الكتابِ سردُ الفروعِ على مذهبِ أبي حنيفة وأبي يوسف، مع بيانِ رأيه في المسائلِ ولا يسردُ الأدلةَ».

قلت: وليس كذلكَ، أو هو كلام أغلبي بحسب نظر الكوثري، فإنَّ الكتابَ ليس على منهجٍ واحدٍ في ذكرِ الأدلةِ، فإنَّه يذكرُ ويسكت، وهذا منهج ارتضاه مصنفه رحمه الله تعالى .

فمن الخطأ والظلمِ والمكابرةِ ادعاءُ الكوثريِّ في «بلوغ الأماني» (ص: ٦١) أنَّ الشَّافعيَّ صنَّف «الأم» على محاكاة «الأصل» فإنَّ «الأم» قائمٌ على ذكرِ المسألة والدليل معًا بدون تقليدٍ لأحدٍ، أو التقيدِ بمذهبٍ معيَّنٍ، مع مناقشاتٍ ومناظراتٍ وفوائد وبناء، يخالف بناء كتب حكاية الأقوال .

وفي كتاب «الأصل» أقوال مقحمةٌ وتخريجاتٌ على أقوال الثلاثةِ، والاختلاف بين نسخ

=

كتابَ «السير الصغير» لمحمَّد بنِ الحسنِ المعدود من كتبِ ظاهرِ الرِّواية هو جزءٌ

«الأصل» كان له أثرٌ كبيرٌ في مسائل كثيرةٍ من ظاهرِ الرِّواية، وتجدُ اختلافًا بين بعضِ المسائل في «مبسوط» السَّرخسيِّ و«الأصل».

وقد خلتْ نسخُ كتابِ «الأصل» من كتابِ الحجِّ والعمرةِ !

ولما تعرضَ الشَّيخ أبو الوفا الأفغانيُّ -رحمه الله تعالى- لطبعِ «الأصل» أدْخلَ فيه كتابَ الحجِّ معتمدًا على «الكافي» للحاكم الشَّهيد المتوفَّى سنة ٣٣٤ باعتبار أنَّ «الكافي» مختصر لكتب محمَّد بن الحسن الشَّيبانيِّ.

ومن الإقحاماتِ الغريبةِ في كتاب «الأصل» كتابُ الرَّضاع، فقد قال العلامة السَّرخسيُّ في «المبسوط» (٣٠/ ٣٧٨): «اختلفَ النَّاسُ في كتابِ الرضاعِ هل هو من تصنيفِ محمَّد رحمه الله أم لا؟ قال بعضُهم: هو ليس من تصنيفِ محمَّد رحمه الله وإنَّما صنَّفه بعضُ أصحابه ونسبه إليه ليروِّجَ به، وفي ألفاظِه ما يدلُّ على ذلك».

وأُلحق بـ«الأصل» في بعضِ النسخِ كتابُ «المجرد» للحسن بن زياد اللؤلؤيِّ. انظر حاشية «التأنيب» (ص٣٦٢).

والحاصلُ: أنَّ «الأصل» أهمُّ كتبِ ظاهرِ الروايةِ عند الحنفية،وهو متعدِّدُ الفوائدِ ولا يمشي على طريقةٍ واحدةٍ، وفيه بعضُ الأدلةِ وفوائدُ أخرى وإلحاقاتٌ، أمَّا «الأم» فأجلُّ وأعلى، والله أعلم .

ورحم الله تعالى ساداتنا أئمة الفقه باختلاف اتجاهاتهم، فهم نضرة في تاريخ أمتنا، ونفعنا بعلومهم، وطيب ثراهم.

وانظر إذا شئتَ الدراسةَ المقدمة لكتاب «الأصل» التي قام بها الدكتور محمَّد بوينو كالن.

من كتابِ «الأصل»، صرَّحَ بذلكَ بعضُ الحنفيَّة، فتكون كتبُ ظاهرِ الرِّوايةِ عند الحنفيَّة أربعة بإخراجِ «السِّير الصَّغير»، وأمَّا «السِّير الكبير» فمصنِّفُه الحقيقيُّ هو الإمامُ محمَّدٌ النَّفسُ الزَّكية عليه السلام.

وكتبُ ظاهر الرِّوايةِ للإمامِ محمَّد بن الحسن الشيباني، أقطعُ بأنَّها لم تستوعبْ أدلةَ فقه الفقهاء المجتهدين الثَّلاثةِ، فتكونُ أدلتُهم هي موضع اجتهادٍ ونظرٍ ممَّن تأخَّر عنهم، وذكرَها السَّادةُ الفقهاءُ أدلةً للمذهبِ بحسب نظرهم، فتدبَّر!!

٢- عملُ الحافظ البيهقيِّ -رحمه الله تعالى- في «معرفة السُّننِ والآثار» هو جمع أدلةِ الشَّافعيِّ من كتبه على ترتيبِ «مختصر المزني»، كما قال في مقدِّمة كتابه (١/ ١٤٤) وهو عملٌ حديثيٌّ فقهيٌّ جليلٌ.

ولم يعدمْ مذهبُ الشَّافعيِّ أعمالًا أخرى في البابِ قبلَه.

٣- والمعتنون بالفقهِ الشافعيِّ وتاريخِه يعلمون أنَّ ثلاثةً من الأئمَّةِ الشَّافعيةِ المتقدِّمين تصدَّروا لجمعِ أدلةِ نصوصِ الشَّافعيِّ قبل البيهقيِّ وهم:

أ- أبو بكر أحمد بن الحسين بن سهل الفارسيُّ المتوفَّى سنة ٣٠٥، صاحب كتاب «عيون المسائل».

ب- أبو سهل بنُ العفريس الزوزنيُّ المتوفَّى سنة ٣٦٢ في كتابه «جمع الجوامع».

قال ابن السُّبكيِّ- وكان عنده أكثره - في «طبقات الشافعية» (٣/ ٣٠٢): «وقد جمع أبو سهل في هذا الكتاب فأوعى استوعب فيه على ما ذكر القديم والمبسوط، والأمالي، ورواية البويطي، وحرملة، وابن أبي الجارود، ورواية المزني في «الجامع الكبير»، و«المختصر» ورواية أبي ثور ثم إذا فرغ من بابٍ عقد بعده بابًا

لما فرعه ابن سريج وغيره من الأصحاب».

الله أكبر، أين هذه الأصول ؟ وماذا كان هذا الشافعيُّ، مع تنقلاته، ومحنه؟.

ج- القاسمُ بن محمَّد الشَّاشيُّ المتوفَّى سنة ٤٠٠ تقريبًا في كتابِ «التَّقريب».

معنى وجود المراسيل في كتب الشافعيِّ:

ثم قال الكوثريُّ: «ويكثرُ في روايتِه المرسَل».

قلتُ: فكانَ ماذا؟، ولا يخلو كتاب من كتب الحديث من وجود المراسيل فيه، ودونك كتاب «الموطأ» فيه عشرات البلاغات والمراسيل والمنقطعات وهي نحو ثلث الكتاب، مع أن أحاديثه المرفوعة والموقوفة أقل مما في «الأم».

والمراسيل في كتب الحنفية المتقدمين أكثر مما في كتب الشافعيِّ.

أمَّا المرسلُ فيحتجُّ به بشروطٍ معروفةٍ، وليس ذكرُه للمرسلِ أمارةً على احتجاجِه به منفردًا، وكمْ من مرسلٍ في كتبِ الشَّافعيِّ تَقَوَّى بغيرِه على طريقةِ المحدِّثين، والتَّحاكُم إنَّما يكونُ لكلِّ مسألةٍ بعينِها، ولا ندَّعي العِصمةَ له فهو كغيرِه من الفقهاءِ المجتهدين يصيب ويخطيء.

ومع ذلك فالبَعيدُ عن التَّعصُّبِ لا يمشي خلفَ أبي الحسن الكرخيِّ الحنفيِّ فمع علمِه وفضلِه، قال في «أصوله» (ص٨٤): «الأصلُ أنَّ كلَّ آيةٍ تخالفُ قول أصحابِنا، فإنَّها تُحملُ على النَّسخِ أو على الترجيحِ، والأولى أنْ تُحملَ على التأويلِ» وهذا هو الأصل التاسع والعشرون من الأصول التي عليها مدار كتب الحنفية.

ويقول الكرخيُّ في الأصل الثلاثين: «كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا فإنه يحمل على النَّسخ أو على أنه معارَضٌ بمثله ثم صار إلى دليل آخر...».

فلا ترم الناس بالحجارة، وبيتك من زجاج يحتاج لهدم وبناء.

المطلب الثاني عشر:

في قول الإمام الشافعي: «حدثنا أو أخبرنا الثقة».

قلت: أمَّا مسألةُ التَّعديلِ على الإبهامِ كقولِ الشَّافعيِّ: «حدَّثني الثِّقةُ، أو مَنْ لا أتَّهِمُ»، فلا تضر في شيء والثقات يصرحون ويبهمون.

واعلمْ أنَّ الشَّافعيَّ دَخَلَ عدَّة بلادٍ، والناسُ على اتِّجاهاتٍ ومذاهب وتحزُّباتٍ مختلفةٍ فربَّما حدَّثَ عن راوٍ لا يرضَاه قومٌ آخرون، فكان يستعملُ التَّعديلَ على الإبهامِ، وهذا ليس علامةَ ضعفٍ، أو بابَ توهينٍ، ومحدِّثون كثيرون يحتاجون إليه، وهو يدلُّ على بُعدِ الشَّافعيِّ عن التَّدليسِ، فلا يضرُّه كلام المعارض.

المطلب الثالث عشر:

خطأ الكوثريِّ على الشَّافعيِّ في مسائل تتعلق بالحديثِ المُرسَلِ:

ذَكَرَ الكوثريُّ في عدَّة مواضعَ من تعليقاتِه كلامًا حولَ احتجاجِ الإمام الشَّافعيِّ بالمرسَلِ، وطريقته في التصرف فيه.

وانتقادُ الكوثريِّ يتوجَّه لثلاثةِ أمورٍ:

١- أوليَّةُ ردِّ المرسَل.

٢- ادعاءُ اضطرابِ الشَّافعيِّ في الاحتجاجِ بمرسلِ سعيدِ بن المسيِّب.

٣- رد الشَّافعي مرسل سعيدِ بنِ المسيِّب في أربع مسائل.

الأمر الأول: إذا علمتَ ما سبقَ فالكوثريُّ في مقدِّمةِ «نصبِ الرَّاية» (ص٤٥-٤٦) عقدَ عنوانًا صورتُه «شروط قبول الأخبار» يُصرِّحُ فيه بأنَّ قبولَ المُرسَل جرتْ عليه جمهرة فقهاء الأمَّةِ من الصَّحابةِ والتَّابعين وتابعِيهم إلى رأس المئتين»(١).

وعبارةُ الكوثريِّ تساعدُ على نقدِ غيرِه له، فإنَّ قولَ الجمهورِ ليس بحُجَّةٍ، ومخالفةُ الجمهورِ ليستْ محل عتابٍ، فباعترافِ الكوثريِّ تكونُ الكلماتُ المصرِّحةُ بقبول المرسَلِ قبل الشَّافعيِّ المعنيُّ بها هو الجمهورُ وليس الإجماع، فلا معنى لتوجيهِ اللَّومِ على من توقَّفَ في المرسَل على رأسِ المائتينِ على قولِ بعضِهم، ومعَ ذلكَ فلا

---

(١) والكوثريُّ الذي يظهر هنا أنَّه يتباكى على الحديثِ المرسَلِ، سكتَ عنْ قَواعدِ الحنفيَّة في ردِّ الأحاديثِ النَّبويَّة الثابتة المتصلة ومنْها:

أ- ردُّ خبرِ الواحدِ فيما عمَّتْ به البَلْوى.

ب- ردُّ خبرِ الواحدِ الذي يعمل راويه بخلافِه.

ج- ردُّ خبرِ الواحدِ إذا نسيَه راويه.

د- ردُّ خبرِ الواحدِ المخالفِ لظاهرِ القرآنِ، وللحنفيَّة تفصيلاتٌ بين العامِّ والخاصِّ، والمطلق والمقيد.

هـ- ردُّ خبر الواحدِ المخالفِ للأصول.

و- ذهبَ أبو الحسن الكرخيُّ إلى رد خبر الواحدِ إذا وردَ في الحدودِ.

ز- ردَّ بعضُهم حديثَ أبي هريرة وأنس وأمثالِهما إذا عارضَ القياسَ.

ح- حديث الصحابي المجهول يجوز العمل به ولا يجب، وراجع: «أصول السرخسي».

يمكنُ إهمالُ القائلينَ بالتوقُّفِ أو ردِّ المرسَل، أو العمل به بشروطٍ.

فانظر لقول مسلمٍ في مقدِّمة «صحيحه» (١/ ١٤٥مع فتح الملهم): «والمرسلُ من الرِّواياتِ في أصْل قولنَا وقول أهلِ العلمِ بالأخبارِ ليسَ بحجَّةٍ».

وراجعْ عبارةَ المصنِّفِ العثمانيِّ صاحبِ «فتح المُلهم» (١/ ١٤٥)، وكانَ يحيى ابنُ سعيدٍ القطَّان -المتوفَّى سنةَ ثمانٍ وتسعينَ ومائةٍ- قبلَ الشَّافعيِّ شديدَ الإنكارِ على المرسَلِ، وعباراتُ أبي زُرعةَ، وأبي حاتمٍ، وابنِه، والترمذيِّ مصرِّحةٌ بهذا المعنى.

وقد نقلَ ابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» إجماع المحدِّثينَ عليه (١/ ٦) وانظرْ «نكت الزركشيِّ على المقدِّمة» (١/ ٤٩١- ٤٩٨) ومباحثَ «جامع التَّحصيل»

الأمر الثاني: أمَّا عن ادعاء اضطرابِ الشَّافعيِّ في مرسلِ سعيدِ بن المسيِّب.

فقد قال الكوثريُّ في مقدِّمة «نصب الرَّاية» (ص٤٥): «والشَّافعيُّ لما رَدَّ المرسَل وخالفَ من تقدَّمَه اضطربتْ أقواله فمرَّةً قال: إنَّه ليس بحجَّةٍ مطلقًا إلَّا مراسيلَ ابنِ المسيِّب، ثمَّ اضطرَّ إلى ردِّ مراسيلِ ابنِ المسيِّب نفسِه في مسائلَ ذكرتُها فيما علَّقتُ على ذيولِ طبقاتِ الحفَّاظ ثمَّ إلى الأخذ بمراسيل الآخرين ثمَّ قال: بحجِّيَّةِ المرسَل عندَ الاعتضادِ».

قلت: ما ذكرَه الكوثريُّ في تعليقِه على «ذيول الحفاظ» (ص٣٢٩) أخذه من «رسالة البيهقيِّ لإمامِ الحرمين» المطبوعة (ص: ٩٤-٩٦) وقد ذكرَها عددٌ من المتأخِّرين منهم: الزركشيُّ في «النكت على ابن الصَّلاح» (١/ ٤٨٣، ٤٨٦)، والسُّيوطيُّ في «البحر الذي زخر»، والنصُّ ذكرَه ابنُ التركمانيِّ في «الجوهر النَّقي» (١٠/ ٣٠٥) بعبارةٍ ألين.

فليس للكوثريِّ كبيرُ تعبٍ إلَّا تغيراتٌ طفيفةٌ في النصِّ[1].

وعودٌ إلى كلامِ الكوثريِّ أقول:

عبارةُ الكوثريِّ تُصرِّحُ بأنَّ الشَّافعيَّ كان يرى حُجيَّةَ مراسيلِ سعيدِ بن المسيِّب ثمَّ تراجعَ وردَّها.

وهذا خطأٌ على الإمامِ الشَّافعيِّ، ومنشأُ هذا الخطأ، أنَّه قال في «مختصر المزني» (٢/ ١٥٨ بولاقية): أخبرنا مالكٌ، عن زيدِ بن أسلمَ، عن ابنِ المسيِّب أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نهى عنْ بيعِ اللَّحمِ بالحيوانِ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ أنَّ جَزُورًا نُحرتْ على عهدِ أبي بكر رضي الله عنه فجاءَ رجلٌ بعَناقٍ، فقال: أعطوني جزءًا بهذهِ العَناقِ، فقال أبو بكر: لا يصلحُ هذا، وكانَ القاسمُ بن محمَّد وابنُ المسيِّب وعروةُ ابنُ الزبير وأبو بكر بن عبدالرحمن يحرِّمون بيعَ اللحمِ بالحيوان عاجلًا وآجلًا يعظِّمُون ذلك ولا يرخِّصون فيه.

قال: وبهذا نأخذُ، كان اللَّحمُ مختلفًا أو غيرَ مختلفٍ ولا نعلمُ أحدًا من أصحابِ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم خالفَ في ذلك أبا بكرٍ، وإرسال ابنِ المسيِّب عندنا حسنٌ»، انتهى كلامُ الشَّافعيِّ.

فكل منْصفٍ يعلم أنَّ الشَّافعيَّ لم يعتمدْ في المسألةِ على مرسلِ ابنِ المسيِّبِ، بل

---

[1] ثمَّ نصٌّ ذكره الكوثريُّ في «إحقاق الحق» (ص ٤٣)، وهو قوله: «ثمَّ اضطر إلى ردِّ مراسيل ابن المسيبِ نفسِه في مسائلَ ذكرتها».

اعتمدَ على الهيئةِ المجموعةِ المذكورةِ التي تتوافقُ مع شروطِ قبولِ المرسَل التي ذكرَها في «الرسالة» وغير ذلك فليسَ بشيءٍ، وهو المعتمدُ في المذهبِ، انظر «المجموع» للنووي (١/ ٩٩).

فالشَّافعيُّ لا يحتجُّ بمرسلِ سعيدِ بنِ المسيِّبِ بمفردِه وإنَّما يُرجِّحُ به، وينظرُ للهيئةِ المجموعةِ وهذا شائعٌ في كتبِه.

الأمر الثالث: والمسائلُ التي ذكرَها الكوثريُّ في تعليقِه على «ذيول الحفَّاظ» تقدَّم أنَّها ليستْ له ولكنَّها للبيهقيِّ ذكرها في «رسالتِه لإمامِ الحرمين» المطبوعة (ص ٩٤-٩٦) ونقلَها عنه جماعة.

ونصُّ كلامِ الكوثريِّ في التعليقِ على «الذيول» (ص ٣٢٩) هو: «ثمَّ تراجعَ عن ذلكَ وردَّ مراسيلَ ابنِ المسيِّبِ في زكاةِ الفطرِ بمدَّينِ من حنطةٍ، وفي التوليةِ في الطَّعامِ قبل استيفائِه، وفي دليلِ المعاهدِ، وقتل منْ ضربَ أباهُ».

والشَّافعيُّ مجتهدٌ يأخذُ ويدعُ حسبَ ما ظهرَ له، وكانَ على المعارضِ النظرُ في المراسيلِ الأربعةِ التي ذكرها البيهقيُّ، ولكنَّه اكتفى بالتشنيعِ[1].

---

(١) الاختلافُ في تفسيرِ عبارةِ شيخِ المذهبِ، أو في رأيٍ له في الأصولِ أو الفروعِ، أو حكايةِ أقوال ووجوه المذهبِ، أو تعيينِ ما عليه الفتوى، وتمييز الأصحِّ من الصَّحيح، والصَّحيحِ من الضعيفِ والمشهورِ من الأظهرِ، هذه أمورٌ لا ينفكُّ عنها مذهبٌ من المذاهب الفقهيَّة.

والاختلافُ -إنْ وُجد- لا يعني الاضطرابَ، فالاضطرابُ يكونُ عند تعذُّر الجمعِ،

=

وهذا تعليقٌ من رأسِ القلمِ على مراسيلِ سعيدِ بن المسيِّبِ الأربعةِ:

أ- أمَّا مرسَلُ «**مُدَّينِ منْ حِنْطةٍ**» فقال الشَّافعيُّ: حديثُ مدَّين خطأ، وقال البيهقيُّ: وهو كما قال فالأخبارُ الثَّابتةُ تدلُّ على أنَّ التَّعديلَ بمدَّينِ كان بعدَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، راجع «السُّنن الكبرى» (٤/ ١٦٩).

ب- «**لا بأسَ بالتَّوليةِ في الطَّعَامِ قبلَ أنْ يستَوفى**»، و«**لا بأسَ بالشركِ في الطعامِ قبلَ أنْ يسْتوفى**». لم أجدْه في «الأم» وهو معارضٌ بأحاديثَ وآثار ذكرَها الشَّافعيُّ في عدَّة مواضعَ، وانظر البيعَ قبل القبضِ من «الحاوي الكبير» (٥/ ٢٢٠- ٢٢٢).

ج- «**ديَةُ كلِّ معاهدٍ في عهدِه ألفُ دينار**»، هذا الحديثُ رواه الشَّافعيُّ موقوفًا على ابنِ المسيِّبِ وهو في «الأم» (٩/ ١٤٤) باب ديَةِ أهلِ الذِّمةِ، قال: أخبرنا محمَّدُ

ولكن إذا تبيَّن الصَّحيحُ ومعتمدُ الفتوى فلا اضطراب.

ثمَّ في المقابلِ انظرِ الخلافَ المتوالي بين أبي حنيفة وصاحبيه وكأنَّه مذهبٌ ثلاثي، ثمَّ قد تختلف الرِّوايات عن الثلاثة بل الخلاف عندهم قائمٌ بين كتب ظاهر الرِّواية المنْسوبة لمحمَّد بن الحسن، وغيرها من كتب المذهب كـ: «النوادر» و«الفتاوى» و«الواقعات» وهذا في نظري إكمال وإثراء للفقه، انظر: «عقد الجيد» و«الإنصاف» للدهلويِّ و«النَّافع الكبيرلمن يطالع الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني» للَّكنويِّ، بل بعض الكتب عندهم غير معتمدة؛ لتساهُل أصاحبها في الرِّوايات فانظرها في «النافع» (ص ١٨، ٢٠).

ومع ذلك فحكاية الواقع تقول: إن المذهب كان غنيًّا بالفقهاء المرجِّحين وما استقرَّت عليه الفتوى فجزى الله ساداتنا الفقهاء كلَّ خيرٍ.

ابنُ الحسنِ: أنبأنا محمَّدُ بن يزيدَ: أنبأنا سفيانُ بن الحسينِ، عن الزُّهريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيِّبِ به موقوفًا عليه، وهو كذلكَ في كتابِ محمَّد بن الحسنِ الشيبانيِّ «الحجة على أهل المدينة» (٤/ ٣٥٧).

وسفيانُ بن الحسينِ فيه مقالٌ، لا سيَّما في روايتِه عن الزهريِّ.

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم ٢٣١) من حديثِ ابنِ أبي ذئبٍ، عن الزهريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيِّب به مُرسلًا.

وهذا المرسلُ لا يتقوَّى -حسبَ قاعدةِ الشَّافعيِّ- لاتِّحادِ المَخْرجِ، وللاختلافِ بينَ الرفع والوقف.

ومذهبُ الشَّافعيِّ هو أنَّ الدِّيَةَ الكاملةَ في قتلِ الخطأ خاصَّة بالمؤمنِ لقولِه تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ [النساء: ٩٣].

فجعل الحقُّ تبارك وتعالى الإيمانَ شرطًا في كمال الدِّيَة، ولم يحدِّدْ عددَ دراهِمَ أو دنانيرَ للدِّيةِ وإنَّما ذلكَ راجعٌ للزَّمانِ، وهي في المسلمين مائةٌ من الإبلِ، أمَّا في المعاهَدِ فالثلثُ وبه قال سعيدُ بن المسيِّبِ -راوي الحديثِ مرفوعًا أو موقوفًا- وعطاء وغيرُهما، انظر: «الأم»، و«الحاوي» (١٢/ ٣٠٨- ٣١٣).

د- مرسَلُ «منْ ضَرَبَ أباه فاقتُلوه»، لم أجدْه في «الأم» أو «المسند» أو «سُنن الشَّافعيِّ».

والله أعلم.

فرع: في تناقض الكوثري في العمل بالمرسل.

والكوثريُّ الذي يتباكى على الحديثِ المرسَل، ويحاولُ أنْ يشنِّعَ على الشَّافعيِّ والشَّافعيةِ لأخذِهم المرسَلَ بشروطٍ، تجدُه يتناقضُ ويردُّ المرسلَ من أجلِ المذهبِ من ذلكَ:

١- في «النكت الطريفة» (ص ١٨٩) ردَّ الكوثريُّ مرسَل إسماعيل بنِ أبي خالد، عن قيسِ بن أبي حازمٍ، قال: جاءَ أبي والنبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم يخطبُ فقامَ بينَ يديهِ...الحديث. قال الكوثريُّ عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ: «المخضرمُ الكبيرُ، وخرفَ وجاوزَ المائةَ».

قلت: قيسٌ احتجَّ به الجماعةُ، وهو راوي حديث النيَّة عن عمرَ رضي الله عنه ولا يعيبُه إلَّا ما رُميَ به من النَّصبِ.

٢- وفيه (ص ١٨٩) ردُّ مرسَلِ عطاء في الكلامِ أثناءَ الخطبةِ.

٣- وفيه (ص ١٩٧) ردُّ مرسَلِ سعيدِ بنِ المسيِّبِ فمرسَلِ الزهريِّ في القَسامةِ.

٤- وفيه (ص٧٠) من أعاجيبِه ردُّ مرسَلِ الصَّحابيِّ!! فيقول في سجودِ السَّهوِ بعدَ كلامٍ: «وحديثُ أبي هريرة فيه اضطرابٌ كبيرٌ، وهو إنَّما أسلمَ في عامِ خيبر، وكذا عمرانُ بنُ حصينٍ إنَّما أسلمَ عامَ خيبر، فلا يكونُ حديثُهما إلَّا مرسَلًا».

٥- وفيه (ص ١٤٥) قال ابنُ أبي شيبةَ: حدَّثنا وكيعٌ، عن سفيانَ، عن جعفرِ بنِ محمَّدٍ، عن أبيه، أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قضى بيمينٍ وشاهدٍ.

وقد ردَّه الكوثريُّ (ص ١٤٦) بالإرسال.

٦- وفيه (ص٩) ردُّ مرسَلِ الشَّعبيِّ أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم رجمَ يهوديًّا ويهوديَّةً.

٧- وفيه (ص ٢٠١) ردُّ مرسَلِ عبدِالرحمن بنِ أبي ليلى في قضاءِ الأربعِ قبلَ الظُّهر.

٨- وفيه (ص١٥٧) ردُّ مرسَلِ سعيدِ بنِ يسارٍ في الوترِ على الراحلةِ وقال: «وهذا كما ترى مرسَلٌ».

٩- وفي «إحقاق الحق» ردَّ الكوثريُّ مرسَل الزُّهريِّ في حديثِ: «**قدِّمُوا قُرَيشًا**»، وهو موصولٌ في أماكنَ أخرى.

١٠ - وقال فيه (ص ٦٩) عن حديثِ «ليسَ لعِرْقٍ ظَالمٍ حَقٌّ»: «أخرجه النَّسائيُّ والترمذيُّ وأبو داودَ وغيرُهم، وأمرُه يدورُ بينَ الإسنادِ والإرسال، واتفقَ رواة «الموطأ» على إرساله، فلا يصحُّ للتمسُّكِ به على أصلِ الشَّافعي».

قلت: وماله والشَّافعيَّ؟! وهو يَصلحُ للتمسُّكِ به على أصلِه الذي شنَّعَ به على الشَّافعيِّ وأصحابِه.

فتلك عشرةٌ كاملةٌ، وفي كتبِ الكوثريِّ مزيدٌ من هذا النوعِ، لا سيِّما في «النكت الطريفة» فقارِنْ وانظرْ وتأمَّلْ.

والله المستعانُ.

حول نقد الكوثريِّ لابن عدي وكتابه
«الكامل في الضعفاء»

الفصل الثاني

حول نقد الكوثريِّ لابن عدي

وكتابه

«الكامل في الضعفاء»

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه كلمات مع الأستاذ الشيخ الكوثريِّ في نقدِه للحافِظ أبي أحمد ابنِ عديٍّ الجرجانيِّ، وكتابه «الكامل في الضعفاء»، ومن خلالها نرَى رأيَ الكوثريِّ في ابنِ عديٍّ و«كامله»، وسأكتفِي بثلاثةٍ نصوص للكوثري كالآتي:

النصُّ الأولُ من «مقدِّمة نصب الرَّاية»، **والثاني والثالثُ** من كتابِ «الامتاع بسيرةِ الإمامينِ الحسن بن زيادٍ، وصاحبه محمَّد بن شجاع».

وفي ترجمة الكوثريِّ نقرأ أنَّ من مصنَّفَاته «إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدي»، وهو مصنف لا نعلم عن وجوده شيئًا، ولعل قصد نقد تراجم ابن عدي لأبي حنيفة وأصحابه في كتاب «الكامل في الضعفاء».

المطلب الأول

كلمة الكوثريِّ حول ابنِ عديٍّ و«كامله» الذي ذكره في مقدمة «نصب الرَّاية» (ص ١٠١، ١٠٢)

قال الكوثريُّ -رحمه الله تعالى-: «تجدُ في «الضعفاء» للعقيليِّ و«الكامل» لابنِ عديٍّ كلامًا كثيرًا عن هوى في سادتِنا أئمَّةِ الفقهِ.

فالأول: لفسادِ معتقدِه على طريقةِ الحشويَّة.

والثاني: لتعصُّبِه المذهبيِّ عن جهلٍ، مع سوءِ المعتقدِ وسارَ من بعدَهما سيرَهما، إمَّا جهلًا أو تعصُّبًا.

ولم يؤذِ من سلكَ هذا المسلكَ إلَّا نفسَه، ولم يضعْ من شأنِ أحدٍ إلَّا من شأنِ نفسِه، انظر قول ابنِ عديٍّ في إبراهيمَ بن محمَّد بن أبي يحيى الأسلميِّ شيخِ الشَّافعيِّ: «نظرتُ الكثيرَ من حديثه فلم أجدْ لهُ حديثًا منكرًا».

مع أنَّكَ تعلمُ أقوال أهلِ النَّقد فيه كـأحمد، وابنِ حِبَّان، قال العجليُّ: «مدنيٌّ رافضيٌّ جهميٌّ قدريٌّ لا يكتبُ حديثُه»، بل كذَّبه غيرُ واحدٍ من النُّقَّادِ، ولولا أنَّ الشَّافعيَّ كان يكثرُ منه قدرَ إكثاره من مالكٍ، لما سَعى ابنُ عديٍّ في تقوية أمرِه استنادًا إلى قول مثلِ ابنِ عقدة.

ولا أدري كيفَ ينطلقُ لسانُ ابنِ عديٍّ بالاستغناءِ عن علَمٍ مثلِ محمَّد بن الحسنِ وإمامُه لم يَستَغنِ عن علمِه، بل به تخرَّجَ في الفقهِ لكنَّ المتشبِّعَ بما لا يُعطَ يستغني عن عِلْمِ كلِّ عالمٍ متغمغمًا في جهلاتِه غير ناظرٍ إلى ما وراءَه وأمامه، وهكذا معَ سائرِ أئمَّتنا كلِّهم ألهمهُم الله سبحانه مسامحته.

ومن معايبِ «كامل ابن عدي» طعنه في الرجل بحديثٍ مع أنَّ آفته الرَّاوي عن الرجلِ دونَ الرجلِ نفسِه، وقد أقرَّ بذلك الذَّهبيُّ في مواضعَ من «الميزان».

ومِنْ هذا القبيلِ كلامُه في أبي حنيفة في مروياتِه البالغة -عند ابنِ عديٍّ- ثلاثمائةِ حديثٍ، وإنَّما تلك الأحاديثُ من روايةِ أباء بن جعفر النجيرميِّ وكلُّ ما في تلك الأحاديثِ من المؤاخذاتِ كلِّها بالنظرِ إلى هذا الرَّاوي الذي هو من مشايخِ ابنِ عديٍّ، ويحاول ابنُ عديٍّ أنْ يلصقَ ما للنجيرميِّ إلى أبي حنيفة مباشرة وهذا هو الظلمُ والعدوانُ، وهكذا باقي مؤاخذاتِه وطريقُ فضحِ أمثاله النظرُ في أسانيدِهم». انتهى

النظر في كلمة الشيخ محمد زاهد الكوثريِّ:

ذكر الكوثريُّ أهمَّ أسباب القدْح في ابن عديٍّ وهي: التَّعصُّبُ، والجهلُ وسوءُ المعتَقدِ.

أ- أمَّا التعصُّبُ المذهبيُّ فَشِنْشِنةٌ أعرفُها منْ أخْزمَ، وقائمةُ المتعَصِّبةِ عند الكوثريِّ طويلةٌ، منهُم: سُفيانُ الثَّوريُّ، والشَّافعيُّ، والحميديُّ، والبخاريُّ، والثلاثةُ الرَّازيُّونَ، وزكريا السَّاجيُّ، والفزاريُّ، وأبوبكر الشَّافعيُّ، وابن حبان، والدَّارقطنيُّ، وأبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ، والحاكمُ، والبيهقيُّ، والخطيبُ، وغيرهم.

ب- وأمَّا الجهلُ فمقاماتُ ابنِ عديٍّ الحديثيةُ يصعبُ أنْ يرتادَها المتعصِّبُ الجامدُ الذي ينفثُ حقدَه على أهلِ الاستقراءِ التامِّ، فقد كان ابنُ عديٍّ حافظًا ناقدًا، وكتابه «الكامل» لم يُصنَّفْ مثلُه، ومن كتبَ في الرواةِ المتكلَّم فيهم بعدَه لم يفرِ فَرِيَّه، ولا سبيلَ إلَّا أنْ يشربَ من نهرِه؛ لأنَّ ابنَ عديٍّ صاحبُ استقراءٍ ونظرٍ

واجتهادٍ في فنه وتقدم واستقلال.

ومن مصنَّفاته «الانتصارُ على مختصرِ المزني» صاحب الشَّافعي.

ج- أمَّا سوءُ المعتقدِ فأين هي النصوص التي تؤيد دعوى الكوثريِّ؟

وأظنُّ أنَّ الكوثريِّ يعني - والله أعلم - أن ابن عديٍّ يمشي على طريقة المحدثين في إثبات الصفات الخبرية.

وقد انكشفَ البَهْرَجُ فكانَ على الكوثريِّ أنْ يعالجَ أولا نُصوصَ «الفقه الأكبرِ» المنسُوبِ لأبي حنيفةَ، وكلماتِ البزْدويِّ، والبياضيِّ، والقاري وغيرِهم كما سطرتُه في ترجمة الكوثريِّ من كتابي «التشنيف» الطبعة الثانية، قبل رمي مخالفه بسوء المعتقد، ولابد من الوقوف عليها.

د- نصوص لبعض متأخري الماتريدي في منع التأويل في الصفات الخبرية:

وكنت قد قلت في«التشنيف» في ترجمة العلامة الكوثريِّ:

«كَتَبَ الكوثريُّ تعليقاتٍ على بعض كتب العقائد واتخذ مواقف لا سيما في الصفات الإلهية، فاتخذ جانب تأييد اتِّجاه التفويضِ أو التأويلِ، ولم يكتف بتأييد ما ذهب إليه واختاره، بل زاد على ما ذهب إليه فانتقد المخالفين لهذا الاتجاه، وكان يصفهم بالمجسِّمة أو الحشوِيَّة، ولا أظنُّ أنه غاب عنه أنَّ أعيان الماتُرِيديَّة كانوا على طريقة القوم الذين كان يهاجمهم الكوثريُّ ويصفهم بالحشْوِ والتجسيم، لكنه سَكَت عنهم، بل تابع تأسيسًا على الثابت والمتغير فتناقض في أصل أصيل.

وتعجبتُ من إقدام العلامةِ الكوثريِّ على التَّقديم لكتابِ «إشارات المرام من عبارات الإمام» للعلامة كمال الدين أحمد بن حسن البياضي الرُّوميِّ الحنفيِّ.

ومحلُّ العجَبِ هو توافر النُّصوص في «الفقه الأكبر» وشرحه على إثبات الصفات الخبرية على مناهج المحدِّثين وغيرهم، والتي تذهب لمذهب الإثبات في الأسماء والصفات، مع أن **الكوثريَّ** عاش رافعًا سوط الإنكار عليهم بالتشنيع والتبديع ورميهم بالحشو والتجسيم، بينما يحتفي بـ«الفقه الأكبر» والبياضي وشرحه!!!

وهذه شواهدُ صريحةٌ لما ذكرته:

١- في (ص ١٨٦) من «الفقه الأكبر» مع «إشارات المرام»: «وله تعالى يدٌ كما وردَ مفردًا» كقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ومثنًّى كقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وجمعًا كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، ووجه كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١١٥]، ونفس كما في قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨].

٢- قال البياضيُّ: «فيه إشارات، ثمَّ قال: (ص ١٨٦) «الثالثةُ: التعميم لما يبلغ مع المذكورات نحو سبعَ عشرةَ من تلك الصِّفات: اليمين، والسَّاق، والأعين، والجنب، والاستواء، والغضب، والرِّضا، والنور، على ما ورد في الآيات، والكفِّ، والأُصبعين، والقدم، والنزول، والضَّحك، وصورة الرحمن».

٣- ثمَّ قال الكمالُ البياضيُّ في إحدى إشاراتِه في نفس الباب (ص١٨٨): «الردُّ على المؤوِّلين ممن استرسل في تأويلِها من الأشاعرةِ والمعتزلةِ، وذهبوا إلى أنَّها مجازاتٌ عن معانٍ ظاهرة، وهو رواية عن الأشعريِّ».

فالبياضيُّ وأكثر الماتُرِيدية يقولونَ بالإثبات مع التنزيه عن الظواهر، ولذلك مذهبهم التفويض والتأويل الإجماليُّ قال البياضي عند ذكر الخلاف بين الأشاعرة والماتُرِيدية (ص ٥٤): «ولا يُؤول المتشابهات، ويفوض علمها إلى الله تعالى مع التنزيه عند إرادة ظواهرها».

٤- وفي (ص ١٩٢) «ولذلك قال في «الفقه الأكبر»: وهو المعتمد عند الماتُرِيدية ولا يقال إنَّ يده قدرته، أو نعمته، لأنَّ فيه إبطال الصِّفة» ولذلك يخالفون جماهيرالأشاعرة في التأويل التفصيليِّ.

والحقُّ -والله أعلم- أنَّه قد حصل هنا نوع من المجاملة، فالمذهبان يفترقان فأحدُهما يذهب إلى التأويل التفصيليِّ، والثاني وهم قسم كبير من الماتُرِيدية يذهبون للمنع بل ويزيدون بإثباتِ سبعةَ عشرَ صفةً -كما قال البياضيُّ- كالساق، والعين، والنزول، والقدم، والضحك، وصورة الرحمن، والجنب... إلخ كما تقدم.

ومحل النَّظر أو العتب هو أنَّ الكوثريَّ سكت، ورضي، وتابع، فخالف نفسه في مواقفه المعروفة، بل ومدح الكمال البياضيَّ واصفًا له في(ص ٣) من المقدمة بالحبر الهمام، ولم ينبِّه على ما بَدَرَ منه مما يُعدُّ تجسيمًا صريحًا عند الكوثريِّ من إثبات اليد، والقدم، والساق، والجنب... إلخ.، ووصفه في التعليق على «السيف الصقيل» (ص ١٨٠) بالإمامة !!! انتهى المنقول من «التشنيف».

فأنت بين قوم يقولون بإثبات الصفات الخبرية، ويمنعون التجسيم، أي منع القول بالظاهر.

وفي «المسامرة شرح المسَايرة في العقائد المنجية في الآخرة» للكمال ابن أبي

شريف (والمتن للكمال ابن الهمام) قال (ص ٣٥): «كل لفظ ورد في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية في الشاهد أي الحاضر الذي ندركه يجب الإيمان به كالأصابع والقدم، واليد يجب الإيمان به.

في نحو قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن...».

وقوله في الحديث الصحيح الطويل: «يقال لجهنم: هل امتلأت؟ فتقول: هل من مزيد، حتى يضع رب العزة فيها قدمه... الخ، انتهى كلام الكمال ابن أبي شريف.

وقال الكمال ابن الهمام في «المُسَايرة» (ص ٣٥): «فإن اليد وكذا الأصابع وغيره صفة له تعالى لا بمعنى الجارحة بل هي على وجه يليق به» انتهى.

وقال العلامة قاسم بن قطلوبغا في حاشيته (ص ٣٥): «وغير ما تقدمه في القرآن الوجه والعين والجنْب والساق، وفي الحديث: «خلق الله آدم على صورة الرحمن» رواه ابن عمر، وفي حديث أبي هريرة بلفظ آخر، وحديث «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة»، وقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩]. قال: «يجلسه معه على العرش»، رواه مجاهد وغيره» انتهى، واقرأ وانتبه واعرف أين تقف وإياك من التناقض أو إخفاء الحقائق.

وانظر: «منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر» للمُلَّا عليٍّ القاري

(ص١٢١-١٢٩)، وراجع، وأمعن النظر ترى العجائب.

قلتُ: وكذلك المحدِّثون فهُم مع الإثباتِ والتفويض. فلماذا السُّكوتُ والمدح للبياضيِّ والماتُرِيدية الذين وافقوا المحدثين وذمُّ غيرهم ورميُهم بالتجسيم والحشوِيَّة مع أن الجهة واحدة ؟!!

ومع الهوى والتعصب يسقط الميزان.

وبعد فلا أرى وجهًا لرمي ابن عدي الجرجاني الحافظ بسوء المعتقد.

وتذكر من ناحية أخرى احتفاء الحنفية بالاعتزال، وامتحان قضاتهم لعلماء المسلمين فيما عرف باسم «فتنة خلق القرآن»، وهذا مقال آخر، وفتح للجراح، وتاريخ مؤلم.

وكان على الشيخ الكوثريِّ أن يذكر رأي الماتريدية وتوجهاتهم في هذه المسألة بدلًا من السير في اتجاه واحد، وكل من قرأ تعليقات الشيخ الكوثريِّ على نقد النونية، والأسماء والصفات للبيهقيِّ يعلم كم كان شديدًا على المثبتين بدون تأويل أو تجسيم، وبدون حمل الألفاظ على ظاهرها الذين يفرون من التجسيم، ويرميهم بما لا يليق كما تراه هنا في كلامه على الحافظ ابن عدي الجرجاني[1].

---

(١) **تأملات في الأسماء والصفات:**

أولًا: من مباحث الألوهية عند المتكلمين، والمحدثين ما يتعلق بصفات الله تعالى المعنوية والخبرية، وقد اختلف المسلمون اختلافات مشهورة حتى داخل المذهب الواحد في الصفات الخبرية.

=

فترى عند الأشاعرة التوجهات الثلاثة وهي:

الإثبات، والتفويض، والتأويل.

وهي طريقة الجامعين بين طريقتي المحدثين والمتكلمين كالخطابي، وابن حبان، والبيهقي وغيرهم فهم يدورون على الإثبات، والتفويض، والتأويل.

وتأمل في قول إمام الحرمين عبد الملك الجويني في كتابه «الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد» (ص١٥٥): «ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى، والسبيل إلى إثباتها السمع دون العقل، والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة، وحمل العينين على البصر».

فلم يشنع على المثبتين، واختار التأويل، وهنا بحث. . .

ولاحظ وصف إمام الحرمين للعلماء المثبتين بالأئمة . . .

ويمكن أن يقال: إن الأصل هو الإثبات، والمؤول لا يقطع بالوصول إلى المعنى المطلوب، فهو ظن أو توجه أو تردد .

والتوجهات الثلاثة هي طرق عند الماتريدية والمنقولة عنهم في كتبهم المتقدمة والمتأخرة كما في شروح الفقه الأكبر المعتد به عندهم، وتبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي مع ميل بعض المتأخرين للإثبات كالبزدوي، وابن الهمام، والكمال ابن أبي شريف، والقاري، والبياضي وغيرهم .

ثانيًا: وإذا علمت أن النص من الأدلة السمعية هو: مالا يحتمل إلا معنى واحدًا.

والظاهر هو: ما احتمل معنيين أحدهما أظهر من الآخر.

فأرى - والله تعالى أعلم - أنه لايوجد نص شرعيٌّ على الآتي:

=

١- لا يوجد نص شرعي يحرم أحد الوجوه الثلاثة وهي: الإثبات أو التفويض أو التأويل.

٢- لا يوجد نص شرعي يلزم المسلم بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة .

غاية ما في الأمر وجود إلزامات عقلية خاصة قامت في مخيلات البعض.

كقول بعضهم: يلزم من الإثبات كذا..

أو قولهم: يلزم من التأويل كذا ..

وهذه إلزامات غير لازمة، ولازم المذهب ليس بمذهب، والكل يفر من التجسيم أو التمثيل وينفيه بقوة، عملا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فالكل منزهون لله تعالى عن التمثيل والتشبيه والتكييف، وأي إضافة غير صحيحة.

٣- كلمة الإمام يحيى بن حمزة الحسيني في تعيين المشبه، ومنع التوسع في الإتهام بالتشبيه:

وفي كتاب «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» للإمام المتكلم المجتهد المؤيد بالله يحيى بن حمزة الحسيني من أئمة آل البيت عليهم السلام قال: «من أطلق لفظاً على الله تعالى يوهم ظاهره التشبيه ولم يعتقد مضمونه أو أراد به معنى آخر لا يدل على التشبيه فإنه لا يعد من المشبهة، ولا يكون داخلًا في غمارهم، ولا يجوز إكفاره ؛لأن المشبه ليس إلا من أثبت لله حقيقة التشبيه واعتقد معناه لا من أجرى لفظه على غير المعنى اللغوي وإنما أخطأ في إطلاق اللفظ على غير معناه فهو خطأ لفظيٌّ لا غيرُ فكيف يقال بكفره».

ولله در هذا الإمام، وكلمته قاضية على سماسرة الاختلاف، والتشغيب، والتسرع .

وانظركذلك «المعراج إلى كشف أسرار المنهاج» للإمام عز الدين بن الحسن الحسنيِّ (٢/ ٥٠٥).

فجلُّ المسلمين من المنزهين ولله الحمد.

=

وكم حصل هنا تسرع، وتعد، وتخبط، وتعالم، وفتح المجال للمتاجرين في الختلاف.

مطلب:

في مناقشة جرح الكوثريِّ لإبراهيم بنِ أبي يحيى شيخ الإمام الشافعي، واختيار أنه في دائرة الثقات:

وسأمشي مع كلماتِ الشيخ الكوثريِّ مستعينًا بالله تعالى:

قال الشيخ الكوثريُّ في تقدمةِ «نصب الرَّاية» (١٠١): «انظرْ قول ابنِ عديٍّ

فلاتسارع برمي عباد الله تعالى الذين اختاروا أحد الوجوه بالتشبيه أو التعطيل أو التجهم وتلزمهم بما يفرون منه.

٤- ولا أحب تشنيع الجهلة أو المتعالمين أو الذين يفرون من إثبات إلى إثبات.

فالذين يؤولون اليد بالقدرة، هربوا من صفة وأثبتوا صفة.

فالذين يؤولون المعية بالعلم، هربوا من المعية التي ثبتت بالنص والتي لايعلمها إلا الله تعالى، إلى إثبات معية العلم، والعلم قديم لايحل بالحادث فهربوا من إثبات إلى إثبات، فقوله تعالى: ﴿وَهُوَمَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، حملوها على العلم، والمعنى واحد.

٥- نعم، هناك قوم أخطؤوا وبالغوا في التأويل أو بالغوا في الإثبات فيتحدث معهم في كل مسألة بعينها، وقد أحسن من جمع المسلمين، وأقام الدين.

والله المستعان لا رب سواه.

في إبراهيمَ بن محمَّد بن أبي يحيى الأسلميِّ شيخِ الشَّافعيِّ: نظرتُ الكثيرَ من حديثه فلم أجدْ له حديثًا منكرًا، مع أنكَ تعلَمُ أقوال أهلِ النَّقدِ فيه كأحمد، وابن حِبَّان، قال العجليُّ: «مدنيٌّ رافضيٌّ جهميٌّ قدريٌّ لا يُكتبُ حديثُه»، بل كذَّبه غير واحدٍ من النُّقادِ ولولا أنَّ الشَّافعيَّ كان يُكثرُ منه قدرَ إكثارِه من مالكٍ، لما سعى ابنُ عديٍّ في تقويةِ أمرِه استنادًا إلى قول مثلِ ابنِ عقدةَ».

قلتُ: غرض الكوثريِّ من الكلام في إبراهيم بن أبي يحيى هو إسقاطه والتشنيع على من ناصرَه كالشَّافعيِّ، وابنِ عديٍّ، وابنِ عقدةَ.

وهذا توسطٌ في الكلامِ على إبراهيم بنِ محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني فأقول مستعينًا بالله تعالى:

١- إبراهيمُ بن أبي يحيى الأسلميُّ المدنيُّ من أوعيةِ العلمِ، ولم يكنْ خاملًا بل كانَ حافظًا صاحبَ حديثٍ وفقهٍ، وتصانيف، وميل ظاهرٍ لأئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام.

وفي «أخبار فخ» (ص: ١٦٤) لأحمدَ بن سهيلٍ الرَّازيِّ: «كانَ من دعاةِ يحيى - يعني ابنَ عبدالله الكامل الحسنيَّ - ومن أجلَّةِ أصحابِه وأهل زمانِه».

ولم يكنْ إبراهيم بن أبي يحيى رافضيًّا بل كانَ شيعيًّا مواليًا لجميعِ أئمَّةِ آل البيتِ.

ويقولُ في رسالته «النَّاصريَّة» للإمامَين يحيى وإدريس ابني عبدالله الكاملِ عليهم السلام: «ولا تصدق عليهم أهل الفريةِ منَ الرَّافضةِ الغُلاة فإنَّهم العداةُ للقائمينِ بالحقِّ من عترةِ الرسول وسوء النِّيةِ فيهم، والجرأة على الله بالإفكِ والشنآنِ...»، انظرْ «تاريخ فخ» (ص: ١٦٦).

٢- وهو من أعيان الزيدية ومترجم في كتبهم انظر: «مطلع البدور ومجمع البحور» (١/ ١٨٢)، و«الحدائق الوردية» (١/ ٣٣١).

إبراهيم بن أبي يحيى يكتبُ عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أربعمائة حديث:

وقال إسحاقُ بن راهَوَيْه: قلتُ للشَّافعيِّ: ما حالُ جعفرِ بن محمَّدٍ -يعني الصَّادقَ عليه السلام- عندكم؟ فقال: «ثقةٌ كتبْنا عن إبراهيمَ بن أبي يحيى عنه أربعَمائة حديثٍ»، انظر هذا النص الصحيح في: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٥٢٣).

فرجلٌ - وفي ظلِّ التَّضييقِ على أئمَّةِ آل البيتِ بالمدينةِ - يكتبُ عن الإمام جعفر الصَّادقِ عليه السلام، حديثًا كثيرًا، ويكتب الشافعيُّ منها أربعَمائة حديثٍ إنما يدُلُّ على رضا الإمام جعفر بن محمد الصَّادقِ عليه، وشدَّةِ ملازمَةِ إبراهيمَ بنِ أبي يحيى له.

٣- وإبراهيم بن أبي يحيى كانَ من العلماءِ المصنِّفين فكانَ له:

أ- «موطأ» قدرَ «موطأ» مالكٍ مرَّات،قال الذهبي في «النبلاء» (٨/ ٤٥٠): «وصنَّف «الموطأ» وهو كبير، أضعاف «موطأ الإمام مالك»» وقال ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (١/ ٢٩٣): «وعمل موطأً كبيرًا».

قلت: بنى الإمام مالك بن أنس كتابه الموطأ على نوع معين من الرواة كالزهري وهو ثقة وصاحب للمروانيين، وأدخل فيه من قضاء المروانيين والمد الهشامي المبتدع الذي ندم عليه بعض المالكية، وفيه من البلاغات والمراسيل نحو الثلث.

فمن تصور علم وحال إبراهيم بن أبي يحيى ومشيخته واقترابه من أئمة

العترة عليهم السلام فله أن يتصور كتابه «الموطأ»، فأين هذه المصنفات ؟ ومن المسئول عن هلاكها ؟ ولابد أن رجلا كإبراهيم بن أبي يحيى يتعاون كثيرون على طمس آثاره، ولم يعدم أعداءا له.

ب- وله كتابٌ في فقهِ الإمامِ الصَّادقِ عليه السلام مرتبٌ على الأبوابِ، فلله درُّ هذا الرجل.

ج- وقال نعيم بن حماد: «أنفقت على كتبه خمسين دينارًا، ثم أخرج إلينا يومًا كتابًا فيه القدر، وكتابًا آخرَ فيه رأي جَهْمٍ، فدفع إليَّ كتاب جهم، فقرأته فعرفته فقلت له: هذا رأيك؟ قال: نعم، فحرقت بعض كتبه وطرحتها».

وهذا النص يفيد إقبال المحدثين على كتبه، والإنفاق عليها، وأن حديثه كان متداولًا بين أهل العلم، وتولوا عنه بسبب الاختلا في العقائد.

د- نسخ وكتب في السير والمغازي، فقدقال ابنُ عديٍّ: «وله نسخٌ كثيرةٌ، وأخبارُه في العلمِ شهيرةٌ، حتَّى ذكر بعضُهم أنَّ كُتبَ الواقديِّ سائرها هي كتبُ ابنِ أبي يحيى نقلها الواقديُّ، انظر «الفهرست» لأبي جعفر الطوسيِّ (رقم ٢٦)، ورجال النجاشي (رقم ١١) والخبرُ ربَّما كانَ فيه تزيدٌ لكنَّه يثبتُ استفادةَ الواقديِّ من كتبِ ابنِ أبي يحيى.

فقف، وافهم، وتأمل...

هـ- وقال ابن حبَّان في «المجروحين» (١/ ١٤٥): «أخبرنا محمَّد بن سليمان ابن فارس، حدَّثنا أحمد بن سعيد الدارميُّ، حدَّثنا عبدالله بن قريش، قال: جاء رشدين بن سعد إلى إبراهيم ابن أبي يحيى ومعه كتب قد حملها في كسائه، فقال

لإبراهيم: هذه كتبك وحديثك، أرويها عنك؟ قال: نعم، قال: بلغني أنَّك رجل سوء فاتَّق الله عزَّ وجلَّ وتُب إليه، قال: فإن كنتُ رجل سوء، فلأيِّ شيء تأخذ عنِّي الحديث، قال: ألم يبلغْك أنَّه يذهب العلم ويبقى منه في أوعية السوء، فأنت من الأوعية السوء».

ومع أنَّ في هذا الكلام ألفاظًا قاسية فإنَّه يصرح بوجود كتب له، وأنَّها كانت متداولة يحملها حتَّى مخالفوه.

٤- وكانَ حافظًا من حفَّاظِ الحديثِ، قال إبراهيم بن أبي يحيى: «سمعتُ من عطاءَ سبعةَ آلافِ مسألةٍ».

وقال الشَّافعيُّ في «الأم» (٢/ ٢٢٩): «ابنُ أبي يحيى أحفظُ من الدارورديِّ»، والنَّصُّ في «مسند الشَّافعيِّ» بترتيبِ سنجر (رقم ٥٨٦).

وفي «السُّنة» للَّالكائيِّ (١٣٩٧): من حديثِ معاوية بن عبدالله بن معاوية قال: أخبرني أبي قال: كنَّا جلوسًا عندَ هشامِ بنِ عروةَ فذكرُوا له إبراهيمَ بن أبي يحيى المدنيَّ قالوا: يا أبا المنذرِ إنَّه حافظ الحديث، فقال: مولى أسلم؟ قالوا: نعم، إلا أنَّه قدريٌّ.

فهذا قول جماعة إنه كان حافظا للحديث.

وقال العجلُّي:«كان من أحفظِ النَّاس».

فلم يكن حافظًا فقط بل كان من أحفظ الناس.

وذكره الذهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ٢٤٦) وقال: «الفقيهُ المحدِّثُ... أحدُ الأعلامِ... كان من أوعيةِ العلمِ».

وفي «الضعفاء» للعقيليِّ (١/ ٦٤)، و«الميزان» (١/ ٦٠) قال أحمدُ بن عليٍّ الأبار: حدَّثنا أبو عمر ومحمَّد بن عبدالرحمن القرمطيُّ، حدَّثنا يحيى الأسديُّ قال: سمعتُ إبراهيم بن أبي يحيى يُملي على رجلٍ غريبٍ فأملى عليهِ لأبي الحويرثِ، عن نافعٍ، عن جبيرٍ ثلاثين حديثًا فجاءَ بها منْ أحسنِ شيء عجب...»، وانظر «طبقات المحدثين» لأبي الشَّيخِ الأصبهانيِّ.

فهو عالم ليس خاملًا بل من أوعيته المصنفين فيه، واختص بالأكابر، وكان من العارفين بالعقائد، وهو من أوائل المصنفين في الحديث، ونحن في حسرة من ضياع كتبه لا سيما الموطأ ونسخته عن الإمام الصادق عليه السلام الحاوية فقهًا وحديثًا.

٥- وقد نقموا عليه الآتي:

أ- التَّشيُّع، ورموه بالرَّفضِ، وشتمِ السَّلفِ.

ب- قالوا: كان معتزليًّا جهميًّا قدريًّا.

ج- كذَّبه غيرُ واحدٍ.

أمَّا التَّشيعُ فنعم، وهذا موضعُ مدحٍ وعلَامةُ حُبٍّ وموالاةٍ، فمن كان من خواصِّ أئمَّة آل البيتِ عليهم السلام فله الشُّكرُ والثَّناءُ الحسنُ، وكان لأهل العلم المتبوعين شيعة يتشيعون لهم، وهم أصحابهم، أليس من الظلم أن يجرح شيعة آل البيت عليهم السلام، ويمدح شيعة المجتهدين المتبوعين، ويعظمون.

وتشيُّع إبراهيم بن أبي يحيى من أسباب القدح فيه، قال النجاشيُّ في فهرسته (رقم١١): «روى عن أبي جعفر (يعني الباقر)، وأبي عبد الله (يعني الصادق)،

وكان خصيصًا، والعامة لهذه العلة تضعفه».

وزد عليه أنه كتب كتابًا مبوَّبًا في الحلال والحرام عن الإمام الصادق، وكان الشافعيُّ يروي عنه كثيرًا عن جعفر بن محمد عليهما السلام.

فاستصحبْ هذه الكلمة، ولا تغادرْها.

وأمَّا رميُه بالرَّفضِ فلا يَصحُّ فقد نفى الرَّفضَ عن نفسِه في رسالته للانتصارِ ليحيى وإدريسَ ابني عبد الله الكامل عليهما السلام.

وكم من ناقدٍ أو حاقدٍ لحِقَه غبارُ النَّصبِ واستكانَ لسِياساتِ السَّبِّ والإقصاءِ، لا يفرِّق بين التَّشيُّعِ والرَّفضِ، وهو أولى بالابتداعِ من غيرِه، فلا تتهيَّبْ مخالفةَ هؤلاءِ وكنْ محبًّا لآل البيتِ وشيعتِهم الصَّادقينَ، وقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩﴾[التوبة: ١١٩].

وأمَّا دعوى شتمِ السَّلفِ، فكلمةٌ تقال فيمنْ يعارضُ سلفَ النَّواصب من البُغاةِ وأصحابهم قتلة العشرات من الصحابة البدريين والرضوانيين، ومؤسسي منابرِ السَّبِّ والمُلك العضوض ويذكرُ بعضَ مثالبِ الطَّريدِ والطَّليقِ وعصابتيهما.

وأمَّا الاعتزالُ والتَّجهُّمُ والقول بالقَدَرِ، فهذا جرحٌ بالمذهبِ، لا علاقةَ له بالرِّوايةِ عند التَّحقيقِ، لكن هذا الجرح بالعقائد كان له أثر في تضعيفهم للرجل، وخذ هذه النصوص:

قال البخاري: «جهْميٌّ تركه ابن المبارك والناس، كان يرى القدَرَ».

وقال نُعيم بن حماد: «أنفقت على كتبه خمسين دينارًا، ثم أخرج إلينا يومًا كتابًا فيه القدر وكتابًا آخر فيه رأي جهْمٍ، فدفع إليَّ كتاب جهم، فقرأته فعرفته فقلت

له: هذا رأيك؟ قال: نعم، فحرقت بعض كتبه وطرحتها».

فهذه نصوصٌ صريحةٌ في سبب جَرحهم له، فتوقفْ ولا تقبلْ جرح المخالف.

وتذكر أنه كم من ناقد يجرح الثقات بالمذهب وهو لا يعرف المذهب، كما جرحوا الشافعيَّ بالتشيع، والبخاريَّ باللفظ، بل تكلموا في بعض أئمة أهل البيت عليهم السلام بسبب مذهبهم في الخروج والانحياش عن الظالمين، وتكلم بعضهم فيمن يقدِّم عليَّ بن أبي طالب على عثمان، واتهم بالرفض من يقدم علي بن أبي طالب على أبي بكر الصديق، وجرح بعضهم بعض الفقهاء الرواة واتهموهم بالرأي، إلى غير ذلك مما لا يعتبر جرحًا بل قد يكون سبيل مدح وذكر بالخير.

ومعَ ذلك كانَ إبراهيم بن أبي يحيى ينفي كونَه قدريًّا ففي كتبِ الرجال والكفايةِ (ص٥٢٤) قال ابنُ أبي يحيى: «حكم الله بيني وبين مالكٍ هو سمَّاني قدريًّا»، والمثبتُ للقدَرِ والنافي له قدريٌّ عند الفريقَيْنِ.

وثَمَّ مبالغات وقعت من بعضهم كقول بشر بن المفضل: «سألت فقهاء المدينة عنه، فكلهم قالوا: هو كذاب».

وبشر بن المفضل ثقة لكنه بصري، من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه كان شديدًا على من اتُّهم بالتجهم كابن أبي يحيى، وفي ترجمة بشر بن المفضل: «وذكر عنده إنسان من الجهمية فقال: لا تذكروا ذاك الكافر».

فإياك أن تطمع في ثناء من بشر بن المفضل في إبراهيم بن أبي يحيى، بيد أن قول بشر بن المفضل «سألت فقهاء المدينة عنه، فكلهم قالوا: هو كذاب»، يحتاج لكشف وبيان، وإن صح فهو من الخاص خرج مخرج العام، وكان بالمدينة جمع من أعيان أهل البيت عليهم السلام، ولم ينقل عنهم مايؤيد المنقول عن بشر بن المفضل.

ثمَّ اعلم -وفقني الله تعالى وإياك- بعد أن تبين لك أن من أسباب الجرح في إبراهيم بن أبي يحيى هو الاختلاف المذهبي، فإن هذا مدْعاة للتوقف والتروي، لأن الاختلاف المذهبي بين الجارح والمجروح له أثر بيِّن في الكلام على الراوي.

٦- تنبيه على تناقض:

وما كنتُ أحبُّ للكوثريِّ أنْ يرميَ ابن أبي يحيى بالتَّجهُّمِ والقدَرِ مع شيوعِهما في عقائدِ الحنفيةِ لاسيما المتقدمين منهم من أصحاب الإمام أبي حنيفة فمن بعدهم.

ولي جزء للعبد الضعيف - مازال في المسودة - في أسماء الفقهاء الحنفية المعتزلة، بل حصل من الحنفية المعتزلة امتحان العلماء في مسألةِ خَلْقِ القرآنِ يتقدَّمهم أحمدُ بن أبي دُوَاد (على وزن فؤاد) ومحمَّدُ بن أبي الَّليث وغيرُهما.

فالكوثريُّ -رحمه الله تعالى- ينسَى الجذع في عينِه، ويبصر القذَى في عينِ أخِيه، وكان السُّكوتُ له أحسن.

٧- حول اتهام إبراهيم بن أبي يحيى بالكذب:

وأمَّا رميُ إبراهيم بن أبي يحيى بالكذبِ فخطأ مردودٌ وبشهادةِ تلميذِه الأعرفِ به من غيرِه الإمامِ الشَّافعيِّ رضي الله عنه القائلِ: «لأنْ يخرَّ إبراهيمُ من بعد أحبُّ إليه من أن يكذبَ وكان ثقةً في الحديثِ» انظر «الكامل» (١/ ٢٢١)، و«المعرفة» (١/ ١٦٣).

وقال الذهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ»: «ما كانَ إبراهيمُ بن أبي يحيى في وزنِ منْ يضعُ»، فأين موضع هذه الكلمة من الذين رموه بالكذب ؟.

ويقال لمنِ ادَّعى عليه الكذب: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾

[النمل: ٦٤]، ولن تجدَهم يُظهرونَ أثارةً من علمٍ الّلهمَّ إلّا الدَّعاوى والتتابع عليها، ويزيدُهم تأكيدًا تشيعُه الذي لم يجِدْ عنه، فإذا وقفتَ على قول يحيى بنِ معين: «كذَّابٌ في كلِّ ما روى» تعلمُ حقيقةَ التزيُّدِ، ومتى اختبرَ هذا العراقيُّ حديثَ الحجازيِّ؟ وهو كلامٌ يخالفُ الواقعَ ويعارِضُ كلام الشَّافعيِّ تلميذه وبلديه وهو أعلم بابن أبي يحيى من ابن معينٍ، وتذكَّرْ إصرارَ ابن جُريجٍ وغيره على الرِّوايةِ عنه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وإذا تأمَّلْتَ في قول ابنِ حبَّان في «المجروحين» (١/ ١٠٧): «وأمَّا الشَّافعيُّ فإنَّه كانَ يجالسه في حداثتِه...، فلمَّا دخلَ مصرَ في آخر عمرِه فأخذ يُصَنِّفُ الكتبَ المبسوطةَ احتاجَ إلى الأخبارِ ولم تكنْ معه كتبُه فأكثرُ ما أودع في الكتبِ من حفظِه فمنْ أجلِّه ما رَوى عنه».

قلت: إنْ صحَّ رأي ابنِ حبَّان فهو قدحٌ في الشَّافعيِّ، والصَّوابُ - والله أعلمُ به- أنَّ إصرارَ الشَّافعيِّ على الرِّوايةِ عن شيخِه ابنِ أبي يحيى وهو بعيدٌ عن كتبِهِ زيادةُ توثيقٍ وتمتينٍ واطمئنانٍ من الشَّافعيِّ لحديثِ شيخِه إبراهيمَ بنِ أبي يحيى فتدبَّر!!.

٧- والصَّوابُ أنَّ الشَّافعيَّ أكثرَ من الرِّوايةِ عن شيخِه ابنِ أبي يحيى ليس بمصرَ فقط، بل قديمًا في مكَّةَ ففي «الميزان» (١/ ٥٨)، وأصلُه في «مناقب الشَّافعيِّ» لابنِ أبي حاتم (١/ ١٣٤-١٣٥) قال: حدَّثنا أحمدُ بن سلمةَ بن عبد الله النيسابوريُّ، قال: سمعتُ إسحاقَ بنَ إبراهيمَ يعني ابنَ راهويهِ يقول: ناظرتُ الشَّافعيَّ بمكَّة في كرى البيوتِ وفيه: قال إسحاقُ: ما رأيتُ رجلًا كنتُ إذا حركته

يأتي بإبراهيمَ بن أبي يحيى ودونَه إلا الشَّافعيَّ.

وإنْ تعجبْ فعجبٌ من زكريا السَّاجيِّ القائل في الاعتذارِ عن روايةِ الشَّافعيِّ عن ابنِ أبي يحيى: «إنَّ الشَّافعيَّ لم يُخرِّجْ عنه حديثًا في فرضٍ وإنَّما خَرَّجَ عنه في الفضائلِ» وقد ردَّه الحافظُ في «التَّهذيب.

٨- **الموثِّقون لابن أبي يحيى:**

وبعد فلْنتَقلْ إلى المعدِّلين لإبراهيمَ بن أبي يحيى الموثِّقين له والمنافِحِين عنه، والتعديل أو التوثيق معناه دخوله في دائرة الثقات، إلا إذا جاء النص من أحدهم على توثيقه فأقول:

قال ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ٢٢٧): «وثَّقَهُ الشَّافعيُّ وابنُ الأصبهانيِّ وغيرُهما».

قال ابنُ الملقِّنِ في «البَدر المنير» (١/ ٤٤١): «فتلخَّصَ أنَّ خمسةً وَثَّقوه وهم: الشَّافعيُّ، وابنُ جُريجٍ، وأحمدُ بن محمَّد الأصبهانيِّ، وابنُ عقدةَ، وابنُ عديٍّ»، ومعنى التَّوثيقِ دخولُه في دائرةِ القبول على أنَّ بعضَ المذكورينَ وثَّقه نصًّا.

وقال ابنُ القطَّان في «بيان الوهمِ والإيهام» (٣/ ٤٣): «قد كانَ منَ النَّاس من كان حسنَ الرأي فيه منْهم: الشَّافعيُّ، وابنُ جريجٍ».

١- أمَّا الشَّافعيُّ فكلمتُه مشهورةٌ وهي قول الربيعِ بنِ سليمانَ: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول: كانَ ابنُ أبي يحيى قدريًّا، قلتُ: فما حملَ الشَّافعيَّ على أنْ يروي عنه؟ قال: لأنْ يخرَّ إبراهيم بن أبي يحيى من بعد أحبُّ إليه من أنْ يكذبَ، وكانَ ثقةً في الحديثِ». انظر «الكامل» (١/ ٢٢١) و«المعرفة» (١/ ١٦٣).

أ- فقد بَالغَ الشَّافعيُّ في نفيِ الكذبِ المطلقِ عليه، ثمَّ نصَّ على أنَّه كان ثقةً في الحديثِ.

واحتجَّ به الشافعيُّ في صورٍ مختلفة، مفردًا، أو مع دليل آخر، بل واعتمده في المعارضة.

ب- وكان الإمام الشافعيُّ يقدِّم إبراهيمَ بن محمد بن أبي يحيى في الحفظ ـ يعني الضبط ـ على عبد العزيز بن محمد الداروردِيِّ، والدراورديُّ وثَّقه غيرُ واحد، وحديثه في دواوين الإسلام، وفي «مسند الشافعيِّ» (٢/ ٢٣٢ سنجر): «قال الشافعيُّ: وابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي».

فهذه مقارنة فيها فوائد، ويبين عليها معرفة الشافعي بحديث إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وضبطه، ومقارنته بغيره من أهل العلم المشهورين.

ج- والشافعيُّ كان يستعمل التعديل على الإبهام، وينص على توثيق المبهمين، وقد قالوا: «وإذا قال الشافعيُّ: الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن أبي يحيى»، وانظر: «فتح المغيث» (٢/ ٤٠)، «البحر المحيط» (٤/ ٢٩٢)، «فتح الباقي» (١/ ٣٢١) وغيرها.

وقال الخليلي في كتاب «الإرشاد» (١/ ٣٠٨): «لا يروي عنه من تركه، إلا الشافعي فإنه يقول: ثنا الثقة في حديثه المتهم في دينه».

وتعالم بعضُ المعاصرين المصنفين في الاصطلاح فقال: هذا ظن لا يعمل به، وكأنه لا يعرف معنى الظن، وأكثر قواعد الحديث ظنية.

٢- وأمَّا ابنُ جريجٍ فلم أقفْ على نصٍّ يفيدُ ما صَرَّحَ به الحافظان ابن القطَّانِ

وابنُ الملقِّنِ، ولكنِّي وجدتُ إصرارًا من ابنِ جريجٍ في الرِّوايةِ عنِ ابنِ أبي يحيى، ومن إصرارِه عليه أنه كانَ يدلِّسُه، وهذا يفيدُ اطمئنانَه إليه لا سيَّما مع كلامِ الآخرين وشهرته.

٣- وأمَّا حمدانُ بنُ محمَّد الأصبهانيِّ ففي «الكامل» (١/ ٢٢٢) قال ابن عدي: «سألتُ أحمد بن سعيدٍ فقلتُ: تعلمُ أحدًا أحسنَ القول في إبراهيمَ بن أبي يحيى غيرَ الشَّافعيِّ فقال لي: نعم. حدَّثنا أحمدُ بن يحيى الأوديِّ قال: سألت حمدان ابن الأصبهانيِّ -يعني محمَّدا- فقلتُ: أتدينُ بحديثِ إبراهيمَ بن أبي يحيى فقال: نعم».

قلتُ: هذا من أعلى وأقوى التَّوثيقِ؛ لأنَّ التديُّنَ لفظٌ مطلقٌ يشملُ ما يحتاجُ لإثباتِه من الصَّحيحِ وغيرِه، ولا يمكنُ قصرُه على نوعٍ أو تطرقُ الاحتمالِ إليه بقصرِه على الأدْنى.

٤- وأمَّا ابنُ عقدةَ فقد قال ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ٢٢٢): «أحمدُ بن محمَّد بن سعيدٍ: نظرتُ في حديثِ إبراهيمَ بنِ أبي يحيى كثيرًا وليسَ هو منكرَ الحديثِ»، وهذا الكلامُ يحتاجُ للنظرِ في قائلِه وقوله.

أمَّا عن قائلِه فهو ابنُ عقدةَ الحافظُ الكبيرُ الذي قال عنه الدَّارقطنيُّ: «أجمعَ أهلُ الكوفة أنَّه لم يُرَ من زمنِ عبدالله بن مسعودٍ ﵁ إلى زمنِ أبي العبَّاس بنِ عقدةَ أحفظُ منه»، وسيأتي إنْ شاء الله تعالى مزيدُ كلامٍ على ابنِ عقدة.

وأمَّا قوله: «ليس منكر الحديثِ» فهو يفيدُ صلاحيَّةَ الاحتجاجِ بابنِ أبي يحيى، فإذا كانَ الرَّجلُ واسعَ الرِّواية متعدِّدَ الاتِّجاهاتِ، وليس منكرَ الحديثِ، فهو

يدخلُ في دائرةِ الثِّقاتِ ولابدَّ.

قال الذهبيُّ في «النبلاء» (١٢/ ٢٤): «وهو على سعةِ علمِه قلَّ أنْ تجدَ له حديثًا منكرًا، وهذه صفةُ من هو ثقةٌ».

فلا تلتفتْ لكلامِ متعصِّبٍ مفارقٍ للقواعدِ من أجلِ ثوابته الذي ادَّعى أنَّ التَّوثيقَ يستلزمُ العدالةَ، ففارق القواعدَ وطريقةَ الحفَّاظِ المتقدِّمين لأنَّهم يوثِّقونَ بسَبْرِ المروياتِ، وتبعهم من تأخَّر عنهم فلا معنى للسؤال عن العدالةِ بعد التَّوثيقِ.

٥- وأمَّا ابنُ عديٍّ الجرجانيُّ فقد قال في «الكامل» (١/ ٢٢٢): «وهذا الذي قاله - يعني ابنَ عقدة- كما قال وقد نظرتُ أنا أيضًا في حديثِه الكثير فلم أجدْ فيه منكرًا إلَّا عن شيوخٍ يحتَمَلون».

ثمَّ ذكرَ ابنُ عديٍّ أنَّه روى عنه بعضِ كبارِ الحفَّاظِ وذكرَ بعضَهم.

وزيادةً في تأكيدِ ابنِ عديٍّ على كلامِه قال (١/ ٢٢٦): «وإبراهيمُ بن أبي يحيى ذكرتُ من أحاديثِه طرقًا، وروى عنه ابنُ جريجٍ والثوريُّ، وعبادُ بن منصور، ومندلٌ، ويحيى بن أيوبَ، وهؤلاءِ أقدمُ موتًا منْه وأكثرُ سنًّا[(١)].

وهذا الذي قاله -يعني ابنَ عقدةَ- كما قال: وقد نظرتُ أنا في أحاديثِه، وتحريتُها وفتَّشتُ الكلَّ فليس فيها حديثٌ منكرٌ... وهو في جملةِ من يُكتبُ

(١) ومن الرُّواة عنه محمَّدُ بن الحسنِ الشيبانيُّ وروايته عنه في «موطئه» وفي كتاب «الأصل».

حديثُه».

ولولا أنَّ إبراهيمَ بن أبي يحيى واسعُ ومتنوِّعُ الرِّوايةِ لم يُقبِلْ هؤلاءِ عليه مع ما قيلَ فيه.

وقول ابنُ عديٍّ: «وهو في جملةِ من يُكتبُ حديثُه» إعمالٌ منه ومراعاةٌ لهيبةِ من ضعَّفوه، ولا يتفقُ مع بحثِهِ وتصريحِهِ بأنَّه فتَّشَ حديثَه فلم يجدْ فيها شيئًا منكرًا، أو ربما كانتْ كلمةُ ابن عديٍّ من أجلِ تشيُّعِ ابنِ أبي يحيى.

والصَّوابُ أنَّ من روى وأكثرَ ولم توجدْ منه منكراتٌ فهو الثِّقةُ، فإذا رأيتَ ابنَ عديٍّ يُضعِّف ابنَ أبي يحيى في مكانٍ آخرَ فاذكرْ ما تقدَّم، وأنَّه ينبغي أنْ يوثَّقَ عند ابنِ عديٍّ، والله أعلمُ بالصَّواب.

وكلمات هؤلاء الذين وثقوا إبراهيم بن أبي يحيى قاضية على كل اتهام بالكذب، ومزهقة له، لا سيما الشافعي الذي خبر شيخَه وحديثه، وكلمة ابن عدي التي يظهر منها الاستقراء[1].

٦- ومن المرجحين لقبول حديث إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي الحافظ إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي(ت ٨٤١) الذي قال في

---

(١) وقد رأيت أطروحة للدكتور محمد حسن الغماري، بجامعة أم القرى، حول مرويات الإمام الشافعيِّ عن شيخه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى من كتابي: «الأم»، و«مسند الشافعي» خلص فيها إلى أنه ليس بمتهم، بل مروياته معروفة، ولها متابعات وشواهد، والقول فيه قول الشافعي، وابن عدي.

حاشيته على كتاب «الكاشف» (١٩٧): «وثقه محمد بن سعيد الأصبهاني، وابن عقدة، والشافعي وغيرهم، ومشاه ابن عدي، قال: لم أجد له منكرًا إلا عن شيوخ يُحتملون، ولعله من قِبل غيره، ثم قال: وهو من جملة من يكتب حديثه، وقد روى عنه الكبار: ابن جريج، والثوري، وعباد بن منصور، ويحيى بن أيوب المصري وغيرهم، قال الشافعي: هو أحفظ من الداروردِيِّ، نقله الدارقطنيُّ في «سننه».

٧- وقال العلامة النظار محمد بن إبراهيم الوزير الحسنيُّ في «الروض الباسم» (١/ ٣١٩): «هذا الإمام الشَّافعيُّ -رضي الله عنه- أكثر من الرِّواية عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ووثَّقه وقد خالفه الأكثرون في ذلك، وقال ابن عبد البرِّ في تمهيده: أجمعوا على تجريح ابن أبي يحيى إلا الشافعيَّ.

قلت: أمَّا الإجماع على تجريحه فليس بمسلَّم؛ فقد وافق الشافعيَّ على توثيقه أربعةٌ من كبار الحفاظ وهم: ابن جريج وحمدان بن محمد الأصبهاني وابن عدي وابن عقدة، وقال الذهبي في التذكرة: لم يكن ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث. انتهى كلام ابن الوزير.

تعقيب:

والشيخ محمد عوامة كتب في تعليقاته على «الكاشفِ»في ترجمة إبراهيم ابن أبي يحيى، ما يحتاج لأن أذكره في تنبيهات:

الأول: لما رأى الشيخ محمد عوامة توثيق الأصباني لإبراهيم بن أبي يحيى قال في التعليق على «الكاشفِ» (١/ ٢٢٣): «والأصبهانيُّ هذا على ثقتِه كوفيٌّ، والغالبُ على أهلِ الكوفةِ التَّشيُّعُ فقد يكونُ أخذتْه البلديةُ والمذهبيةُ».اهـ

قلتُ: هذا ردٌّ للتوثيق بالهوى، وذَهابٌ منه إلى تساهلِ الكوفيين وأنَّهم مجاملُون، وهو جهلٌ منه بالكوفيين والشِّيعةِ معًا، وقدحٌ في الثقاتِ بدون موجبٍ، ودفعٌ بالصَّدرِ يلزمُ منه التَّوقفُ في توثيقِ الكوفيِّ أو الشِّيعيِّ لكوفيٍّ أو لشيعيٍّ مثلِه، وهو من شؤم قواعد النصب.

الثاني: وقال الشَّيخُ محمَّد عوَّامة في تعليقه على «الكاشفِ»: «ابنُ عقدةَ رافضيٌّ معروفٌ، فثناؤُه على ابنِ أبي يحيى ثناءُ رافضيٍّ على رافضيٍّ مثلِه».

قلتُ: قاتل الله التعالم والنصب، ومحمَّد عوامة ظالم، ولا يعرف الشيعة ومذاهبهم ورجالهم، وكلامُه كلامُ المتحاملِ، وعنده تحسُّسٌ من الشِّيعةِ مطلقًا، ولا يحسن التصرف مع الانفتاحات العلمية بين المسلمين، ويعالج هذا النقص المتوارث.

وهذان الحافظان ليسَا من الرَّوافضِ، وفرقٌ بين التَّشيُّعِ والرَّفضِ، والإماميَّة لا يعتبرون ابنَ عقدةَ وابن أبي يحيى منهم، وتقدَّم نعيُ ابنِ أبي يحيى على الرَّافضةِ، وليسَ في النُّقَّادِ المتقدِّمين مَن اتَّهمَ ابنَ عقدةَ بالرَّفضِ صراحةً، والإمامية في كتبهم ينصوع على زيدية أبي العباس بن عقدة، وراجع ترجمته في «الإحتفال بمعرفة الرواة الثقات الذين ليسوا في تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣١)، وفي «معالم العلماء» لابن شهرآشوب (رقم ٧٧): «ثقة زيدي».

ومحمدعوَّامةُ لا يعرفُ هذه الأمور بل ظلم العترة وشيعتهم علامة على التسنن عند هؤلاء، وغايةُ ما عند أبي العباس ابنِ عقدة رضي الله عنه الإكثارُ من حديثِ ومناقبِ وتاريخِ آل البيتِ عليهم السلام.

على أنَّ بعضَ المتعصِّبين يعتبرونَ شيعةَ آل البيتِ المنَّاصرين لهم والمعادِين لآلي الطَّريدِ والطَّليقِ من الرَّوافض وانظر تقسيمات الآمدي في «أبكار الأفكار»، ومختصره «المواقف» للعضد.

الثَّالث: محاولة تمييع توثيق الإمام الشافعيِّ لشيخه ابن أبي يحيى تمحُّل، وتقصير في البحث.

الرَّابع: أمَّا قول الشيخ محمد عوامة: «قول من قال: إن تضعيفه من جهة العقائد لا يعوَّل عليه».

قلت مرة ثانية: هذا تقصير وتسرع، والاختلاف في العقائد له مدخل كبير في تضعيفهم له.

تنبيه:

قال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- في التعليق على «المسند» (٧١٦٩)، وفي التعليق على ابن حِبَّان (٩٤) عن إبراهيم بن أبي يحيى: «هو جيِّد الحديث عندي».

مع أبي العبَّاس ابنِ عُقدةَ الحافظِ، وتناقضُ مواقفِ الكوثريِّ منه تبعًا للمذهبِ.

وعودٌ إلى كلامِ الكوثريِّ في إبراهيمَ بن أبي يحيى،أقول: قول الكوثريِّ: «ولولا أنَّ الشَّافعيَّ كان يكثرُ منه قدرَ إكثارِه من مالكٍ، لما سعى ابنُ عديٍّ في تقويةِ أمرِه استنادًا إلى قول مثلِ ابنِ عقدةَ».

مفاده أنَّ تحيُّزَ ابنِ عديٍّ للشَّافعيِّ أدَّى بابنِ عديٍّ إلى الاعتمادِ على مثلِ ابن عقدةَ، وكلامه صريحٌ في أنَّ ابنَ عقدةَ لا يعتمدُ عليه حتَّى عند ابنِ عديٍّ مع أنَّه يقولُ في «الكامل» (١/ ٢٠٩): «ولم أجدْ بدًّا منْ ذكرِه (يعني ابنَ عقدةَ) لأنِّي شرطتُ أول كتابي هذا أن أذكرَ كلَّ من تكلَّم فيه متكلِّمٌ ولا أبالي، ولولا ذلك لم أذكرْه للذي كان فيه من الفضلِ والمعرفةِ».

فتأمَّلْ وأنزِلِ الناسَ منازلها.

أمَّا الكوثريُّ فذكرَ ابن عقدةَ في «التأنيب» في ثلاثةِ مواضعَ وهو يُصيرُه مقبولًا أو غيرَ مقبول حسبَما تقتضيه المصلحةُ.

١- ففي (ص ١٥٥) كان الكوثريُّ لا يعول على ابنِ عقدةَ فقال: «ابن عقدةَ الكوفيُّ شيعيٌّ جلدٌ، وكلامُ الخطيبِ فيه شديدٌ، فيلزمُه ألَّا يعوِّل عليه».

٢- وفي (ص ٢٤١) قال الكوثريُّ: «وقد قوَّى ابنُ عديٍّ أمرَ ابنِ عقدةَ وردَّ على الذين تكلَّموا فيه، بل قال السُّيوطيُّ في «التَّعقبات» (ص ٥٧): «ابنُ عقدة من كبارِ الحفَّاظِ، وثَّقه النَّاسُ، وما ضعَّفه إلَّا عصريٌّ متعصِّبٌ».

قلت: هكذا يتصرَّفُ الكوثري تبعًا للمصلحةِ، فإذا أرادَ راويًا فهوَ الثِّقةُ، وإذا لم يكنْ كذلك فهو الضَّعيفُ، فيدورُ المتعصِّبُ في فلكِ التناقضِ، وإن كان في علم واطلاع الشيخ محمد زاهد الكوثريِّ.

فالكوثريُّ لما احتاجَ ابنَ عقدةَ أقرَّ كلامَ ابنِ عديٍّ في تقويةِ ابنِ عقدةَ، والذي ردَّه من قبلُ نكايةً في الشَّافعيِّ وابنِ أبي يحيى وابنِ عديٍّ، بل أقرَّ السَّيوطيَّ على أنَّ ابنَ عقدةَ من كبارِ الحفَّاظِ ووثَّقه النَّاسُ.

٣- ولما ذكر البدرُ العينيُّ أنَّ ابنَ عقدةَ جمعَ مسندًا لأبي حنيفةَ قال الكوثريُّ في «التأنيب» (ص ٣٠٦): «وقد قال السُّيوطيُّ في «التَّعقيبات»: ابنُ عقدةَ من كبارِ الحفَّاظ وثَّقه النَّاسُ وما ضعَّفه إلَّا متعصِّبٌ».

فانظر التعصُّبَ المؤدِّي إلى التناقضِ؛ فابنُ عقدةَ إذا مال لتوثيقِ ابنِ أبي يحيى أو روى شيئًا في مثالبِ أبي حنيفة فهو ضعيفٌ لا يعتمدُ عليه، ثمَّ يكونُ ثقةً إذا جمعَ مسندًا لأبي حنيفةَ!!.

فرع: هل استغنى ابنُ عديٍّ عن علمِ محمَّد بنِ الحسنِ الشَّيباني؟

ثمَّ ينتقل الكوثريُّ لمحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيِّ فيقول:

١- «ولا أدري كيفَ ينطلقُ لسانُ ابنِ عديٍّ بالاستغناءِ عنْ علمِ مثلِ محمَّد ابنِ الحسن؟».

قلتُ: هذه مغالطةٌ؛ ففرقٌ بينَ علمِ محمَّد بن الحسنِ الشيباني بالفقهِ وبين مروياتِه في الحديثِ، فالعلمُ أعمُّ من الحديثِ، غايتُه أنَّ المحدِّثينَ لم يحمدوا حديثَ محمَّدِ بنِ الحسنِ الشيباني، فاستغنوا بغيرِه عنه، وهو صَريحُ كلامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ويحيى بن معينٍ.

فقد قال ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٦/ ١٧٤): حدَّثنا أحمدُ بنُ حفصٍ يقول: سمعتُ أبا بكر الأعينَ يقول: سَمِعْتُ أحمد بن حنبلٍ يقول: «لا تكتبْ عن أحدٍ منْهُم ولا كرامة لهمْ، يعني: أصْحَابَ أبي حنيفةَ».

حدَّثنا ابنُ حمادٍ: ثنا عبَّاسٌ عن يحيى قال:«محمَّدُ بنُ الحسنِ الشَّيبانيُّ ليس بشيءٍ».

إلى غيرِ ذلكَ من الأقوال المصرِّحةِ بالضَّعفِ الشَّديدِ لمحمَّدِ بن الحسن، وبالتالي الاستغناء عن حديثِه لا عن فقهه.

فماذا فعل ابنُ عديٍّ؟ لم يخرجْ عن أقوال الحفَّاظِ النُّقادِ التي ذكرَها في «الكامل» وختمَ بعبارةٍ موافقةٍ لهم فقال: «والاشتغالُ بحديثِه شغلٌ لا يحتاجُ إليه؛ لأنَّه ليسَ هو من أهلِ الحديثِ فينكرُ عليه، وقد تكلَّمَ فيه من ذكرنا وقد استغنى أهلُ الحديثِ عمَّا يرويه محمَّدُ بنُ الحسنِ وأمثاله».

فرع: بينَ الشافعيِّ ومحمَّدِ بنِ الحسنِ الشَّيبانيِّ:

٢- ثم قال الكوثريُّ: «ولا أدري كيفَ ينطلقُ لسانُ ابنِ عديٍّ بالاستغناءِ عن علم مثل محمَّد بن الحسن، وإمامُه لم يستغن عن علمِه، بل به تخرَّجَ في الفقهِ».

قلتُ: هنا وقفتان:

الأولى: ابنُ عديٍّ لم يستغنِ عن علمِ محمَّدِ بنِ الحسنِ، وإنَّما عن حديثِه كما تقدَّم، وراجعِ: «الكامل» (٧/ ٣٧٥، ٣٧٦)، وكان على الكوثريِّ مناقشة الحفَّاظِ المتقدِّمِينَ بسبب رأيِهم في محمَّدِ بنِ الحسنِ الشيباني، ولكنَّه أبى أنْ يناطحَهم، وحاولَ أنْ يظهرَ أنَّ ابنَ عديٍّ أخطأ وتفرَّدَ معَ أنه مسبوق من غيرِه.

الثانية: أمَّا قولُه: «وإمامُه لم يستغنِ عنْ علمِه، بل به تخرَّج في الفقهِ».

قلت: الشَّافعيُّ لم يتخرَّجْ على محمَّدِ بنِ الحسنِ، والشافعي فقيهٌ قبلَ أنْ يأتيَ بغدادَ، فكانَ من أمرِه بعد القراءةِ بمكَّةَ أنْ أتى مالكًا فقرأ عليه «الموطأ» وقال له مالك: «أنت يجبُ أنْ تكونَ قاضيًا»، وهذه شهادة من مالك شيخ محمد بن الحسن الشيباني.

وبقيَ الشَّافعيُّ بعد ذلك يأخذُ عن العلماءِ بالحرمينِ من أهلِها والوارِدِين عليها، وشيوخُه معروفون وأخذَ من بعضِهم ما ليس عندَ الآخرين ففي كتابِ البيهقيِّ (١/ ٥٢٣): «وقال إسحاقُ بنُ إبراهيمَ قلتُ للشَّافعيِّ: ما حال جعفرِ بنِ محمَّدٍ عندكم؟ فقال: «ثقةٌ كتبْنا عن إبراهيمَ بن أبي يحيى عنه أربعمائة».

ثمَّ توجَّهَ لليمنِ وأخذَ عن إمامِ آل البيتِ، يحيى بن عبدالله الكامل بنِ الحسنِ ابن الحسنِ بن عليٍّ عليهما السلام، وكان من دعاتِه انظر: «تاريخ فخ» (ص: ١٩٧) للرَّازيِّ، و«المصابيح» للحسنيِّ (ص٣٠٤)، و«الحدائق الوردية في أخبار الأئمة الزيديَّة» للمحلِّيِّ، (ص١٧٤).

وعرف الشَّافعيُّ[1] باختلاطه بالعلويين وكانَ عنده من علومِهم ما ليس عند غيرِهم، وكان كثيرَ التردُّدِ على مكَّةَ واشتهرَ بها، وعرفَه العراقيونَ منهمْ بشرٌ المريسيُّ وله كلامٌ جيدٌ في مكانةِ الشَّافعيِّ.

---

(١) جاء في «مآثر الأبرار» شرح «بسامة» السَّيد صارم الدين الوزير (١/ ٤٤٧): «أنَّ الشَّافعي كان من عيون المشهورين من العلماء الذين بايعوا يحيى بن عبد الله الكامل وجرى على الشَّافعيِّ رحمه الله في ذلك نكبة، وذلك أنَّ الرَّشيدَ لما بلغَه أنَّه يدعُو ليحيى بن عبدالله أنفذَ إليه من أتى به على حمارٍ مقيَّدًا مكشوفَ الرأسِ، فأدخِل بغدادَ على تلك الحال».

وفي «الشَّافي» للإمام عبد الله بن حمزة الحسني(١/ ٢٣٥) «وكان من التابعين له –يعني عبدالله الكامل– محمَّد بن إدريس بن العبَّاس بن عثمان بن شافع بن السَّائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشمِ ابن عبدالمطلب بن عبدِ منافٍ، وهو أحدُ دعاتِه وإخوانه وسادات أعوانِه».

قال علي الرَّازيُّ في «مناقب البيهقيِّ» (١/ ٢٠٠): «حجَّ بشرٌ المريسيُّ فلما قدم قيل له: من لقيتَ بمكَّة؟ قال رأيتُ رجلًا إنْ كانَ منكم لم تغلبُوا، وإنْ كانَ عليكم فتأهَّبوا وخذُوا حذرَكم وهو: محمَّدُ بنُ إدريسَ الشَّافعيُّ».

وقال عليٌّ الرَّازيُّ (١/ ٢٠١) «سمعتُ بِشرًا المريسيَّ يقولُ: لقد رأيتُ بالحجازِ رجلًا إنْ قدِمَ أتعبكُم...، فقال: ما رأيتُ حجازيًّا أفقهَ منه».

وقدوم الشَّافعيِّ للعراق أوَّل قدمةٍ كان سنةَ أربعٍ وثمانين ومائةٍ، والصَّواب أنَّ الشَّافعيَّ فقيهٌ حجازيٌّ وكان مستغنيًا عن محمَّدِ بن الحسنِ، فلم يرحلِ الشَّافعيُّ إليه، وإنما دُفعَ للعراقِ لأحداثٍ مشهورةٍ.

والكتبُ التي حصلَ عليها الشَّافعيُّ من محمَّدِ بنِ الحسنِ، كان للشَّافعيِّ رأيٌّ فيها، فلم تكنْ عنده بالمكانةِ العاليةِ، ويرى أنَّها تخالفُ الحديثَ الشَّريفَ في مواطنَ كثيرةٍ فصنَّفَ كتبًا في الردِّ عليها. وانظر «مناقب الشَّافعيِّ» للبيهقيِّ (١/ ١٦٢- ١٦٩).

وللشَّافعيِّ نصوصٌ صريحةٌ في نقد كتب فيها آراءُ أبي حنيفةِ وصاحبيْه. انظرها في «آداب الشَّافعيِّ ومناقبه» (ص١٧٢)، و«مناقب الشَّافعيِّ» للبيهقيِّ (١/ ١٦٤- ١٧٢)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١٠) وكل ما تقدَّم بأسانيدَ صحيحةٍ لا يمكنُ دفعُها.

ومن كتبِ الشَّافعيِّ المطبوعةِ في الرَّدِّ على محمد بن الحسن الشيباني وأصحابه:

أ- كتاب «الرَّد على محمَّد بن الحسن الشيبانيِّ في الدِّيات»، مطبوعٌ مع «الأم»

(٩/ ٨٥- ١٦٩).

ب- كتاب «سير الأوزاعيِّ» وكان الأوزاعيُّ قد صنَّفَ كتاب «السير» فردَّ عليه أبو يوسف القاضي، وكتابُه مطبوعٌ باسمِ «الرَّد على سير الأوزاعيِّ»[(١)]، والشَّافعيُّ ردَّ على أبي يوسف القاضي في كتابِه وعلى شيخِه أبي حنيفةَ وفي القليل يكونُ الأوزاعيُّ جانبَ الصَّوابَ عند الشَّافعيِّ والكتابُ مطبوعٌ مع «الأم» (٧/ ٣٥٢-٣٨٩).

ج- كتاب «اختلاف العراقيين» أبي حنيفة وابنُ أبي ليلى الذي جمعَه أبو يوسف القاضي براويةِ وزياداتِ محمَّد بنِ الحسنِ الشيبانيِّ.

وقد ردَّ الشَّافعيُّ رضي الله عنه في كتابه «اختلاف العراقيين» مسألةً مسألةً مبينًا اجتهادَه واختيارَه فكان كسائرِ كتبِه تحفةً في بابه، وهو مطبوعٌ مع «الأم» (٨/ ٢١٧-٣٩٠)[(٢)].

د- «اختلافُ عليٍّ وابنِ مسعودٍ رضي الله عنهما» صنَّفه الشَّافعيُّ ردًّا على قول الحنفيَّة أو بعضِهم: إنَّ مذهبَهم أُخذَ من فقهِ وروايةِ عليٍّ وابنِ مسعودٍ رضي الله عنهما، فردَّ عليهم

---

(١) وقد طبعَ بلجنةِ إحياءِ المعارفِ النعمانية بالهند بتصحيحِ وتعليقِ الشَّيخِ أبي الوفا الأفغانيِّ رحمه الله تعالى، ولم يذكرْ شيئًا عن كتابِ الشَّافعيِّ في التعقيبِ على الأوزاعيِّ وأبي يوسف وشيخه، وكتاب الشَّافعيِّ قد سارتْ به الرُّكبانُ!!!

(٢) ولم ينقضِ عجبي منْ عدمِ ذكرِ القائمينِ على طباعةِ الكتابِ بالهندِ الأستاذينِ أبي الوفا الأفغانيِّ ورضوان محمَّد رضوان لكتابِ «الأم» للشافعيِّ!!!

وبيَّنَ مخالفتَهم لعليٍّ وابنِ مسعود في مسائلَ كثيرةٍ، وسمَّاه ابنُ النديمِ في «الفهرست» (ص٣٩٦): «كتاب ما خالفَ فيه العراقيُّون عليًّا وعبدَالله».

هـ- وكتاب «إبطال الاستحسان» أشهرُ من أن يُذكرَ، ورضي الله عن ساداتِنا أئمَّةِ الفقهِ وأجزل لهم كلَّ خيرٍ وعطاءٍ.

مناظراتُ الشَّافعيِّ ومحمَّد بنِ الحسن، وتفوق وتقدم الشافعي:

كان بين الإمامين الشافعي ومحمد بن الحسن الشيباني -رحمهما الله تعالى- مودةٌ في خدمة العلم الشريف.

وكانت للشَّافعيِّ مناظراتٌ مع محمَّد بن الحسنِ بمكَّة وبغدادَ والرَّقة، تظهرُ فيها النِّدِّيَّة والمقابلةُ بين الشَّافعيِّ ومحمَّد بن الحسن، ومن مشهورِ مناظراته ما رواه البيهقيُّ بإسنادٍ مسلسلٍ بالأعلامِ (١/ ١٢١): أخبرنا محمَّد بن عبدالله الحافظُ، قال: أخبرني أبو الوليد حسَّان محمَّد بنُ الفقيهِ، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بن محمود بن حمزة، قال: وحدَّثني أبو سليمان، قال: حدَّثني أبو ثور، قال: سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ: حضرتُ مجلسًا ومحمَّد بن الحسنِ بالرَّقةِ وفيه جماعةٌ من بني هاشمٍ وقريشٍ وغيرِهم ممَّن ينظر في العلمِ، فقال محمَّدُ بنُ الحسنِ: قد وضعت كتابًا لو علمتُ أنَّ أحدًا يردُّ عليَّ منه شيئًا تبلِّغُنيه الإبلُ لأتيتُه، قال: فقلتُ له: قد نظرتُ في كتابِك هذا، فإذا بعد «بسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ» خطأٌ كلُّه.

وقال: وما ذاك؟ قلتُ له: قلتَ: قال أهلُ المدينةِ، وليس تخلو في قولكَ: قال أهلُ المدينةِ من أنْ تكونَ أردتَ جميعَ أهلِ المدينةِ، أو تكونَ أردتَ بقولك: قال أهلُ المدينةِ: مالكَ بنَ أنسٍ على انفرادِه.

فإنْ كنتَ أردتَ بقولك: أهل المدينةِ جميعَ أهلِ المدينةِ فقد أخطأتَ؛ لأنَّ علماءَ أهلِ المدينةِ لم يتَّفقُوا على ما حكيتَ عنهم، وإنْ كنتَ أردتَ بقولك: مالكَ بنَ أنسٍ على انفرادِه وجعلتَه أهلَ المدينة فقد أخطأتَ؛ لأنَّ بالمدينةِ من يرى استتابةَ مالكٍ فيما خالفَه فيه، فأيُّ الأمرينِ قصدتَ له فقد أخطأتَ. قال: فتبيَّن لأهلِ المجلسِ ذلك وسُرَّ به أكثرُ من حضرَ من أهلِ الحجازِ». انتهى بنصِّه وفيه عبرٌ.

وكان الظَّفرُ للشَّافعيِّ في مناظراتِه مع محمَّدِ بن الحسنِ فينقطعُ الأخيرِ، وصحَّ أنَّه كان من قوةِ حجَّةِ الشَّافعيِّ في الجدل، أنَّ محمَّدَ بن الحسنِ بعد أنْ ينقطعَ كانَ الشَّافعيُّ يقولُ له: تقلَّدْ قولي وأتقلَّد قولكَ ثمَّ يتناظرَان، فيقول محمَّد بن الحسن إذا خالفتُك لم أقوَ عليك، وإذا تابعتُك لم أقوَ عليكَ. انظر «مناقب الشَّافعيِّ» للبيهقيِّ (١/ ١٧٩-١٨١) والأسانيدُ قويَّة.

فائدةٌ حول التاريخ العلمي بين الشافعي ومحمد بن الحسن:

١-كان بينَ الإمامينِ الشَّافعيِّ ومحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيِّ مزيدُ عنايةٍ واهتمامٍ وإيثارٍ وتآزرٍ في خدمةِ الفقهِ، وبالكتبِ التي نسخَها الشَّافعيُّ من محمَّد ابنِ الحسنِ الشيبانيِّ عرفَ مذهبَه ومذهبَ شيخِه وأصحابِه ثمَّ ردَّ عليهِم.

قال البيهقيُّ في «المناقب» (١/ ١٦٣): «وقرأتُ في كتابِ زكريا بنِ يحيى السَّاجيِّ روايته عن إبراهيمَ بن زياد، قال سمعتُ البويطيَّ يقول: قال الشَّافعيُّ اجتمع أصحابُ الحديثِ على أنْ أضعَ على أبي حنيفةَ كتابًا فقلتُ: لا أعرفُ قولَهم ولا يمكنني حتَّى أنظرَ في كتبِهم، فأمرتُ فكُتبتْ لي كتبُ محمَّدُ بن الحسن فنظرتُ فيها سنةً فحفظتُها، ثمَّ وضعتُ عليهم الكتابَ البغدادي».

٢-وحصلتْ جفوةٌ بين الشَّافعيِّ ومحمَّدِ بن الحسنِ الشيبانيِّ -رحمهما الله تعالى- بسببِ ذلك، ثمَّ عادَ الحالُ بينهما إلى الجميلِ، وكان كلٌّ منْهما يُعظِّم صاحبَه، وقد بدتْ من الشَّافعيِّ كلماتٌ في الثَّناءِ على محمَّدِ بنِ الحسن الشيبانيِّ وهي من قبيلِ العامِّ الذي يرادُ به الخاصُّ، وقد حملَها الكوثريُّ على معانٍ عندَه، مع أنَّ القرائنَ العقليَّةَ تفيدُ غيرَ ذلكَ.

فإذا قرأتَ قول الشَّافعيِّ: «ما رأتْ عيناي مثلَ محمَّدِ بنِ الحسنِ، أو لم تلدِ النِّساءُ في زمانِه مثلَه». فهو خاصٌّ وليس عامًّا، وأصحابُ الشَّافعيِّ يقولون: «إنَّما أرادَ بصرَه بالرأيِ وفصاحتَه، وقدرتَه على المناظرةِ» انظر «مناقب الشَّافعيِّ» (١/ ١٦١). ونحوُه قولُ الشَّافعيِّ (١/ ١٥٨): «ما كلَّمتُ أسودَ الرأسِ أعقلَ من محمَّدِ ابنِ الحسنِ» وهذا إنَّما أرادَ بِهِ منْ أصْحابِ الرَّأيِ كما في «المناقب» (١/ ١٥٨)، ونحوُه قولُ الشَّافعي (١/ ١٢٩):

عليَّ ثيابٌ لو تُباعُ جميعُها بِفَلْسٍ لكانَ الفَلْسُ مِنهنَّ أكثرَا
وفيهنَّ نَفسٌ لو تُقاسُ ببَعْضِها جميعُ الورَى كانتْ أجلَّ وأخْطَرَا

فرع: متابعة النظرِ في نقدِ الكوثريِّ لابنِ عديٍّ الحافظِ:

ثم قال الكوثريُّ: «ومن معايبِ «كاملِ ابنِ عديٍّ» طعنُه في الرجلِ بحديثٍ مع أنَّ آفتَه الرَّاوي عنِ الرجلِ دون الرجلِ نفسِه، وقد أقرَّ بذلك الذَّهبيُّ في مواضعَ من «الميزان»».

قلتُ: الأمرُ اجْتِهاديٌّ وابنُ عديٍّ ليسَ بمعصومٍ عنِ الخطأ، ولكنْ إنْ وقعَ ذلك تعمُّدًا واتباعًا للهوى فهوَ أمرٌ آخرُ، ولا أظنُّ لابنِ عديٍّ مدْخلًا في التعمُّدِ

والهوَى.

ثم قال الكوثريُّ: «ومن هذا القبيلِ كلامُه في أبي حنيفةَ في مرويَّاتِه البالغةِ عند -ابنِ عديٍّ- ثلاثَ مئةِ حديثٍ، وإنَّما تلكَ الأحاديثُ من رواية أباء بن جعفر النجيرميِّ، وكلُّ ما في تلك الأحاديثِ من المؤاخذاتِ كلِّها بالنَّظر إلى هذا الرَّاوي الذي هو منْ مشايخِ ابنِ عديٍّ ويحاول ابنُ عديٍّ أنْ يلصقَ ما للنجيرميِّ إلى أبي حنيفةَ مباشرةً وهذا هوَ الظُّلمُ والعُدْوان»[1].

قلتُ: تدبر الكلمات وخذِ الآتي:

عبارة الكوثريِّ فيها إشكالات

أ- فالصَّوابُ - والله أعلمُ- أبًّا بالتشديدِ والقصرِ. وانظر «الإكمال» (١/ ٨).

ب- استشكل شيخُنا عبدالفتاح أبو غدَّة -رحمه الله تعالى- كلامَ الكوثريِّ فقال في التعليقِ على هذا الموضعِ (ص: ١٠٢): «القول بأنَّ كلَّ ما عندَ ابن عديٍّ من أحاديثِ أبي حنيفة، إنَّما هو من طريقِ النجيرميِّ غيرُ صوابٍ». وكلمة مولانا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فيها نظر.

---

(١) هذا التقرير من الكوثري فيه اعتراف بوجود خلل كبير في الأحاديث المنسوبة للإمام أبي حنيفة، وهذا الخلل جاء من رواية ابن جعفر النجيرمي لها، وهذا المعنى تقدم عند الكلام على مسند أبي حنيفة للحارثي.

ثمَّ تنبهْ أيها الباحث الألمعي أن ابن جعفر النجيرمي له أشباه ونظائر تقدم الكلام على بعضها فانظرها في «التقييدة اللطيفة».

ج- جاء في «المجروحين» لابنِ حبَّان (١/ ١٨٤، ١٨٥) «أباءُ[١] بن جعفر النجيرميِّ شيخٌ كانَ بالبصرةِ... رأيته وضعَ على أبي حنيفةَ أكثرَ من ثلاثمائةِ حديثٍ [لم] [٢] يحدِّثْ بها أبو حنيفةَ قط».

وابنُ عديٍّ لم يذكر النجيرميَّ في كتابِه، إنَّما ذكرَه النَّباتيُّ في «الحافل» نقلًا عن «المجروحين» لابنِ حبَّان. انظر «الميزان» (١/ رقم ٢٢)، و«لسانه» (١/ رقم٣٢).

د- عبارة الكوثريِّ قصد بها - والله أعلم - تبرئةَ الإمام أبي حنيفة من الأخطاء الكثيرة في حديثه وإلصاقها بأَبًا بن جعفر النجيرمي، فإن الكوثري لما قرأ قول ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٤٦): «وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاثمائة حديث من مشاهير وغرائب وكله على هذه الصورة «أي» غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها وتصاحيف في الرجال كما قال ابن عدي.

ويقصد الكوثري من الكلام أمرين:

الأول: تعصيب تهم الأخطاء والتصحيفات بأبا بن جعفر النجيرمي، فقال الكوثريُّ: «وكلُّ ما في تلك الأحاديثِ من المؤاخذاتِ كلِّها بالنَّظر إلى هذا الرَّاوي» فهذا اعتراف من الكوثريِّ بأن أكثر مرويات أبي حنيفة رخوة وفيها مشاكل، ولكن هو بريء منها، لأنها من الرواة عنه.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة مني، أراها سقطت من الأصل.

الثاني: نقد ابن عدي الذي حاول أن يلصق هذه الأوهام والأخطاء بأبي حنيفة، والصواب أنها من الرواة عنه.

قلت: كلمة ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٤٦) تلصق الأخطاء بأبي حنيفة فقال ابن عدي في سبب وقوع الأخطاء في حديث الإمام أبي حنيفة: «لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل على من تكون هذه صورته في الحديث».

ومن قرأ «التقييدة اللطيفة حول مسانيد الإمام أبي حنيفة» علم أن هذه الأخطاء والمنكرات في أحاديث الإمام أبي حنيفة لاتصح نسبتها إليه؛لأنها من الرواة عنه وإليه، أما حديثه هو فالكلام عليه قريب.

المطلب الثاني

النَّظر في كلام الكوثري حول ابن عدي من خلال كتاب «الإمتاع بسيرة الإمامين: الحسن بن زياد، وصاحبه محمَّد بن شجاع».

كتاب «الإمتاع» في سيرة الإمامين المذكورين، فيه أخبار حسَنة، وأحوال شريفة لا سيما في مقدمته الموفقة، اعتمد فيه العلامة الكوثريُّ على ما عند الموفق المكي في «المناقب»، والصيمريِّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»، وأخبار من «تاريخ الخطيب» وغيرها، وعنده انتقاء جيد، وتوجيهات، وكنت أودُّ من مولانا العلامة الكوثري - رحمه الله تعالى- أن يكثر من إظهار المكانة الفقهية واختيارات هذين الفقيهين، ومكانتيهما في كتب الفقه الحنفيِّ، وأن يختصر الكلام مع المحدثين؛لأنها قضية لا رابح فيها، وإن تركت فتترك التشويش، ولكلٍّ وجهة هو موليها.

والكلام في هذا المطلب يتناول نصين.

توجيه للمستفيد:

النصُّ الأوَّلُ: الذي قاله الكوثريُّ في ذمِّ ابن عدي ومناقشته:

ذكر الكوثريُّ في كتابه «الإمتاع» (ص: ٥٩) بعد كلام مدحَ فيه الحنفيَّة، وذمَّ ابنَ عديٍّ وانتقدَه؛ لأنَّه قال في ترجمةِ محمَّد بن شجاعٍ الثَّلجيِّ في «الكامل» (٢/ ٢٢٩): «كان يضعُ أحاديثَ في التشبيهِ وينسِبُها إلى أصحابِ الحديثِ يثلبُهم بذلكَ، روى عن حبَّانَ بنِ هلال، عن حمَّادِ بنِ سلمةَ، عن أبي المهزِّم، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**إنَّ الله خلقَ الفرسَ فأجرَاهَا فَعَرِقَتْ ثمَّ خَلَقَ نفسَه**»، مع أحاديثَ كثيرةٍ وضعَها من هذا النحوِ فلا يشتغل به».اهـ

وقد ردَّ الكوثريُّ هذا الادِّعاءَ كالآتي:

١- قام بتعصيبِ التُّهمةِ بحمَّادِ بنِ سلمةَ باعتبارِ أنَّ ربيبَه عبدَالكريم بنَ أبي العوجاءِ وربيبَه الآخرَ زيدًا المعروفَ بابنِ حمَّادِ بنِ سلمةَ أدخلا أحاديثَ موضوعةً في كتبِه.

٢- وشيخُه أبو المهزِّم -بكسرِ الزَّاي المشدَّدةِ- يزيدُ بنُ سفيانَ يقول عنه شعبةُ: «لو يعطى درهمًا لوضعَ حديثًا، وكانَ أبو المهزِّم مطروحًا في مسجِد ثابتٍ، لو أعطاه إنسانٌ فلسًا لحدَّثَه سبعينَ حديثًا».

٣- وغايةُ ما في الأمرِ أنَّه وقعَ في «تاريخ الحاكم»: أنبأنا إسماعيلُ بنُ محمَّد الشَّعرانيُّ: أُخبرتُ عن محمَّد بن شجاعٍ الثَّلجيِّ: أخبرني حبَّان بنُ هلال، عن حمَّادِ بن سلمةَ، عن أبي المهزِّم، عن أبي هريرةَ مرفوعًا: «**إنَّ الله خَلقَ الخيلَ فأجْرَاهَا، فَعَرِقَتْ ثمَّ خلقَ نفسَه منْها**»، ولا مكانَ لاتِّهامِ مثلِ ابنِ شجاعٍ في دينِه وورعِه، بوضْعِ مثلِ هذا الخبرِ السَّاقطِ بقول إسماعيلَ بنِ محمَّد الشَّعرانيِ: «أخبرت عنه»؛ لأنَّ هذا نصٌّ على انقطاعِ الخبرِ. انتهى كلامُ الكوثريِّ.

قلتُ: نحنُ نحتاجُ للنَّظرِ في هذا الكلامِ إلى التَّصرُّفِ وفقَ قواعدِ أهلِ الفنِّ بدونِ تعصُّبٍ يفرضُ علينا الميلَ إلى جهةٍ، وهنا مقدِّمتان:

المقدمةُ الأولى:

في بيانِ حال محمَّدِ بنِ شجاعٍ الثَّلجيِّ، فترجمتُه في «الكامل» (٢/ ٢٢٩٢)، و«تاريخ الخطيب» (٥/ ٣٥٠) وذكره المِزِّيُّ تمييزًا (٢٥/ ٣٦٢)، والحافظُ في «التهذيب» تبعًا له (٩/ ٢٢٠) وغيرُهم، والرَّجلُ فيه جرحٌ شديدٌ:

١- قال زكريا بن يحيى السَّاجيُّ: فأمَّا ابنُ الثَّلجيِّ فكانَ كذَّابًا، احتال في إبطال الحديثِ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وردَّه نصرةً لأبي حنيفةَ ورأيِه[1].

---

(١) وحاول الكوثريُّ ردَّ كلامِ السَّاجي بالطَّعنِ في الإسناد للسَّاجي ثمَّ بالطَّعن في السَّاجي نفسِه فقال: في «الإمتاع» (ص: ٦٦): وأمَّا قول الخطيبِ رواية عنْ محمَّدِ بن أحمد الأدميِّ، عن محمَّد بن علي بن أبي داود، عن زكريا السَّاجي: «كان محمَّد بن شجاع الثَّلجيُّ كذَّابًا احتال في إبطال الحديثِ عن رسول الله ﷺ وردَّه نُصرةً لأبي حنيفة ورأيه» فالأدميُّ لم يكن صدوقًا، وكان يسمعُ لنفسِه في كتبٍ لم يسمعْها كما نصَّ على ذلك الخطيبُ نفسُه.

قلتُ: الأدميُّ مترجَمٌ له في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠٨) وشيخه كذلك (٤/ ١٤٢).

وغايةُ ما في هذا الإسنادِ: هو أنَّ الروايةَ هنا تتعلَّق بنسخةٍ من كتابٍ لزكريا السَّاجي، فهذا إسنادٌ لنسخةِ كتابٍ معروفٍ مشهورٍ، اتفق المحدِّثون على الأخذِ به؛ وقارنْ برواياتِ الكتبِ المنسوبةِ لأبي حنيفة ترى العجبَ من رواياتِ البلخيِّ والحارثيِّ وأمثالهما.

وانظر «معجم المصنفين» للبحَّاثة محمود حسن خان الطونكي في شأن الكتبِ المنسوبةِ لأبي حنيفةَ؛ أمَّا الطعنُ في السَّاجي فخذْ كلامَ الكوثريِّ في «الإمتاع» (ص: ٦٦) قال: والسَّاجيُّ يحاول بقولِه هذا أنْ يرميَ ابنَ شجاعٍ بدائِه نفسه» يكاد الكوثريُّ يصرِّحُ بأنَّ السَّاجيَّ كذَّابٌ.

ثمَّ قال الكوثريُّ (ص: ٦٦-٦٧) من «الإمتاع»: «قتله [كذا في الأصل] أبوبكر الرَّازي

=

٢- وكلمةُ ابنِ عديٍّ تقدَّمتْ.

٣- وقال أبو الفتحِ الأزديُّ: «كذَّابٌ لا تحلُّ الرِّوايةُ عنه؛ لسوءِ مذهبِه وزيغِه عنِ الدِّين».

٤- وقال موسى بنُ القاسمِ الأشيبُ: «كانَ كذَّابًا خبيثًا». ولهمْ كلامٌ آخرُ فيه.

ومن تأخَّرَ كالبيهقيِّ في «الأسماء والصفات» (ص: ٥٠٦)، وابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (١/ ١٠٥)، والذَّهبيُّ في «الميزان» (٣/ ٥٧٧)، وابنُ حجرٍ في «اللسان» (٩/ ٤٠٧) موافقٌ للأربعةِ المتقدِّمين.

في«أحكام القرآن») (١/ ١١٣) وأقبرَه بكشفِه السِّتارَ عن اتِّجاهه». وأطال الكوثريُّ في اتهام السَّاجيِّ بوضعِ لفظة: «ميتًا» في حديثِ الجنين وأقول:

١- زكريا السَّاجي بريءٌ من الوضعِ الذي ادَّعاه عليه أبوبكر الرَّازي وتلقَّفه الكوثريُّ فرحًا، وإنْ كانت عبارةُ الرَّازي ألطفَ من فرحِ الكوثريِّ.

والإسناد في «سنن الدَّارقطنيِّ» (٤/ ٢٧٢) هكذا: حدَّثنا أبو بكر الشَّافعيُّ: نا ابن ياسين: نا بُندار: نا يحيى القطَّان، عن مجالدٍ، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ سُئل عن الجنينِ يخرج ميتًا قال: «إنْ شِئْتُم فكُلُوهُ».

٢- فأنت ترى أنَّ ابنَ ياسين تابعَ زكريا بن يحيى السَّاجي في روايتِه للحديثِ عن بندار. وابنُ ياسين هذا ليس هو الكذَّاب بل هو الثِّقة عبدالله محمَّد بن ياسين أبو الحسن الفقيه الدوري، وثَّقه الإسماعيليُّ والدَّارقطنيُّ كما في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٠٦-١٠٧) فبريء السَّاجي من ادِّعاء أبي بكر الرَّازيِّ الذي تابعه عليه الكوثريُّ.

وكان لمحمد بن شجاع الثلجي مذهبٌ في معاداةِ مخالفيه فلهُ كلامٌ شديدٌ في الشَّافعيِّ، وهو القائل: «أصحابُ أحمدَ بن حنبل يحتاجُون أنْ يُذبَحُوا».

وأمامَ هذا الكلامِ لا نجدُ ما يدفعُه، ولم نجدْ فيه توثيقًا صريحًا لأحدٍ من النقَّادِ، فالرجلُ قد خلا منَ التعديلِ -يعني الضَّبطَ- وجاء فيه الجرحُ الشَّديدُ، فلابدَّ من إعمال هذا الجرحِ، ولا تعلُّقَ هنا بفقهِ الرجلِ وعبادتِه وجاهِه فهذا لا تعلُّقَ له بالرِّوايةِ وضبطِ الرَّاوي، والحاصلُ أنَّ محمَّدَ بن شجاعٍ لا تجدُ له طبًّا.

المقدمة الثانية:

والصحيح أنْ يُنظرَ في الإسنادِ منْ آخرِه فمثلًا: إذا روى هشامُ بن عمَّار، ثنا الحسنُ بن يحيى الخشني، ثنا عمرو بن قيسٍ.

فإنَّ الكلامَ على الإسنادِ يبدأ منْ هشامِ بن عمَّار فالحسنِ بن يحيى... وهكذا مرتَّبًا، فإنْ وجدْنا في إسنادٍ راويًا ضعيفًا فننظرُ هل نضعِّفُ الإسنادَ به أو بمنْ هو أعلى منه؟ الصَّوابُ أنَّه إذا كانَ قبله -أي أنزَلَ منه- راويًا ضعيفًا فلابدَّ أنْ يضعَّفَ هذا الإسنادُ به؛ لأنَّ الإسنادَ لم يصحَّ للضعيفِ الثَّاني.

وإذا علمتَ ما سبقَ فإنَّه يجبُ علينا أنْ نبدأَ الإسناد من محمَّد بنِ شجاعٍ الثلجيِّ، وهو ليس بثقةٍ على أيِّ حال، ولابدَّ من تعصيبِ التهمةِ به؛ لأنَّه طرفُ الإسنادِ الأوَّل يعني الأدونَ، ومحاولةُ الكوثريِّ تعصيبَ التهمةِ بالأعلى يعني بحمَّادِ بنِ سلمةَ، أو بأبي المهزِّم يزيدِ بنِ سفيانَ -وهما أعلى في الإسنادِ- خطأ؛ لأنَّ الإسنادَ لم يصحَّ إليهما، وكلامُ الكوثريِّ في حمَّادِ بنِ سلمةَ متهافتٌ، وأبو المهزِّم يزيدُ بنُ سفيانَ -مع ما قيلَ فيه- حاله أحسنُ من محمَّدِ بنِ شجاعٍ الثَّلجيِّ،

وكذلك لم يصحَّ السَّندُ إليه حتى يُتَّهمَ بهذا الحديثِ.

وحمَّادُ بنُ سلمةَ وأبو المهزِّم متقدِّمان عن محمَّدِ بنِ شجاعٍ، ولو حدَّثا بهذا الحديثِ الموضوعِ لاشتهرَ عنهما وعُرفَ بهما أو بأحدِهما.

واستغربتُ من الكوثريِّ[1] فإنَّه نقلَ إسنادَ الحديثِ الموضوعِ من «موضوعات ابنِ الجوزيِّ» (١/ ١٤٩) الذي رواهُ بإسنادِه منْ حديثِ الحاكمِ، قال: أخبرني إسماعيل بنُ محمَّد بنِ الفضل الشَّعرانيُّ، قال: أُخبرتُ عنْ محمَّدِ بنِ شجاعٍ.

فأعلَّه الكوثريُّ بالانقطاعِ بينَ الشَّعرانيِّ والثَّلجيِّ فقط، وسكتَ عن قول ابن الجوزيِّ (١/ ١٤٩): «وقد رواه عبدالعزيز بنُ محمَّد بن أحمد بنِ مَنْدَه، قال: حدَّثنا محمَّدُ بن شجاعٍ فذكره» فهذا تثبيتٌ بأنَّ الحديثَ حديثُ ابنِ شجاعٍ.

---

(١) وتبعه مقلِّده الشيخُ محمَّد عوَّامة في التعليق على «تدريب الراوي» (٣/ ٤٤٣-٤٤٨) فلم يزدْ شيئًا عما قاله الكوثريُّ، وكرَّر كلامَه بتغيير العبارة والنتيجةُ واحدةٌ هي: براءة من كذَّبه علماءُ الجرحِ والتعديل وتعصيبُ التُّهمة بحماد بن سلمة، والإسنادُ لم يصحَّ إليه أصلا، وزاد الشيخُ محمَّد عوَّامة (٣/ ٤٤٥) فقال: «هناك قرائن تدفع عن محمد بن شجاع اتهامه بوضع الحديث»، ثم قال: «أما القرائن: فكونه من المدرسة الحنفية، ثم كونه من الواقفة».

قلت: هذا نوع جديد من العصمة الخاصة، وكم من حنفي وثقه أو جرحه النقاد، وكم من واقفيٍّ وهو عندهم حافظ ثقة أو ضعيف، وإذا جاء الجرح مفسَّرًا من جماعةٍ من النُّقادِ فلا حيلةَ في دفعِه.

هكذا علَّقه هنا ابنُ الجوزيِّ في كتابه الموضوعات، وهو مسندٌ من حديثِ ابن منده، حدَّثنا محمَّدُ بنُ شجاعٍ الثَّلجيُّ به كما في «الأباطيل» للجوزقانيِّ (رقم٥٢).

وأقول: مرَّة ثانيةً تعليقًا على تعصيبِ التُّهمةِ بغيرِ محمَّدِ بن شجاعٍ على رأي الكوثريِّ، وهل صحَّ الإسنادُ لحمَّاد بن سلمة وأبي المهزِّم لكي يُتَّهمَ أحدُهُما بهذا الخبرِ الموضوعِ؟

ومما سبقَ تعلمُ صوابَ الحافظِ ابنِ عديٍّ، وأنَّ الكوثريَّ لم يكنْ مصيبًا في بحثِه.

النصُّ الثاني: وكذلكَ تناولَ الكوثريُّ الحافظ ابن عدي بالسَّبِّ بل باللَّعنِ والانتقاصِ في مراتٍ متتابعةٍ، بسببِ ظنِّه تعدِّي ابنِ عديٍّ على الفقيهِ الحسنِ بن زياد اللؤلؤيِّ من كبارِ أصحابِ أبي حنيفةَ، وهذا السبُّ واللَّعنُ وتركُ القواعدِ سببُه الثَّابتُ والمتغيِّرُ في فكرِ الكوثريِّ، وخذِ الآتي:

في سرْدِ عباراتِ الحفَّاظِ النُّقَّادِ في الحسنِ بنِ زياد اللؤلؤيِّ يكونُ كافيًا عندَ العقلاءِ، طالما أنَّ الجرحَ غيرُ مردودٍ ولا يوجدُ ما يعارضُه.

ومن أوضحِ الجرحِ في ابنِ زيادٍ وأبينه ما تراه في عباراتِ يحيى بنِ معين صاحب الميلِ لأبي حنيفة.

أ- ذكرَ عبدالرحمن بنُ أبي حاتم من روايةِ الدُّوريِّ عن ابنِ معينٍ، أنَّه قال: «حسنٌ اللؤلؤيُّ كذَّابٌ، وسألتُ أبي عنه فقال: ضعيفُ الحديثِ ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ».

ب- وفي روايةِ ابنِ أبي مريمَ قال ابنُ معينٍ: «الحسنُ بنُ زيادٍ اللؤلؤيُّ كذوبٌ

ليس بشيءٍ»، وقال ابنُ نُميرٍ: «الحسنُ بنُ زيادٍ اللؤلؤيُّ يكذبُ على ابن جُريجٍ».

ج- وعن محمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ قال: سمعتُ يحيى بنَ معينٍ عن الحسنِ بن زياد اللؤلؤيِّ فقال: «كانَ ضعيفَ الحديثِ».

د- وقال أحمدُ بن محمَّد الحضرميُّ: سألتُ يحيى بنَ معينٍ عن الحسن بنِ زيادٍ اللؤلؤيِّ فقال: «ليسَ بِشيءٍ».

هـ- وعن محمَّدِ بن سعيدٍ العوفيِّ قال: سمعتُ يحيى بنَ معينٍ يقول: «الحسنُ بن زيادٍ اللؤلؤيُّ كذَّابٌ خبيثٌ».

و- وقال عبدالله بنُ أحمد سمعتُ أبي يقول: «اللؤلؤيُّ ضعيفُ الحديثِ».

ز- وقال صالحُ بنُ محمَّد جزرة: «ليسَ هو في الحديثِ بشيءٍ».

ح- وقال يعقوبُ بن سفيانَ في «تاريخه»: الحسنُ اللؤلؤيُّ «كذَّابٌ».

ط- وقال محمَّدُ بن عليٍّ الآجريُّ: سألتُ أبا داود عن الحسنِ اللؤلؤيِّ، فقال: «كذَّابٌ غيرُ ثقةٍ، ولا مأمونٍ» قال أبو داود: وقال لي أبو ثورٍ: «ما رأيتُ أكذبَ من اللؤلؤيِّ، كان على لسانِه ابن جُريجٍ عن عطاء».

ي- وقال النَّسائيُّ في «الضعفاء»: «كذَّابٌ خبيثٌ»، وقال الدَّارقطنيُّ: «كوفيٌّ متروكٌ».

وهذه النقولُ من «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥٦)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٣١٦)، و«الكامل» لابنِ عديٍّ (٢/ ٧٣١) وغيرها، وانظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٩١)، وذكرَ بعضَ هذه النقول البدرُ العينيُّ الحنفيُّ في كتابه «مغاني الأخيار عن رجال معاني الآثار»، وتخريج أبي عوانةَ

له في «مستخرجه»، والحاكمُ في «مستدركه» لا يقاوم الجرحَ المتقدِّمَ ذكرُه.

وهذا الجرحُ الشَّديدُ لا يصلحُ معه الدفعُ بالصدرِ، ولا مِعوَلُ التعصُّبِ إلَّا من رجلٍ أسقطَ القواعدَ فصارَ فردًا منكرًا، فتتابعُ هؤلاءِ على تكذيبِه وتضعيفِه الضَّعفَ الشديدَ لا مفرَّ من قبولِه ولا يصلحُ معه اعتذاراتُ الكوثريِّ. فمحاولةُ النيلِ من ابنِ عديٍّ بعد تتابعِ الجرحِ المذكورِ، لا يليقُ إلَّا بالمتعصِّبينَ، وحبُّكَ للشيءِ يُعْمِي ويُصِمُّ.

وأمَّا ما يذكرُ عن اللؤلؤيِّ ممَّا لا يَحسنُ ذكرُه ولا أحبُّ أن أذكرَه هنا فيطوى ولا يروى، ويعتذرُ عنه، فيقال: لعلَّه جاءَ منِ اختلاطٍ أو تغيُّرٍ حصلَ له في شيخوختِه فإنَّه ماتَ سنةَ أربعٍ ومائتينِ وعُمِّرَ حوالي تسعينَ عامًا.

وهذا أحسنُ من السبِّ والحطِّ من ابنِ عديٍّ وغيرِه كما فعل الكوثريُّ في «الإمتاع» (ص: ٣٦-٥٠)، و«التأنيب» (ص: ٣٦٤-٣٦٥) فاتسع معه الخرقُ على الراقعِ بمفارقته للقواعدِ والعقلِ.

وقد توسَّعَ الكوثريُّ في لعنِ وسبِّ ابنِ عديٍّ الجرجانيِّ، فإذا قرأتَ قول الكوثريِّ (ص: ٤٧): «ومنْ أقذرِ ما لطخَ به ابن عديٍّ كتابه»، فاعلمْ أنَّ اللَّعن والسبَّ قضيةٌ خاسرةٌ.

ثمَّ تعالى سبُّ الكوثريِّ (ص: ٤٧) لابنِ عديٍّ فقال الكوثريُّ: «انظر إلى ما سجَّله هذا الجِلْفُ -يعني ابنَ عديٍّ- باسمِ الجرحِ، ففيه ما ينادي أنَّه ليس عنده من العقلِ ما يفهمُ به أنَّ هذا معه ما يكذِّبه ويفضحُ الباهتَ الأثيمَ والحاكي المجرمَ اللئيمَ».

وليكنْ هذا آخرَ البحثِ مع الكوثريِّ حول نقدِ الحافظ ابنِ عديٍّ الجرجاني لبعضِ أئمَّةِ الفقهِ الحنفيةِ.

وأحبُّ أن أسجلَ هنا أنَّ ظلمَ الكوثريِّ للإمامِ الشافعيِّ، وبعض حفاظ الشافعية كابن عديٍّ الجرجانيِّ، قد توسع فيه الكوثريُّ لأسباب منها عدم اهتمامه بمن هم أولى الناس بالنظر في كلامه وهم الشافعية المعاصرون له، فلم يُقم لهم وزنًا، ولم يراع لهم خاطرًا، ولم تزجره أخوة الإسلام عن هذه الكلمات، وتلك المواقف، بل بعضهم استكان له، ولم يحرك ساكنًا.

وأستغفر الله تعالى مما شط فيه القلم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته.

وكتب

محمود سعيد بن محمد ممدوح

غفر الله تعالى له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

الفهارس

فهرس موضوعات التقييدة اللطيفة حول مسانيد الإمام أبي حنيفة

العنوان | الصفحة

فهرس موضوعات

مناقشة أخطاء حديثية للشيخ محمد زاهد الكوثري على الإمام الشافعي

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان | الصفحة

العنوان	الصفحة

أسماء مصنفات الدكتور محمود سعيد ممدوح المطبوعة

١- تشنيف الأسماع بشيوخِ الإجازة والسَّماع. الطبعة الثانية في مجلدين.

٢- تنبيه المسلم إلى تعديِّ الأَلباني على صحيحِ مسلم.

٣- تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ.

٤- التَّعريف بأوهامِ من قسم السُّنن إلى صحيحٍ وضعيف. طُبِعَ القسمُ الأول مع المقدمة في ستة مجلدات.

٥- رفع المنارة لتخريج أحاديث التَّوسل والزِّيارة.

٦- التَّهاني بإثبات سُنية السُّبحةِ والرَّد على الألباني.

٧- مباحثة السَّائرين بحديثِ: «**اللهمَّ إنيِّ أسألك بحقِّ السَّائلين**».

٨- بشارة المؤمن بتصحيحِ حديث «**اتقوا فراسة المؤمن**».

٩- مسامرة الصَّدِّيق ببعضِ أخبار سيدي أحمد بن الصِّدِّيق.

١٠- الشَّذا الفَواح بأخبارِ سيدي الشَّيخ عبد الفتاح.

١١- الاحتفال بمعرفة الرواة الثِّقات الذين ليسوا في تهذِّيب الكمال. طُبِعَ القسم الأول من الألف إلى نهاية حرف الجيم في أربعة مجلدات بالاشتراك في استخراج النُّصوص.

١٢- المسعى الرجيح بتتميم النَّقدِ الصَّحيح.

١٣- كشف السُّتور عما أَشْكَل من أحكامِ القبور.

١٤- الإعلام باستحباب شدِّ الرَّحل لزيارة النبيِّ عليه وعلى آله الصَّلاة والسَّلام.

١٥- غاية التَّبجيل، وتركِ القطع بالتَّفضيل (رسالة في المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم).

١٦- التَّرجيح لحديث صلاة التَّسبيح - للحافظ ناصر الدِّين الدِّمشقي- تحقيق.

١٧- النَّقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح- للحافظ صلاح الدين العلائي- تحقيق.

١٨- إعلام القَاصي والدَّاني ببعض ما علا من أسانيد الفاداني.

١٩- ارتشاف الرَّحيق من أسانيد عبد الله بن الصِّدِّيق.

٢٠- فتح العزيز بأسانيد السَّيد عبد العزيز.

٢١- توجيه اللائمة إلى فتاوى اللَّجنة الدَّائمة.

٢٢- المختصر في مراتب المشتغلين بالحديثِ في القرن الرَّابع عشر.

٢٣- التَّعقيب اللَّطيف والانتصار لكتابِ التَّعريف.

٢٤- الاتجاهات الحدِّيثية في القرنِ الرَّابعِ عشر الطبعة الثانية ثلاثة مجلدات.

٢٥- طيُّ القرطاسِ بتعيينِ مذهبِ إدريسَ بنِ إدريسَ ساكنِ فاس.

٢٦- دراسات حديثية «تخريج» حول أحاديث مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي -خرج منه عشرة مجلدات- إشراف.

٢٧- دراسات حديثية «تخريج» حول أحاديث زوائد السنن الخمسة (الأربعة والدارمي) على الصحيحين- إشراف.

٢٨- التعقيب الأمجد على السيد محمد عبد الحي الكتاني في رسالته «عقد اليواقيت والزبرجد»

٢٩- در الغمامة بمباحثة الشيخ محمد عوامة .

٣٠- تقييد مختصر حول الجمع بين الصلاتين في الحضر.

٣١- المعجم المفيد للمستفيد.

٣٢- القول الفصل فيما لبني هاشم وقريش والعرب من الفضل، لسَمَاحة العلامة الحبيب علوي بن طاهر الحداد باعلوي، في مجلدين (عناية، وتقديم).

٣٣- الإجابة على انتقادات الألباني للكتاني رحمهما الله تعالى.

٣٤- نظرات في «المذكرات» التي طبعت باسم «المجالس المدنية».

٣٥- التقييدة اللطيفة حول مسانيد الإمام أبي حنيفة.

٣٦- مناقشة أخطاء حديثية للشيخ محمد زاهد الكوثري على الإمام الشافعي والحافظ ابن عدي الجرجاني.